بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

التشريعات والقوانين السياحية واثرها في تطوير القطاع السياحي

بالتطبيق على ولاية نهر النيل دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إشراف الدكتور:

إعداد الطالبة:

هاشم عوض فضل السيد

رشا عثمان قمرالدين العوض

1438ه - 2017م

الإستهلال الإستهلال

سورة الرعد الاية (١٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءَ مَاءَ فَسَالَتْ أَوْدِيةٌ بِقَدَمِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ مَرَبِدًا مَرَّا بِيًا وَمِمَّا يُوقِدُ وَنَ عَلَيْهِ فِي النَّامِ النَّهُ الْحَقّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ النَّامِ النَّهُ الْحَقّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ النَّامِ النَّهُ الْحَقّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ النَّامِ النَّهُ الْأَمْنُ فَي الْمُرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ ﴾ جُفَاء وأمّا مَا يَنفعُ النَّاسَ فَيَمْكُ ثُنُ فِي الْأَمْنُ ضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ ﴾ صدق الله العظيم



- * سيظل ابي حبا يحكيه دعائي دائما اللهم لا تحرم ابي من الجنة الي ابي الغالي
 - * محال في الدنيا القي حنان يساوي حنانك يا غالية الي المي الحيبة
- * علمتني الحياة ان امثالكم يصافحون القلوب قبل الايادي الي اخواني واخواتي
 - * حين احببتكم اكتفيت بكم عشقا الي الابد الي فلذات اكبادي (تقويم مازن محمد)
 - * الي اغلي الناس في حياتي ورفيق دربي الي زوجي الغالي
 - * كنوز الناس ذهب وفضة وكنزي انا عائلتي الثانية الي اسرة السياحة والاستثمار والتعدين

الباحثة



الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا ،الحمد لله الذي وفقني واعانني علي اكمال هذا العمل وهيأ لي السعي في دروب العلم والمعرفة ، الشكر والعرفان لدكتور هاشم عوض فضل السيد لتفضله بالاشراف علي هذه الدراسة والذي أعطي من جهده ووقته الكثير حتى وصلت هذه الدراسة الي صورتها الحالية له كل الشكر والتقدير والاحترام الشكر اجزله لاسرة جامعة شندي عامة وعلي وجه الخصوص كلية الاداب قسم السياحة والفندقة ، ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر والتقدير للزملاء والزميلات بمكتب ادارة السياحة محلية شندي ، والشكر أجزله الي زميلي أحمد أبوالقاسم بإدارة السياحة الولائية والشكر إلي الأخت فوزية خالد أحمد التوم (متحصل البجراوية) اخيرا كل شكري وتقديري وإمتناني لكل من ساهم وأعان في هذا الجهد المتواضع .

ولكم مني خالص شكري وتقديري

الباحثة

المستخلص:

من اجل تنظيم الاعمال والانشطة في القطاع السياحي وللحفاظ على حقوق العاملين وإعطاء المزيد من الحرية للسياح ونسبة لوجود تضارب في هذه القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية تتناول الدراسة دور هذه القوانين والتشريعات في تطوير العمل السياحي بالبلاد عامة وولاية نهر النيل بصفة خاصة ، وقد تاتي اهمية البحث في توفير معلومات عن القوانين والتشريعات السياحية الاتحادية والولائية المطبقة في القطاع السياحي بالاضافة للتطرق الى أهمية تطبيق الجانب القانوني والتشريعي في القطاع السياحي ودعم المكتبة العلمية في التخصص ، هدفت الدراسة الى إبراز اهمية القطاع السياحي كقطاع ايرادي وإقتصادي هام ، كما هدفت الى إبراز الاهمية من تطبيق التشريعات والقوانين في القطاع السياحي وقياس درجة التطابق مابين القوانين والتشريعات السياحية من جانب وحاجات المؤسسات والافراد العاملين بالقطاع من جانب آخر ، وتعتبر الدراسة نموذج وإضافة للدراسات السياحية والفندقية لإثراء المعرفة في التخصص ، حيث تناول الباحث فرضيات الدراسة علي النحو التالي : الفرضية الاولى هل توجد اهمية لتطبيق القوانين والتشريعات على القطاع السياحي والفندقي في الولاية ، الفرضية الثانية هل توجد تأثيرات للقوانين والتشريعات على الاداء في القطاع السياحي والفندقي بالولاية ، الفرضية الثالثة القوانين والتشريعات المطبقة حاليا تلعب دورا ايجابيا في تطوير القطاع السياحي والفندقي ، وقد تمت الدراسة في الفترة مابين 2010-2010م في ولاية نهر النيل ، وقد استعان الباحث في الحصول على المعلومات بمصادر أولية ومصادر ثانوية ، حيث قام الباحث بتعريف السياحة وانواعها وأهميتها ، وتحدث الباحث عن السياحة في السودان والمقومات السياحية في ولاية نهرالنيل ، وخلصت الدراسة الى النتائج التالية : القوانين والتشريعات السياحة قديمة وغير متطورة وغير مواكبة ، قوانين الإستثمار تعمل على تطور القطاع السياحي ، كثرة الرسوم وتعددها تؤدي الى تأتير الطلب السياحي من خلال التقليل في فترة الاقامة ، ومن خلال الدراسة توصل الباحث الى هذه التوصيات :إصدار تشريعات وقوانين سياحية وفندقية مواكبة للتغيرات العالمية ، توظيف عائدات الرسوم السياحية لتنمية وتطوير السياحة بالولاية وتزويد جميع المنشآت السياحية بإحتياطات امنية .

Abstract:

This study examines factors influencing laws and legislations on Tourism operations and activities, moreover, workforce and employees laws and legislations. The importance of the study: Providing more knowledge about nature of applied current tourism laws and legislations, beside reflect significance of its role on tourism industry. The objective of the study: demonstrate the importance of Tourism as important economic sector, and demonstrate importance of implication of laws and legislations to organize tourism operations and activities. The study hypotheses discussed whether: there is importance to apply laws in tourism sector, and whether there are some effects positive or negative on tourism activities on current time. The place of study is River Nile state duration period 2010-2016.Resarcher conducted questionnaire, distributed to 50 to different to executives managers, and employees and working in different to Nile State organizations and institutions. Spss was conducted and analysis data and information. The final results of the study were Revealed that: the laws and legislations applied in current times were has positive impacts on tourism operations but more improvements were recommended.

Case study was conducted in this study, covered five star (Three Hotels) and four star hotels (One Hotel) in Khartoum State, different methods of data collection were used, these were: documentary review, interview, observation, and questionnaire.

the hypothesis of the study has assumed, whether the Economic and Government fiscal policy has influenced the hotels performance in Khartoum, the suggested responses from questionnaire samples were summarized. **The findings**, revealed that, Taxes, inflation and instable exchange rate respectively, are major factors effecting the hotel performance (Room occupancy rate percentage), as well service quality levels, this in turn has resulting in :- (a)-Sudanese working in hotels, were dissatisfied, due to low salaries (b) high turnover rates has increased, in Khartoum hotels due to poor compensation, (c) some hotels has leased its building to another property, so as to avoid the rising operations expenses, and costs, moreover, (d) serviced apartments has competed the hotels, through offering attractive low prices and comfortable accommodation options than hotels(e) Maximizing of operating costs and expenses(f) Hotels demand has decreased due to high prices (g) the compensation, paid to Skilful Foreign staff, working in Khartoum Hotels is almost, representing the major part, of hard currency earnings of foreign guests, (i) Poor service performance process in hotels, due to local labour dissatisfaction, Based on findings, this study has recommended:-

• Government ,has to reviews, the fiscal policy application, of Taxes (17%) and Residence Fees (5%) ,levied on Hotels services deserved to be considered, • Implementation, of some financial incentives policies, would be , wise decision to hotels, to import its essential needs from outside country in low prices . • Hotels need to specific financial policies and

regulations of obtaining hard currency from government financial agencies, in low official rate, so far, to cover foreign staff salaries and other compensations. •Encouragement of foreign investment in Hotels sector in the country, producing significant benefits such as:, employment opportunities moreover consumption of local products, and maximise hard currency finances are consider an extra advantage • Hotels managers have to, consider the fair and satisfied financial, and non financial compensation to local staff working in hotels •Government should adopt some policies and regulations so as, to provide boarder scope of opportunities available to hotels industry in Sudan, as long as, there is potential opportunities to the Hotels in Sudan to grow up.

الفهرس

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|--------|-----------------------------|-------|
| ų | الإستهلال | 1 |
| ·Ĺ | الإهداء | 2 |
| Ç | الشكر والعرفان | 3 |
| Ć, | مستخلص الدراسة | 4 |
| ح | Abstract | 5 |
| 7 | الفهرس | 6 |
| س | فهرس الجداول | 7 |
| ص | فهرس الأشكال | 8 |
| | الفصل الأول: منهجية الدراسة | |
| 1 | المقدمة | 1-1 |
| 2 | مشكلة الدراسة | 2-1 |
| 2 | اهمية الدراسة | 3-1 |
| 3 | اهداف الدراسة | 4-1 |
| 3 | فرضيات الدراسة | 5-1 |
| 3 | مناهج ووسائل الدراسة | 6-1 |
| 4 | حدود الدراسة | 7-1 |
| 4 | مصادر جمع المعلومات | 8-1 |
| 5 | هيكلة الدراسة | 9-1 |

| الصفحة | الموضوع | رقم |
|--------|--------------------------------------|---------|
| | | الموضوع |
| 6 | الدراسات السابقة | 10-1 |
| 8 | مصطلحات الدراسة | 11-1 |
| 9 | المشكلات التي واجهت الباحث | 12-1 |
| | السياحة في ولاية نهرالنيل | |
| | | |
| 10 | مفهوم السياحة | 1-1 -2 |
| 12 | انواع السياحة | 2-1 -2 |
| 15 | انواع السياحة وفقا لدوافع الإنتقال | 3-1-2 |
| | اهمية السياحة | 2 -2 |
| 20 | الاهمية الاقتصادية للسياحة | 1-2-2 |
| 21 | الاهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة | 2-2-2 |
| 22 | الاهمية البئية للسياحة | 3-2-2 |
| | السياحة في السودان | 3 – 2 |
| 23 | تاريخ السياحة السودان | 1-3-2 |
| 24 | الجواذب السياحية في السودان | 2-3-2 |
| | السياحية في ولاية نهر النيل | 4-2 |
| 31 | المقومات الطبيعية في الولاية | 1-4-2 |
| 34 | المقومات البشرية في الولاية | 2-4-2 |

| 37 | ى بالولاية | الخدمات | 3-4-2 |
|--------|--|---------|-------|
| | | | |
| الصفحة | الموضوع | | الرقم |
| | | | |
| | القصل الثالث | | |
| | انين والتشريعات السياحية في ولاية نهرالنيل | القو | |
| | | | |
| | مفاهيم القانون والتشريع | | 1-3 |
| 42 | مفهوم القانون | 1 | l-1-3 |
| 44 | مفهوم التشريع | 2-1-3 | |
| | | | |
| | القوانين والتشريعات السياحية | 2 | 2 – 3 |
| 45 | اهمية القوانين والتشريعات السياحية والفندقية | 1 | -2-3 |
| 47 | القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع السياحة | 2 | 2-2-3 |
| 49 | القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع الفنادق | 3 | -2 -3 |
| 54 | القوانين والتشريعات السياحية في السودان | 3-3 | |
| | | | |
| | | | 4.2 |
| | القوانين والتشريعات السياحية في ولاية نهرالنيل | | 4-3 |
| 65 | قوانين وتشريعات قطاع السياحة في الولاية | 1 | -1-4 |

| 72 | قوانين وتشريعات المنشأت السياحية في الولاية | 2-1-4 |
|--------|--|-------|
| 82 | قوانين وتشريعات وكالات السفر والسياحة بالولاية | |
| | اثر تطبيق القوانين والتشريعات على القطاعين | 3-1-4 |
| 88 | السياحي والفندقي | |
| | | |
| الصفحة | الموضوع | الرقم |
| | الفصل الرابع | |
| | الدراسة الميدانية | |
| 89 | إجراءات الدراسة الميدانية | 1-4 |
| 91 | تحليل البيانات | 2 - 4 |
| 125 | مناقشة الفروض | 3- 4 |
| 135 | النتائج والتوصيات والخاتمة | 4- 4 |
| 139 | قائمة المراجع | 5 - 4 |
| 143 | الملاحق | 6-4 |

فهرس الجداول

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|--------|--|--------|
| 89 | إختبار الصدق والثبات | (1-4) |
| 90 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب النوع | (2-4) |
| 91 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر | (3-4) |
| 92 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي | (4-4) |
| 93 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية | (5-4) |
| 94 | القوانين والتشريعات تنظم العمل في القطاع السياحي | (6-4) |
| 95 | القوانين والتشريعات تهدف الي حفظ حقوق السواح | (7-4) |
| 96 | القوانين تعمل علي حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات السياحية | (8- 4) |
| 97 | القوانين والتشريعات تعمل علي تعزيز أداء المؤسسة السياحية | (9-4) |
| 98 | القوانين والتشريعات تعزز من أداء القطاع السياحي | (10-4) |
| 99 | تطبيق القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تعزز من جودة الخدمة السياحية | (11-4) |
| | المقدمة | |
| 100 | القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الي حماية العاملين في تسلط | (12-4) |
| | وتعسف الإدارات | |
| 101 | تساعد تطبيق القوانين علي رفع كفاءة المؤسسة السياحية | (13-4) |
| 102 | قوانين وتشريعات الضرائب تعزز في كفاءة أداء المؤسسة السياحية | (14-4) |
| 103 | قوانين وتشريعات العاملين المطبقة الحالية تعزز من كفاءة الأداء في المؤسسات | (15-4) |
| | السياحية | |
| 104 | قوانين الإستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل علي تطور القطاع | (16-4) |
| | السياحي | |
| | | |
| 105 | تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من حرية السياح الأجانب | (17-4) |
| 106 | تتناسب القوانين والتشريعات القانونية المطبقة حاليا في مع المخالفات والعقوبات | (18-4) |

| | الصادرة من قبل الجهات القانونية | |
|--------|--|--------|
| 107 | القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في القطاع السياحي غير مواكبة | (19-4) |
| الصفحة | الموضوع | الرقم |
| 108 | لا تناسب القوانين الصادرة حاجات ورغبات السياح الحاليين | (20-4) |
| 109 | تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من تطور القطاع السياحي في السودان | (21-4) |
| 110 | تضارب القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية يؤدي الي ارتباك في تطبيق | (22-4) |
| | القو انين | |
| 111 | القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من قبل المحليات تعزز من حقوق الملاك | (23-4) |
| 112 | القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من أداء النشاط | (24-4) |
| | السياحي في المنطقة | |
| 113 | تؤكد القوانين والتشريعات السياحية علي توخي العدالة بين العاملين في التوظيف | (25-4) |
| 114 | القوانين والتشريعات الخاصة بقوانين العمل يحقق العدالة بين العاملين في الترقيات | (26-4) |
| 115 | القوانين والتشريعات يحفظ حقوق السائح الأجنبي بصورة إيجابية | (27-4) |
| 116 | تؤكد القوانين والتشريعات علي حقوق العاملين في التأمين الصحي ، الاجتماعي | (28-4) |
| | ،المكافأتالخ | |
| 117 | القوانين والتشريعات تشجع علي الاستثمار في القطاع السياحي | (29-4) |
| 118 | تساهم القوانين والتشريعات علي رفع من مستوي الرضا للعاملين في القطاع | (30-4) |
| | السياحي | |
| 119 | تساهم القوانين والتشريعات علي رفع درجة رضا السياح الاجانب | (31-4) |
| 120 | تعمل القوانين علي تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة | (32-4) |
| 121 | تطبيق القوانين الخاصة بالضرائب ينعكس علي اسعار الخدمة بصورة إيجابية | (33-4) |
| 122 | تؤكد القوانين والتشريعات علي رفع مستوي جودة الخدمة المقدمة | (34-4) |

فهرس الأشكال

| الصفحة | موضوع الشكل | الرقم |
|--------|---|--------|
| 90 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب النوع | (2-4) |
| 91 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر | (3-4) |
| 92 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي | (4-4) |
| 93 | توزيع افراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية | (5-4) |
| 94 | القوانين والتشريعات تنظم العمل في القطاع السياحي | (6-4) |
| 95 | القوانين والتشريعات تهدف الي حفظ حقوق السواح | (7-4) |
| 96 | القوانين تعمل علي حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات السياحية | (8-4) |
| 97 | القوانين والتشريعات تعمل علي تعزيز أداء المؤسسة السياحية | (9-4) |
| 98 | القوانين والتشريعات تعزز من أداء القطاع السياحي | (10-4) |
| 99 | تطبيق القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تعزز من جودة الخدمة السياحية | (11-4) |
| | المقدمة | |
| 100 | القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الي حماية العاملين في تسلط | (12-4) |
| | وتعسف الإدارات | |
| 101 | تساعد تطبيق القوانين علي رفع كفاءة المؤسسة السياحية | (13-4) |
| 102 | قوانين وتشريعات الضرائب تعزز في كفاءة أداء المؤسسة السياحية | (14-4) |
| 103 | قوانين وتشريعات العاملين المطبقة الحالية تعزز من كفاءة الأداء في | (15-4) |
| | المؤسسات السياحية | |
| 104 | قوانين الإستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل علي تطور القطاع | (16-4) |
| | السياحي | |
| 105 | تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من حرية السياح الأجانب | (17-4) |
| 106 | تتناسب القوانين والتشريعات القانونية المطبقة حاليا في مع المخالفات | (18-4) |
| | والعقوبات الصادرة من قبل الجهات القانونية | |
| 107 | القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في القطاع السياحي غير مواكبة | (19-4) |

| 108 | لا تناسب القوانين الصادرة حاجات ورغبات السياح الحاليين | (20-4) |
|--------|--|--------|
| 109 | تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من تطور القطاع السياحي في السودان | (21-4) |
| الصفحة | الموضوع | الرقم |
| 110 | تضارب القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية يؤدي الي ارتباك في | (22-4) |
| | تطبيق القوانين | |
| 111 | القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من قبل المحليات تعزز من حقوق | (23-4) |
| | الملاك | |
| 112 | القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من أداء النشاط | (24-4) |
| | السياحي في المنطقة | |
| 113 | تؤكد القوانين والتشريعات السياحية علي توخي العدالة بين العاملين في | (25-4) |
| | التوظيف | |
| 114 | القوانين والتشريعات الخاصة بقوانين العمل يحقق العدالة بين العاملين في | (26-4) |
| | الترقيات | |
| 115 | القوانين والتشريعات يحفظ حقوق السائح الأجنبي بصورة إيجابية | (27-4) |
| 116 | تؤكد القوانين والتشريعات علي حقوق العاملين في التأمين الصحي ، | (28-4) |
| | الاجتماعي ،المكافأتالخ | |
| 117 | القوانين والتشريعات تشجع علي الاستثمار في القطاع السياحي | (29-4) |
| 118 | تساهم القوانين والتشريعات علي رفع من مستوي الرضا للعاملين في القطاع | (30-4) |
| | السياحي | |
| 119 | تساهم القوانين والتشريعات علي رفع درجة رضا السياح الاجانب | (31-4) |
| 120 | تعمل القوانين علي تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة | (32-4) |
| 121 | تطبيق القوانين الخاصة بالضرائب ينعكس علي اسعار الخدمة بصورة إيجابية | (33-4) |
| 122 | تؤكد القوانين والتشريعات علي رفع مستوي جودة الخدمة المقدمة | (34-4) |

الفصل الاول (منهجية الدراسة)

الفصل الاول

منهجية الدراسة

1-1 المقدمة:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات التي تلعب دور اهاما في ترقية وتطوير اقتصاديات الدول حول العالم ،و ذلك من خلال الدور الاستراتيجي الهام المتمثل في المساهمة من خلال عدد من الجو إنب مثل: تو فير العملة الصعبة التي تساهم في سد العجز للميز إن التجاري ، توفير فرص العمل، تنمية المجتمعات المحلية 'محارية الفقر ، تصريف المنتجات المحلية ،و العمل على ترقية الحياة المدنية من خلال الاهتمام بالبنية التحتية ،كما تهتم الدول بالمحافظة على جو إذبها السياحية باستمرار مما يساهم في حفظ المقومات الطبيعية والمادية بإعتبارها مورد اقتصادي هام يدفع السياح مقابل زيارتهم لها وبالتالي محاربة الفقر. يعتبر السودان من الدول الذي تحتوى على مقومات وجواذب سياحية مختلفة ومتنوعة ،من مقومات طبيعية تمتد من اقصى الشرق الي غربه ، من اهم تلك المناطق السياحية نجد: منطقة البحر الاحمر حيث تزدهر المنطقة بالحياة البحرية المتنوعة ، وبذلك نشطت سياحة الغوص حيث تتو فرفي اعماق البحر اجمل انواع الشعب المرجانية ،و نجد كذلك في حظيرة الدندر التي تتزدهر بالحياة الحيوانية والنباتية ، و منطقة جبل مرة في غرب البلاد،كما تمتد منطقة الآثار النوبية في منطقة البجر أوية ،وشمال السودان في منطقة البركل وتمثل الصحاري الممتدة بالبلاد هواة للسياح طالبي السياحة الصحر اوية وغيرها من المقومات.

وتم تصنيف السودان في خارطة الجواذب والمقاصد السياحية العالمية بانه واحد من اكبر عشرة دول من حيث تنوع وتعدد الجواذب والمقاصد السياحية (الصادق .(2008 - 5: 2008) .

1-2 مشكلة الدراسة:

يعتبر السودان من الدول السياحية الواعدة في المستقبل لاستغلال موارده وجواذبه الطبيعية لما يتمتع به من تنوع زاخر في مقوماته السياحية الجاذبة الطبيعية والصناعية من صنع الانسان مثل الآثار 'وكذلك غنى البلاد بالتنوع في العادات و الثقافات نتيجة التنوع في مكوناته الاثنية مما نتج عنه تنوع في التراث الجاذب للسياح من اجل تنظيم اعمال وإنشطة هذا القطاع الحيوى الهام كان لابد من سن القو انين و التشريعات من قبل الدولة و المؤسسات الرسمية التي تعمل على تنظيم العمل في المنشآت السياحية من اجل الحفاظ على حقوق الملاك و العاملين والسياح تتنوع وتختلف هذه التشريعات والقوانين في تسمياتها ،واغراضها ، و إهدافها، كما أن هنالك بعض القو أنين و التشريعات الاتحادية و التي تصدر من قبل وزارة السياحة الاتحادية ،والجهات الاتحادية الاخرى ،والأخر من قبل الوزارات الولائية ،كلا يقدح في تنظيم الاعمال والانشطة في القطاع السياحي الاتحادي والولائي ولكن برزت الى السطح العديد من التسأولات من قبل القائمين بادارة تلك المنشآت من الأثار المترتبة من تطبيق بعض القو انين و التشريعات على القطاع السياحي بشكل عام ،و هل لعبت هذه القوانين والتشريعات دورا ايجابيا في تطوير العمل السياحي بالبلاد ،ام الصورة عكس ذلك هذا ما يحاول الباحث التوصل اليه من خلال هذه الدراسة.

1-3 أهمية الدراسة:-

تنبع اهمية الدراسة الى تحقيق الاتى:

1- توفير معلومات عن القوانين والتشريعات السياحية الاتحادية والولائية المطبقة في القطاع السياحي.

2- التطرق الى اهمية تطبيق الجانب القانوني والتشريعي في القطاع السياحي.

3- تشكل معلومات الدراسة مرجعية علمية تدعم المكتبة السودانية والباحثين في قطاع السياحة.

1-4 أهداف الدراسة: -

تهدف الدراسة الى:

- 1- ابراز اهمية القطاع السياحي كقطاع ايرادي واقتصادي هام.
- 2- ابراز الاهمية من تطبيق التشريعات والقوانين في القطاع السياحي.
- 3- تعتبر الدراسة نموذج واضافة للدراسات السياحية والفندقية لاثراء المعرفة في التخصص.

4- تقديم توصيات ومقترحات للنتائج المتوقعة للدر اسة للمؤسسأت والافراد ذوى العلاقة بالقطاع السياحي بالبلاد.

1-5 فرضيات الدراسة:-

الفرضية الاولى: تطبيق القوانين والتشريعات له اهميته على القطاع السياحى و الفندقي بالولاية.

الفرضية الثانية: ثؤثر القوانين والتشريعات على أداء القطاع السياحي والفندقي. الفرضية الثالثة: القوانين والتشريعات المطبقة حاليا بالولاية تلعب دورا ايجابيا في تطوير النشاط السياحي في الولاية.

الفرضية الرابعة : توجد قوانين وتشريعات تعمل علي تنظيم العاملين في القطاع السياحي .

1-6 مناهج ووسائل الدراسة:

إتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي .

1. المنهج الوصفي: يختص بوصف الظواهر والاحداث وتحليلها الي نظريات وقوانين بقصد التقييم والتنبؤ ويقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والوصول الي إستنتاجات تسهم في فهم الواقع وتحليل منتظم وموضوعي للمضمون ببيانات أو معلومات يتم تبادلها بإستخدام بعض الاشياء (الفادني, 2009: 56).

- المنهج التاريخي: إن المنهج التاريخي يقوم بدر اسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل المشكلات الانسانية ومحاولة فهمها لكي نفهم الحاضر علي ضوء احداث الماضي ونتمكن من التنبؤ بالمستقبل, لان الماضي يتضمن الحاضر والحاضر يتضمن المستقبل (عوض, 2001).
 - 3. المنهج التحليلي.
 - 4. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض
 - 5. المنهج الاستقرائي لاختبار مدي صة الفروض.

1-7 حدود الدراسة:

حدود زمانية: من عام 2015- 2017م

حدود مكانية: جمورية السودان - مع التطبيق علي و لاية نهر النيل.

8-1 مصادر جمع المعلومات:-

تعتمد هذه الدراسة على عدة مصادر اولية وثانوية.

اولا المصادر الاولية: اعتمد فيها الباحث علي عدة مصادر هي الملاحظة والمقابلة والاستبانة.

الملاحظة: هي التي يحدد الباحث فيها نوع البيانات المراد جمعها حول الظاهرة موضع الدراسة.

المقابلة: هذا النوع من المقابلات لا يعتمد علي استخدام أسئلة محددة مسبقا وبالتاكيد الباحث لديه فهم عام للموضوع ولكن ليس لديه قائمة اسئلة معدة مسبقا حيث يمكن تعديل أو أضافة اسئلة في اثناء المقابلة (ابوسليمان, 2010: 6).

الإستبانة: عبارة عن سلسلة من الاسئلة يصيغها الباحث بعناية فائقة ليتعرف علي آراء المبحوثين حول ظاهرة او موقف معين, وتختلف الاستبانة من حيث الشكل والمضمون والهدف والتنظيم (حافظ, 2012: 44).

تحديد العينة او عينة الدراسة:-

يقصد بالعينة انها تمثل جزءا من مجتمع الدراسة من حيث الخصائص والصفات لذا يلجأ الباحث الي دراسة عينة مصغرة للمجتمع تعنيه عن دراسة كافة وحدات المجتمع.

استخدمت في هذه الدر اسة نو عين من العينات وهي:

- أ. العينة العشوائية البسيطة: والتي يمكن اخذها علي اساس عشوائي وتستخدم في حالة يكون المجتمع متجانسا من حيث الغرض او الصفة التي تتعلق بها الدر اسة وهي ابسط انواع العينات.
- ب. العينة الفرضية: سميت هذه العينة بهذا الاسم نظر الان الباحث يقوم باختبار ها طبقا للغرض الذي يستهدف تحقيقه من خلال الدر اسة ويتم اختيار ها علي اساس توفر صفات محددة في مفر دات العينة تكون هي الصفات التي تتصف بها مفر دات المجتمع محل الدر اسة (ابوسليمان ,2010: 7).

ثانيا المصادر الثانوية: تشمل المراجع والكتب الخاصة بالسياحة و المواقع الالكترونية إضافة الي البحوث و الرسائل العلمية المنشورة و المتاحة في هذا المجال وذلك على المستويين المحلى و الدولى.

1- 9 هيكلة الدراسة:

شملت الدر اسة عدد من الفصول تناولت موضوعات مختلفة كالآتي :-

- الفصل الاول: منهجية الدراسة.
- الفصل الثاني: السياحة في ولاية نهرالنيل.
- الفصل الثالث: القوانين والتشريعات السياحية في ولاية نهر النيل.
 - الفصل الرابع:- إجراءات الدراسة الميدانية.
 - الملاحق والمراجع والخاتمة.

1-10 الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى:

دراسة (فضل السيد ،2010م)، تناولت مشكلة الدراسة اثر العوامل الخارجية على القطاع السياحي والفندقي في السودان ،دراسة حالة ولاية الخرطوم،خضعت الدراسة لتحليل اثر العوامل السياسية ،الاقتصادية والقانونية والتشريعية على القطاع السياحي والفندقي بولاية الخرطوم،وقد توصلت الدراسة الى ان القوانين والتشريعات الحكومية اضرت كثير بالقطاع السياحي والفندقي،اضافة الى القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم ضاعفت من اسعار الخدمة السياحية والفندقية المستهلكة،الشئ الذي ادى الى ارتفاعها ونتج عن ذلك ارتفاع التكاليف التشغيلية ،وعدم رضاء السائح السوداني والاجنبي عن مستوى الخدمة لارتفاع اسعار ها،اضافة الى التضارب في القوانين والتشريعات بين المركز والولايات السبب الذي ادى الى ظهور بعض التجاوزات الناتجة عن هذا التضارب , اوصت الدراسة على الجهات الحكومية العمل على از الة الرسوم وتقايل البعض منها،واز الة التضارب في القوانين والتشريعات السياحية والفندقية بين الولاية والمركز.

الدراسة الثانية:

تناول(Key.D,2010) ،اثر العوامل الحكومية على القطاع السياحي والفندقي، وقطاع الاعمال، اذ ان مجموعة القوانين والتتشريعات على نطاق المدينة ومن ثم الولاية والنطاق القومي المتعلقة بالضرائب تؤثر على اسعار الخدمات، وبالتالى ينعكس هذا الارتفاع على ارباح المؤسسة، والاستثمارات الاجنبية ،وذكر انه قد يلجأ بعض المدراء الى استخدام بعض الاساليب الملتوية وغير القانونية لتفادى دفع هذه الضرائب ، كما ان إجراءات دفع الضرائب تتسم بالبطء والبر وقراطية.

الدراسة الثالثة:

اجريت بعض الدراسة (2011م)، من قبل وزارة السياحة والأثار والحياة البرية، وخلصت الدراسة الى العوامل الاساسية في تدهور القطاع السياخي والفندقي في السودان عامة وولاية الخرطوم بصفة خاصة، يرجع الى عدد من الاسباب التي تم تلخيصها كالآتي:

- 1- إرتفاع اسعار الأراضى ، نتيجة الرسوم المفروضة من قبل الجهات الحكومية وخاصة ديوان الضرائب والرسوم الأخرى التي تفرضها القوانين والتشريعات الولائية او الاتحادية.
 - 2- إرتفاع تكاليف التشغيل: كهرباء ، مياه ، صرف صحى، نتيجة الرسوم المفروضة من قبل الدولة او الولاية.
- 3- إرتفاع أسعار المواد والخدمات السياحية والفندقية نتيجة ارتفاع قيمة الرسوم المتعددة.
 - 4- قلة المواقع المميزة للإستثمار السياحي والفندقي.
 - 5- قصر فترة الموسم السياحي.
 - 6- القوانين والتشريعات السياحية غير مشجعة للاستثمار والمستثمرين.
 - 7- المنافسة الحادة بين القطاعات السياحية والفندقية.

مناقشة الدراسات السابقة:

تناولت الدر اسات السابقة موضوع القوانين والتشريعات من جوانب مختلفة, بعضها تناول أثر العوامل الحكومية علي القطاع السياحي والفندقي وقطاع الاعمال إذ أن مجموعة القوانين والتشريعات علي نطاق المدينة ومن ثم الولاية والنطاق القومي المتعلقة بالضرائب, وأخرى تحدثت عن العوامل

الاساسية في تدهور القطاع السياحي والفندقي في السودان عامة وولاية الخرطوم بصفة خاصة .

أما هذه الدراسة تناولت القوانين والتشريعات السياحية والفندقية في السودان بصفة عامة والتشريعات والقوانين السياحية والفندقية في ولاية نهر النيل بصفة خاصة. لم تحظي هذه الدراسة بكتابات كثيرة وتعتبر هذه من الرسائل النادرة جدا" التي تناولت موضوع القوانين والتشريعات السياحية والفندقية.

1- 11 مصطلحات الدراسة:

القوانين:

يعرف القانون بشكل عام انه مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الاشخاص ونشاطهم مع بعضهم بعضا او علاقاتهم بالسلطة وعلاقة السلطة باقسامها المختلفة مع بعضها بعضا . (الديماسي وآخرين ,2002: 71).

التشريعات:

يعتبر التشريع المصدر الأول للقانون الدولي الخاص بحيث يتعين علي القاضي البحث عن النصوص التشريعية لحسم المنازعة المعروضة مع الوضع في الإعتبار ان إهمال تطبيق تلك النصوص علي النزاع المعروض يجعل حكمه قابلا للطعن فيه والجدير بالملاحظة ان اهمية التشريع, كمصدر للقانون الدولي, تختلف باختلاف موضوعاتها (ادريس, 1997).

السياحة:

تعني كلمة السياحة في معناها الاول السفر والاقامة المؤقتة خارج مكان السكن الاصلي. في الماضي سافر الناس لاهداف مختلفة منها التعرف علي العالم ودراسة اللغات الاجنية. ومن الصعب اعطاء تعريف واحد وشامل لكلمة السياحة حيث انه بالقدر الذي يوجد فيه مؤلفون مختصون في هذا المجال بقدر ما يوجد

هناك تعاريف مختلفة لكلمة السياحة, وكانت كلمة السياحة تعني في بدايتها الحركة والسفر وقطع المسافات والعودة لمكان السكن الاصلي .(السكر ,1994 : 9). الفنادق:

الفندق عبارة عن بناية او مؤسسه تقدم خدمات الإيواء ووجبات الطعام والشراب والخدمات الاخري كالتسلية والترفيه الي الجمهور المستهدف ويجب علي ادارة الفندق ان تخلق علاقات طيبة مع زبائنها وتهئية كوادر فنية مؤهلة قادرة علي تقديم الخدمات (السعيدي , 2008 : 22).

1- 12 المشكلات التي واجهت الباحث:

- 1. قلة المصادر المراجع المتعلقة بموضوعات الدراسة.
- 2. ارتفاع التكاليف المادية لإجراء الدراسة الميدانية وطباعة البحث.
 - 3. صعوبة جمع المعلومات من الوزارات.

الفصل الثاني

السياحة في ولاية نهرالنيل

الفصل الثاني السياحة في ولاية نهرالنيل

2- 1 مفهوم السياحة وانواعها:

2-1-1 مفهوم السياحة:

لفظ لغة السياحة هو من الالفاظ المستحدثة في اللغات اللاتينية الا انه من الالفاظ المالوفه في اللغة العربية وبشكل واضح حيث ورد في القران الكريم قوله تعالي (فسيحوا في الارض اربعة اشهر واعلموا انكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين *) .(سورة التوبة الاية 2). وقوله تعالي (تائبات عابدات سائحات *) (سورة التوبة الاية 5). ويقول الخالق عز وجل (التائبون العابدون الحامدون السائحون الاراكعون الساجدون الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين *) (سورة التوبة الاية 112) . والسياحه من ساح الماء ويسيح سيحا" 'اذا جري علي وجه الارض , والسيح الماء الجاري ' والسيح ايضا" ضرب من البرود موساح في الارض يسيح سياحه وسيوحا" وسيحا" وسيحان , اي : ذهب ' والسياحه بالكسر – والسيوح والسيحان والسيح الذهاب في الارض للعباده والسائح الصائم الملازم للمساجد وساح في الارض يسيح سياحه وسيوحا" وسيحا" وسيحا" وسيحانا اي : الملازم للمساجد وساح في الارض يسيح سياحه وسيوحا" وسيحا" وسيحات المائم أن النبي المامه أن النبي وبعني الحهاد في سبيل الله)) وقد وردت السياحة بمعني الجهاد وبمعني الصيام في النصوص الشرعية .

المفهوم اللغوي للسياحة يعني " التجوال, وكلمة ساح في الارض تعني ذهب وسار علي وجه الارض ".

اختلف الجغر افيون في وضع تعريف محدد لصناعة السياحة ومع ذلك فان ادق التعاريف واشملها يتلخص في العمليات التي تزيد في قيمة المواد الخام ومع ذلك ان

الصناعة تشكل نشاطا اقتصاديا يتم فيه استثمار الموارد (خامات متباينة الطبيعة والاشكال) لخلق عرض من المنتجات يقابل الطلب و هو ماينطبق علي السياحة التي تسنقل موارد تتراوح بين الطبيعة (المناخ المعتدل ,السواحل البحرية والبحيرية ,الجذر ,الموارد الحيوانية ,الموارد النباتية الطبيعة كالغابات الجميلة والمروج الطبيعية والمساحات الخضراء المكشوفة ,القمم الجبلية العالية , السفوح الجبلية المغطاة بالجلود) الموارد البشرية (المواقع الاثرية ,المتاحف ,الاماكن المقدسة والمزارات الدينية) من اجل ايجاد اقاليم او نطاقات او منشات تجذب السواح اليها رادا يمكن ان نطلق علي السياحة تعبير صناعة بدون مداخن .و علي ذلك يمكن تعريف صناعة السياحة بانها "النشاط الاقتصادي الذي يهتم باستقبال واقامة السياح الوافدين من مقر اقامتهم الدائمة او اماكن اعمالهم من اجل المتعة والراحة والاستجمام لفترة زمنية لا تقل عن 24ساعة لذا نجد السياحة صناعة متعددة الجوانب " . (الزوكة, 1995 :7).

اما المفهموم الاصلاحي للسياحة هي "حركة الانتقال من مكان الاقامة المعتاد الي اماكن الخري من افراد او جماعات لاي غرض من الاغراض " وعرفها كذلك العالم النمساوي هيرمان فون شوليرون عام 1910م " بانها الاصلاح الذي يطلق علي كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الاجانب واقامتهم المؤقتة وانتشار هم داخل وخارج حدود منطقة او دولة معينة ". وفي عام 1952م عرف دي ماير السياحة " بانها مجموعة التنقلات البشرية والانشطة المترتبة عليها والناتجة عن ابتعاد الانسان عن موطنه تحقيقا" لرغبة الانطلاق الكامنة في كل فرد " . (زيدان,1981: و) . بالاضافة الي ذلك فقد عرف جوير فرويلر الالماني السياحة علي انها " ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول علي الراحة والاستجمام وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الاقامة في مناطق

ذات طبيعة خاصة " (هدي ,1994: 8). ولقد توالت محاولات العديد من المتخصصين والعلماء الوصول الي تعريف دقيق للسياحة ,ومنها التعريف الذي خلص اليه الدكتور صلاح الدين عبدالوهاب والذي يعد احد التعاريف الحديثة للسياحة ويحددها بانها " مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا وتلقائيا وليس لاسباب تجارية او حرفية " , والمقصود هنا بالعلاقات مجموعتان منفصلتان ,تسمي الاولي : مجموعة العلاقات المادية حيث ينتفع السائح بالعديد من الخدمات مقابل دفع اجر مادي , والثانية : مجموعة العلاقات غير المادية (علاقات انسانية او معنوية) والتي تنتج من اتصال السائح وتعامله مع شعوب العالم المختلفة التي يزور ها بمقوماتها الثقافية والاجتماعية والبئية وما الى ذلك . (عبدالوهاب ,1990).

تتعدد انواع السياحة تبعا" للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة التي تكمن خلفها وتحركها, فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالاضافة الي انماط اخري جديدة – ساعد علي نشأتها وانتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وما صاحبهم من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل – مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض وسياحة الحوافز وغيرهم, وهو ما ترتب عليه الاتجاه الي توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب تختلف في حد كبير في خصايصها وصفاتها عما تحتاجه الاشكال الاخري من السياحة التقليدية وغير المتخصصة.

2-1-2 انواع السياحة:

تم تصنيف انواع السياحة الى عدة انواع وفقا للاتى :-

(1) وفقا لعدد المسافرين:

أ- سياحة فردية وتتضمن سفر شخص واحد اواثنين او عائلة

ب- سياحة جماعية وهي عادة ما تعني سفر عدة اشخاص يربط بينهم رباط معين (نادي - جماعة - شركة - نقابة - وزارة - رحلة تنظمها احدي شركات السياحة) (هدي , 1994: 56).

(2) وفقا لنوع وسيلة المواصلات المستخدمة:

أ- سياحة برية (السيارات الخاصة, السكة الحديدية, الاتوبيسات العامة او الخاصة).

ب- سياحة بحرية او نهرية (اليخوت, البواخر).

ج - سياحة جوية (الطائرات المختلفة).

(3) وفقا للسن:

أ- سياحة الشباب (مابين 16 وثلاثين عاما).

ب- سياحة متوسطي الاعمار (ماين 30 وستين عاما).

ج- سياحة كبار السن (فوق الستين عاما).

(4) وفقا للجنس:

أ – سياحة الرجال.

ب- سياحة النساء .

(5) حسب مستوي الانفاق والطبقة الاجتماعية:

أ- سياحة اصحاب الملايين الذين يسافرون بوسايلهم الخاصة (طائرات, يخوت). (هدى,1994: 57).

ج - السياحة الاجتماعية او العامة لذوي الدخول المحدودة .

(6) وفقا للمواقع الجغرافي:

فهناك السياحة الداخلية والسياحة الاقليمية والسياحة الدولية, وتختلف كل منهم في مفهومها وخصائصها ومقوماتها واهميتها وهو ما نستعرضه فيما يلي:-

أ- السياحة الداخلية:

هي الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم, ورغم الاتفاق علي هذا المفهوم الا ان هناك اختلافا" بين الدول في تعريف السياحة الداخلية حيث يعرف في بعضها بناءا"علي المدة التي يقضيها بعيدا عن مقر اقامته الدائم او المعتاد ولغير اغراض العمل – وغالبا ما يشترط فيها ان لا تقل عن 24 ساعة والا اعتبرت نشاطا" ترفيهيا .(هدي ,1994: 61).

ب - السياحة الاقليمية:

هي السفر والتنقل بين دول متجاورة وتكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية او الافريقية او دول جنوب شرق اسيا. وتتميز السياحة الاقليمية بقلة التكلفة الاجمالية للرحلة نظر ا"لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالاضافة الي تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة او لا يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الابعد خاصة عند وجود تسهيلات ومميزات ومغريات سياحية تشجعهم على الاسفار الطويلة او السياحة بين القارات.

ج - السياحة الدولية:

هي الحركة او النشاط المتمثل في الانتقال والاقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة, وتخضع هذه الحركة لعدد من العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود العالم. (هدى، 1994: 62).

(7) وفقا للهدف من الرحلة:

يعد تصنيف الانواع المختلفة للسياحة وفقا للهدف من الرحلة هو الاكثر استخداما وشيوعا بالنسبة للنشاط السياحي.

هي تعامل و إتصال بين الأمم و الشعوب و الأفر ادر حيث يتم فيها تبادل و نقل المعرفة.

2-1-3 انواع السياحة وفقا لدوافع الانتقال:

أ- السياحة الثقافية:-

أما بالنسبة لمجتمع المضيف يكون مفيدا عندما ينقل الثقافة البناءة والقيم الفاضلة والجواذب الجمالية ويكون ضارا عنما ينقل الافكار الهابطة التي تؤدي الى التلوث الأخلاقي (عبدالحبيب, 2009: 29). تهدف الى التعريف على الحضار إت القديمة و زيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام لذلك فهي تجتذب نوعيات معينة من السائحين الذين ير غبون في اشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية والتمتع بماهو متاح من التراث القديم للبشرية من خلال المتاحف والمعابد وغيرهما , بالاضافة الى معايشة الشعوب المختلفة بعاداتها و تقاليدها و فنو نها و قيمها . ورغم ان هذا النوع من السياحة له جاذبيته في نفوس الكثيرين الا انه لا يمثل سوى نسبة 10% من حركة السياحة الدولية فضلا" عن ان السائح عادة ما يقبل عليه مرة واحدة . وهي اعتبارات لابد من وضعها في الحسبان عند التخطيط في التنمية السياحية والتسويق لها, خاصة ان مصر ظلت لفترات طويلة تعتمد على اثار ها المختلفة سوى المصرية القديمة او الرومانية او المسيحية او الاغريقية او الاسلامية كمصدر ريئسي يحرك السياحة الوافدة اليها مما جعلها تعرف بنمط واحد لا يتغير في الاسواق الخارجية المصدرة للسائحين في حين ان الانواع الاخري تشتمل على عوامل جذب سياحي لها اهميتها وعايداتها وايراداتها الكبيرة وهذا لا يعني اهمال ثروتنا الاثرية والتاريخية التي تمثل مادة خصبة في الحملات الإعلانية والدعائية وتعتبر ركيزة هامة في برامجنا السياحية خاصة مع ماتلقاه من اعجاب واقبال شديدين من جانب الزائرين والوافدين الينا او عند عرض بعض منها للخارج, ولقد نقلت لنا وسائل الاعلام مظاهر الترحيب والاهتمام الذي قوبل به معرض (توت عنخ امون) في الدول الاوربية والامريكية وكيف سيطر علي مشاعر الجماهير هناك واز هلهم وهونفس مالقيته مجموعة السودان الاثرية التي عرضت مؤخرا في اليابان الا انه لا يجد ان يختصر منتجنا السياحي علي هذا النمط فقط فبناء صناعة سياحية قادرة علي المنافسة والصمود والنمو تحتاج الي توظيف كافة المقومات والامكانيات والعناصر والموارد التي نمتلكها. (عبد الحبيب، 2009 : 65-66).

ب- السياحة العلاجية:-

السياحة العلاجية هي انتقال الفرد من محل اقامته الدائم الي منطقة اخري بهدف الوقاية او العلاج من مرض ما . وقد تكون اسباب شفائه ببيئية تعتمد على عناصر البئية الطبيعية مثل الشمس أو مياه البحار والبحيرات أو الرمال أو الطين العلاجي أو العيون المعدنية والكبريتية أو غير ذلك من المقومات الطبيعية للعلاج الاستشفائي . وقد تكون طبية تعتمد على المنشأت والاجهزة الحديثة والخبرة الطبية وفقا لهذا التعريف تضم السياحة العلاجية ثلاثة انماط فرعية هي السياحة الوقائية والسياحة الاستشفائية و السياحة الطبية . و تعد السياحة العلاجية من الانماط السياحية التقليدية القديمة , اذ مارسها الانسان منذ عهد بعيد , وقد مارسها الفراعنة واليونان والرومان ثم اخذت في التطور من فترة الى اخري حتى اصبحت الان من الانماط السياحية المهمة, كما تعددت انواعها ومنتجاتها وكذلك تعددت وسائل وطرق العلاج المستخدمة فيها بما يتماشي مع نوع المرض وحالة المريض .(سليمان ,2009 : 1). انتشر هذا النمط من السياحة وخاصة بعد ما اصبح مفهوم السياحة الصحية انعكاسا لتقدم صناعة السياحة. واقترنت السياحة الصحية مع تقدم الطب وخاصة الطب البديل ثم از دهار السياحة في القرن العشرين مع زيادة الوعي الصحي لدي الافراد وقد ظهر في الاونه الاخيرة اهتمام الافراد وخصوصا كبار السن بالانشطة المرتبطة بالصحة اكثر من الانشطة المرتبطة بقضاء وقت الفراغ فقط مما دفع

رجال الاعمال لاقامة المنتجعات في العديد من الاماكن وقد ادخلت الكثير من التسهيلات والخدمات التي جذبت الافراد اليها لقضاء اجازاتهم وتجديد الحيوية والنشاط واتباع اسلوب عذائي متزن مما يعطي لهم الفرصة لتعديل النمط الغذائي لديهم ويحسن من الحالة النفسية والجسدية ومن هنا كان الاهتمام بالسياحة الصحية والعلاجية وبعد ان كانت قديما تعتمد على النواحي النفسية الا انها اصبحت الان تقوم على اسس علمية واصبح الاهتمام بالمنتجعات الاستشفائية والمستشفيات كمؤسسات علاجية .(حنان وفريوس 2007: 119). تعتمد السياحة العلاجية على المقومات الطبيعية الموجودة بالبئية اعتمادا" رئيسيا" مثل المناخ الجيد والرمال الدافئة وعيون المياة الكبريتية والمعدنية كما يعد توفر الكوادر والكفاءات البشرية المتخصصة من العوامل المساعدة على تنشيطها ونموها ولقد ظهر هذا النوع من السياحة في مناطق عديدة بمصر اهمها حلوان واسوان والفيوم والوادي الجديد وسواحل البحر الاحمر وسيناء الا انها لم تستغل بالصورة التي تجعلها مصدر جذب لجميع الجنسيات من دول العالم حيث اقتصرت على السائحين القادمين من الدول العربية فقط لذلك يجب العمل على فتح اسواق جديدة لم تكن مستهدفه من قبل مع توسيع نطاق الاسواق الموجودة من خلال خطة طموحة تهدف الى تطوير المناطق الغنية لمواردها واقامة المركز العلاجي والطبي بها مع تزويدها بكافة احتياجاتها من اجهزة وخدمات وفنيين حتى تصبح هذه المناطق مدن متكاملة وموردا" سياحيا هاما (هدى,1994: 67).

ج- السياحة الرياضية :-

وتشبع الرغبة في ممارسة الرياضات المختلفة والاشتراك في مسابقاتها او الاستمتاع بمشاهدة بطولاتها, وتتنوع هذه الرياضات مابين تزحلق علي الجليد او الماء وصيد الاسماك أو الحيوانات البرية والغطس والتجديف والسباحة والجري والفروسية وسباق السيارات والمراكب الشراعية ولقد انتشر هذا النوع من السياحة في دول معينة تتمتع بمميزات وبتسهيلات وبامكانيات متعددة وبمستوي معيشي مرتفع يسمح

بأقامة المنشأت الرياضية الملائمة والقري المتكاملة التي تستوعب وفود السائحين وتيسر لهم الظروف المشجعة من حيث الايواء والاعاشة والترفيه والملاعب وغير هم مما يحتاجون اليه و هناك متسع لمصر في مجال هذا النمط من السياحة يمكنها معه ان تكون مقصدا"وميدانا" جيدا"لها , فلديها الكثير من المقومات التي تستطيع باستثمار ها واستغلالها ان تصبح في مصاف المناطق ذات الجاذبية التي تشد السائح وتر غبه فيها ,و ناخذ علي سبيل المثال محافظة البحر الاحمر التي تمتاز بالمناخ المعتدل ودرجة حرارة المياه التي تتراوح بين 18, 21 درجة مئوية شتاءا" كما يعتبر سقوط الامطار هناك من الاشياء النادرة الحدوث . فضلا" عن امكانية الرؤية تحت سطح البحر الي اكثر من 30 مترا"حيث يسهل الغوص ورؤية الشعب المرجانية الملونة والكائنات البحرية والاسماك النادرة , ذلك بالاضافة الي المعالم التاريخية والاثرية التي تعود الي مختلف العصور من نقوش مصرية قديمة (هدي 194, 195-65).

د- سياحة المؤتمرات والمهرجانات:-

تعد من الانماط السياحية التي ارتبطت بالتقدم الحضاري والعلمي والتكنلوجي الذي يعيشه العالم اليوم حيث اصبح هناك العديد من الجهات والمنظمات التي تدعو لعقد مؤتمرات واجتماعات دولية بصورة دورية كل فترة زمنية من الفترات ويقوم المشاركون فيها بمناقشة موضوعات معينة وتبادل وجهات النظر والمعلومات المتعلقة بها وصولا الي نتائج وقرارات مفيدة وصالحة للتطبيق, ونذكر من هذه الجهات المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات متعددة الجنسية والجمعيات والاتحادات الاقليمية و غير هم ولا يقتصر الامر علي المنظمات فقط وانما تقوم الدول المختلفة كذلك بعقد مؤتمرات او اجتماعات سياسية واقتصادية ومهنيه وتجارية واجتماعية تدعو اليها ممثلين عن الدول

الاخري وتعد سياحة المؤتمرات ذات مغزي اعلامي كبير فضلا عما تحققه من ايرادات وعائدات للدول التي تقام بها نظرا" لارتفاع متوسط انفاق السائح في هذا النوع من السياحة بالمقارنة بالانشطة السياحية الاخري وايضا" مدة اقامته التي تزيد عن معدل اقامة السائح العادي , بالاضافة لانفاق الجهة المنظمة للمؤتمر بشمل تكاليف حجز قاعات صالات الاجنماعات الغرف المتخصصة لادارة المؤتمر واعمال السكرتارية والترجمة وخدمات الاتصالات التلفونية والفاكس والتلكس وحفلات الاستقبال والترفيه للاعضاء ...الخ , لهذا اتسعت قاعات المنافسة بين الدول المختلفة التي تتسابق علي استقطاب اكبر عدد من هذه المؤتمرات كما نشطت الحملات التسويقية بها و اتسع نطاقها و نشأت اجهزة تنشيطية متخصصة لها ميز انيتها وبر امجها الموجهة للترويج والدعاية عن التسهيلات التي تتمتع بها هذه الدول التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال , ولم يقتصر الامر علي البلاد المتقدمة فقط بل انضمت اليها كثيرا" من البلاد النامية التي بدات تتبع الطرق العلمية في التخطيط والدعوة للندوات والاجتماعات والمؤتمرات العالمية .(مدي , 1994: 17. 73).

ه السياحة الترفيهية :-

تعتبر من اهم انواع السياحة التي تمثل عنصر جذب للغالبية العظمي من السائحين كما تعد من اقدم الاشكال التي عرفتها دول العالم ,و هي توفر للانسان الراحة والاستجمام بعيدا" عن روتين الحياة المعتاد واماكن الاقامة والعمل الدائمين ,لهذا نجدها تستحوذ علي النصيب الاكبر من حركة السياحة الدولية ودائما ماتوضع في الاعتبار عند رسم السياسيات ووضح الخطط والاستراتجيات المتعلقة بالتنمية السياجية في اي بلد .والسياحة الترفيهية تتضمن العديد من الانشطة والرياضات والمهوايات وتخدم اغراضا"متباينة وتشبع احتياجات متنوعة في ان واحد فعلي سبيل المثال يمكن للسائح التمتع بالطبيعة سواء كانت في اماكن خضراء او خلوية او جبلية فضلا" عن شؤاطي البحار والبحيرات والانهار في الوقت التي يمارس فيه المشي او

الجري او السباحة او الصيد او الغوص تحت الماء في بئية نظيفة خالية من التلوث والضجيج والزحام وتمتلك مصر الكتير من مقومات هذه السياحة حيث تمتاز بجوها المعتدل علي مدار العام وشؤاطيها الممتدة علي ساحل البحر الاحمر والابيض والتي تعد من اجمل المناطق لقضاء الاجازات الصيفية والشتوية , فضلا" عن مستويات اسعار الخدمات المختلفة بها من اقامة واعاشة وزيارات سياحية ونقل ومشتروات وغير هم والتي لا زالت في مقدرة قطاع عريض من السائحين خاصة مع ارتفاع سعر صرف كالعملات الاجنبية .(هدي , 1994: 64-65).

2-2 أهمية السياحة

2-2 الاهمية الاقتصادية للسياحة:

للسياحة العديد من المساهمات الإيجابية اتجاه المجتمعات ومنها:

1- تدر السياحة دخلا بالعملة الحرة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتصلة بها.

2- ان الدخل السياحي يتغلغل بسرعة وبطريقة مباشرة ذات قاعدة توزيع عريضة في

الاقتصاد القومي, محققا بذلك انسيابا واسعا في الدخول المترتبة على النشاط

السياحي في كافة مراحل البيع بالجملة وبالتجزئة في قطاعات النقل ومختلف مكونات القطاع السياحي وسائر المرافق والخدمات والمعاملات المترتبة علي الانفاق الاستهلاكي.

3- ان السياحة سوق قابل للتوسع بفتح افاق لزيادة النشاط الاقتصادي، والتي تعمل علي دعم وزيادة دخول الافراد والاسر ,خاصة في الدول النامية.

4- ان صناعة السياحة تتطلب استثمارات مالية منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بغيرها من القطاعات الانتاجية الاخري مثل الصناعات الثقيلة او التعدين.

5- انها تقدم للدولة قطاعا تصديريا, يحضر فيه المستهلك الاجنبي بحثا عن المنتج او الخدمة دون حاجة الي الشحن او تحرك مكاني للمنتج.

6- ان المنتج السياحي المباع يقوم اساسا"علي خدمات وثروات غير مادية مثل المناخ المعتدل وجمال الطبيعة ووجود اماكن تاريخية وثروات اثرية وهي ذات اماكن وتوقعات غير محدودة من العائد المادي اذا ما احسن تخطيطها وتسويق المنتج فيها وفقا لقواعد عمليه وتجاريه مرنه.

7- إن السياحة هي اداه فعاله ومؤثره للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي وحضاري علي المستوي القومي والدولي وكذلك فأنها سبيل فعال لتنميه صناعات اخري وغرس نوع من التفاهم الدولي بين مختلف الدول المجاوره بوجه خاص وعلي المستوي الدولي بوجه عام (هدي ,1994: 44).

2-2-2 الاهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة:

1- التحولات الطبقية: تشجع السياحة كثير من العاملين في قطاعات مختلفة على التحول لممارسة الانشطة السياحية ممايؤدي الي زيادة دخلهم ويرفع مستوي حياتهم الاقتصادية وينقلهم من شريحة اجتماعية معينة الي شريحة اعلي و هو ماينعكس علي سلوكياتهم وتطلعاتهم وطريقة مأكلهم ومشربهم وملبسهم ويؤثر علي اسلوب تفكير هم واتجاهاتهم التعليمية والصحية ...الخ.

2- الاهتمام بالتراث والبئية الحضارية: تؤدي السياحة الي الاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية في الدول المستقبلة للسائحين بما في ذلك من أحياء للتراث الشعبي والفنون المحلية.

3- التطور الاجتماعي: تعتبر السياحة احد اسباب التطور الاجتماعي في دول الزيارة حيث تتاح الفرصة امام افراد المجتمع للتعرف علي الافكار والاهتمامات والثقافات الاجنبية المختلفة من خلال تعاملهم ومشاهدتهم واتصالهم المباشر بالسائحين, وهو مايسهم في انفتاحهم علي العالم الخارجي ويساعد علي اكتسابهم لكثير من القيم السليمة والبناءة والموضوعية في الحياة.

4- التبادل الثقافي: تعمل السياحة علي زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السائحين من مختلف الجنسيات وبين شعوب الدول المستقبلة لهم حيث يكتسب كل منهم بعض من المقومات الثقافية للاخر ممايؤدي الي التقليل من الفوارق بينهم والي الاحترام المتبادل والتعاون المثمر (هدي, 1994:45).

5- المحافظة على التراث والاثار والثقافة: لان المعرفة والثقافة وحب الاطلاع احدي الدوافع الريئسية للسفر ومن ثم وجود دوافع اساسية اخري حيث ان الاهتمام بتوفير وصيانة الاثار والتراث شرط جوهري كباقي الشروط المهمة لتطوير السياحة

2-2- الاهمية البيئة للسياحة:

يقول البعض ان مسألة السياحة البيئية مازالت مسألة هامشية ويجب التعريف بها لكل مواطن في المجتمع ,وذلك لانها الان في اول اطوار نموها , وهناك البعض الاخر الذين يعتبرون ان السياحة البيئة بالرغم من كونها جزءا" من النشاط السياحي العام .

- 1- ذلك اللون من الوان السياحة يوفر مبالغ كبيرة تعود بالنفع علي اصلاح البيئية وتطويرها .
- 2- السياحة البيئية قد صارت نشاطا" سياحيا قائما" بذاته ,اي انها تتفاعل مع اوجه النشاط السياحي الأخري .(كمال , 2009: 15).
- 3- السياحة البيئية عندما نتكلم عنها من خلال تفاعلها مع الانشطة السياحية وغير السياحية الاخري تظل محافظة علي شخصيتها وهي بقدر ماتاخذ من الانشطة الاخري قدر ما تعطى .
- 4- السياحة البيئية تأتي من انها نشاط تصحيحي. ايضا فانه بسبب تفاعل هذا اللون من الوان السياحة مع الانشطة المتكاملة الاخري تنتج فروع عديدة وجديدة.
 - 5- السياحة البيئية تمتلك قدرا" كبيرا من المرونة كما انها قادرة علي (التجديد الذاتي) تلقائبا".

6- ايضا فان السياحة البيئية قادرة علي "التنوع الارتباطي" من خلال الزمان والمكان . (كمال,2009: 17).

2-3 السياحة في السودان:

2-3-1 تاريخ السياحة في السودان:

السودان من ضمن البلدان النامية التي تسعي لتنشيط اقتصادياتها ببدائل دخل مختلفة لتحقيق الرفاهية للانسان السوداني لامتلاكه العديد من موارد الجذب السياحية المستثمر منها وغير المستثمر ولهذا كان لابد من الوقوف علي الموارد السياحية في السودان خاصة المقومات الجغر افية بشقيها الطبيعي والبشري وماتدخره من المكانيات لتفعيل ذلك القطاع الحيوي المهم (أبوزيد وفقيري, 2005 :6).

نشاة السياحة في السودان بدأت منذ عهد سلطنة الفونج, فقد عرفت سلطنة الفونج السياحة الدينية وسياحة الاستشفاء الديني انذاك فيما يعرف بالطب الشعبي فقد كان الناس ينتقلون بين الاولياء وبين القباب بغرض الاستشفاء الجسدي والنفسي والدعاء والتضرع وكان الاولياء يسعون في السودان متنقلين بين المسايد والجوامع وقباب الاولياء ويتبادلون الزيارات الدينية فيما بينهم عليه كانت هذه القباب والمسايد والجوامع جواذب سياحية دينية لجميع الناس ولا زالت, وخير مثال لذلك قبة الإمام المهدي في ام درمان لقد الشار محمد نور بن ضيف الله في كتابه الطبقات للاولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان والكتاب احد المصادر الاساسية التي يعتمد عليها في معرفة حركة المجتمع السوداني في جميع جوانبه في فترة الفونج في ما بين 1504 – 1821م. وقد اشار ود ضيف الله الي الولي بانه سائح و هكذا عرف ما بين 1504 تقره علوم السياحة الحديثه كما ان ود ضيف الله يصف فيه الولي بانها قبة محجوبة اي تتم زياراتها بانتظام من قبل المريدين (الصدق 2008 : 13-14). وقد اعتمدت نشأة السياحة في السودان على القطاعين العام والخاص فقد اسهم كل قطاع اعتمدت نشأة السياحة في السودان على القطاعين العام والخاص فقد اسهم كل قطاع بدور فاعل في هذا النشاط سواء كان ذلك بتنفيذ البرامج او تقديم الخدمات المطلوبة بدور فاعل في هذا النشاط سواء كان ذلك بتنفيذ البرامج او تقديم الخدمات المطلوبة

او بتاهيل الكوادر والمناطق السياحية أو بتخطيط وتمويل المشاريع .يؤرخ لبدء نشاط السياحة الرسمي في السودان بقرار مجلس الوزراء رقم 34 بتاريخ 1959/12/17 الذي نص علي انشاء قسم السياحة بوزارة الاستعلامات والعمل ليشرف علي النشاط السياحي وينسق مع الجهات التي لها ارتباط مباشر مع العمل السياحي وقد كانت في ذلك الوقت الجوازات والهجرة والاثار والجمارك .(عبدالحبيب,2009: 58).

2-3-2 الجواذب السياحية في السودان:-

في البدء نقول ان هناك مواقع اثرية هامة توجد في حدود السودان الشمالية حيث القبائل النوبية السودانية, ولكن نتيجة لانشاء السد العالي في جنوب مصر فقد غمرت المياه المواقع الهامة عام 1964م وتم نقل بعض مباني المعابد والقطع الاثرية الهامة الي متحف السودان القومي بالخرطوم, واعيد ترميمها وهذه المعابد هي: معبد عكاشة ومعبد بوهين ومعبد سمنه غرب ومعبد سمنه شرق ومقبرة الامير حجو واعمدة فرس.

اما القطع الاثرية فقد تم نقلها الي المتحف القومي في الخرطوم العاصمة للتعرف عليها .

من اهم المواقع الاثارية في السودان:-

كرمة:

تبعد عن دنقلا حوالي 53كلم شمالا علي الضفة الشرقية للنيل في الفترة التاريخية من 1500_1500ق.م كما ان منطقة كرمة تتمثل فيها كل انواع السودان من اقدم العصور حتي فترة الاسلام وحولها الاف القبور .من المظاهر المعمارية لحضارة كرمة مبنيان هما الدفوفه الغربية والدفوفة الشرقية.

الكرو:

تقع علي بعد 15كلم جنوب مدينة كريمة في اتجاه النهر (الضفة الشرقية) فترتها التاريخية مملكة نبته بها الجبانه التي دفن فيها اوائل ملوك نبته حيث توجد اقدم قبور الملوك والملكات والاميرات لهذه الاسر.

نوري:

تقع علي الضفة الشرقية للنيل شمال الشلال الثالث وعلي بعد سته اميال شمال كريمة وفترتها التاريخية مملكة نبته ويحتوي الموقع علي منطقة سكنية وتعبدية وجنائزية ترجع الي عصور مختلفة.

جبل البركل:

يقع علي الضفة الغربية للنيل فترته التاريخية مملكتا مروي ونبته ويعتبر جبل البركل من اكثر المناطق الاثرية في السودان اهمية ومحافظة وقد اتخذه ملوك نبته عاصمة لمملكتهم به عدد من المعابد والاهرامات والقصور ومن اهمها قصر الملك "نتكاماني" الذي يرجع الى فترة مروي ومعبد امون.(عبد الحبيب،2009:92-93).

صنم ابودوم:

يقع في مروي على الضفة الغربية داخل مدينه مروي الحديثه وكانت تعرف قبل الغزو التركي باسم صنم ابودوم وفترتها التاريخية مملكة نبته والموقع به جبانه من عهد نبته ومعبد ضخم بناه الملك "تهراقا"690_664.

مروي العاصمة:

تقع علي الضفة الشرقية للنيل علي بعد 4 أميال شمال مدينة شندي و هي محطة في منطقة شندي و هي اهم مقر ملكي فترتها التاريخية مملكة مروي واهم الاثار الموجودة بها هي معبد امون ومعبد أغسطس والحمامات الملكية والقصور الملكية وفي المنطقة المحيطة هناك أيضا "معبد أيزيس ومعبد الاسد ومعبد الشمس والمقابر الملكية. (عبدالحبيب 2009: 94).

الثقعة:

تعتبر النقعة من اهم المواقع المروية تقع في منتصف البطانة المروية على بعد 159كلم شمال شرق الخرطوم وفترتها التاريخية مملكة مروي بها معبد الاسد

(ابادماك) الذي بني بواسطة الملك (نتكاماني) والملكة (اماني تيري) والكشك الروماني والذي يحمل مميزات العمارة المحلية والمصرية والرومانية ومعبد امون المصورات الصفراء:

تقع عند وادي البنات علي بعد (15)كلم شرق النقعة وعلي بعد (30)كلم من النيل وفترتعا التاريخية هي الفترة المروية وبها معبد الاسد ومبني ضخم يحتوي على ثلاثة معابد بها سور ولم تعرف وظيفة هذا المبني حتي الان. توجد هناك مواقع اثرية كثيرة مثل موقع ود بانقا وتمبس وجزيرة صاي ونبو وكوة وصادنقا وصلب ودنقلا العجوز وسوبا شرق وسنار وابوفاطمة ومدينة سواكن وطره .(عبد الحبيب ,2009 :93-95).

مدينة سواكن :-

هي من مدن شرق السودان تقع علي مسافة 50كلم من جنوب مدينة بورتسودان كانت سواكن تعتبر اهم ميناء علي البحر حتي افتتح ميناء بورتسودان 1909م تتكون مبانيها من المنازل السكنية ,الجوامع والمنشأت الحكومية والعسكرية مثل الطوابي والاسوار.

تتميز مباني سواكن باسلوب العمارة الاسلامية وقد بنيت في الفترة من 15311909م وتتجلي مظاهر العمارة الاسلامية في جوامع الجزيرة خاصة الجامع
الشافعي الذي تقول الروايات ان الملكة شجرة الدر 1250م قد امرت ببنائه. (الصادق
بوعن الله الساحل السوداني للبحر الاحمر احد اكثر المناطق الطبيعية جاذبية
في السودان وفي الواقع انه يستقطب حاليا "جزءا" كبيرا من السياح الذين ياتون الي
البلاد خاصة محبي البحر والغطس تحت الماء والرياضة المائية الاخري واصبح
يتمتع بسمعة ممتازة علي مستوي العالم وهو يمتاز باحيائه المائية المتنوعة وشعبه
المرجانية الزاهية ويعتبر جنة لهواة الغطس والتصوير تحت الماء وميدان خصب

لعلماء البحار ومن اشهر هم (كوستو)العالم الفرنسي المشهور والذي صور فلمه الوثائقي بالساحل السوداني، ومن خصائص البحر الاحمر الجيولوجية عبارة عن حوض مائي طويل وضيق يبلغ طوله الكلي 1900 كلم يمتد من (باب المندب) في جمهورية اليمن ويجري شمالا" حتى الطرف الجنوبي لشبة جزيرة سيناء جمهورية مصر العربية يبلغ اقصي عرض للبحر الاحمر 306 كلم. اما عمقه فيتميز بثلاثة احزمة الاول هو حزام الشعب الضحل التي لايتجاوز عمقه 50م والثاني هو حزام الشعب العميقه التي يتراوح عمقها مابين 500 – 1000م وتبلغ اكثر نقاط البحر عمقاه مابين 500 – 1000م وتبلغ اكثر نقاط البحر عمقاه 3040م.

ان الجمع بين المناقصات في القدم والحديث بالأرض والبحر والجبال والشعب الهشه والارتفاع والعمق. كل هذه تشارك لتخلق من هذه المنطقه اجمل المواقع لمقابلة متطلبات السياح من كل المشارب حيث توجد قرية عروس البحر السياحية وصيد غزل العيو (غير موجود الا في هذه المنطقه من السودان والعالم) ومصيف اركويت مصيف السودان الاول والشعب المرجانية والغطس وبورتسودان وسواكن اكبر المواني القديمه بالبحر الاحمر وبها اكبر المباني روعة ذات التصميمات الاسلامية والذي تدور حوله الاساطير فهو قصر الشناوي والذي يقال انه كان يحتوي علي والذي تدور خوله الاساطير فهو قصر الشناة اما الآن فلم يبق من هذا القصر الا الركام الحزين . يتميز البحر الاحمر بالعديد من الخصائص الفريدة والتي تجعله من بين اهم مناطق الغطس والرياضات المائية في العالم .(عبداحييب ,2009: 96-97). فالدرجة العالمية للشفافيه التي يتمتع بها البحر الاحمر والتي قد تبلغ 46مترا" , توفر مدي مريحا" للرؤية قل ان تتوفر في غيره من البحار . اضافه الا التفاوت في درجات الحرارة علي سطحه و علي اعماقه تجعل للغطس فيه متعه خاصة . فبالقرب من مدينة بورتسودان تبلغ درجة حرارة البحر على السطح مابين 26,2 الى 26,2 درجة

مئوية وعلى عمق 150م بيقى المعدل مابين 23.9 الى 25.9 درجة. هذه المميزات وغيرها جعلت من البحر الاحمر الموقع المثالي لمحبى الغطس والتصوير تحت الماء بكل انواعة. اما الشعب فيتم التفريق بينها حسب احجامها ومواقعها. فهنالك الشعب المحيطة والشعب الحاجزة وهناك نوع ثالث وهي مستعمرات من الشعب والتي تكون عادة في ابعد النقاط على الشاطئ وتحيط بها مياه تصل اعماقها الى مئات الامتار وخير مثال لهذا النوع جزيرة (سنجنيب) ومنطقه (الشعب الرومية). كل هذه الانواع من الشعب تحتوى على مجموعه متنوعه من النباتات والحيوانات البحريه وهي توفر مناطق ضحله وآمنة لمحبى الغطس بمختلف انواعه مواقع مثيره تتيح للمرء فرصة نادرة لرؤيتها عن قرب ولقد تم تصوير برنامج اسرار البحار من جزيرة سنجنيب حيث يوجد معمل التصوير والادوات التي تم التصوير بها واصبح مزارا" لمعرفة المزيد من الناس تعيش حول الشعب المرجانية انواع كثيره من النباتات و الحبو انات البحرية مكونة من الشعب مشاهد رائعة و جميلة مما جعل ارتباد هذه البحر تجربة جذابة ومثيرة ويشتهر البحر الاحمر بحيواناته ونباتاته وتوجد انواع من الاسماك مثل اسماك السلماني والجاجلوم والبيتل والشاقول والبنك والقهلاب. وهناك اسماك القرش والتي يوجد منها اكثر من 320 نوعا كل هذه الخصائص المتفردة وكل مايو فره البحر تجعل منه موقعا" جذابا" لقضاء العطلات و الاعياد وسط جو من الاسترخاء والراحه ملائم بصورة خاصة لمحبى البحر حيث يمكنهم من ممارسة الغطس والرياضات المائيه الاخرى وممارسة قيادة اليخوت واضافة الي حمام الشمس حيث توجد رمال بالقرب من سواحل البحر الاحمر كما توجد فنادق وهي عبارة عن غرف مجهزة لاستقبال السياح .(عبدالحبيب 2009: 98).

الحياة البرية:

السودان مترامي الاطراف من الصحراء شمالا الي السافنا الغنية جنوبا وتتخلله الغابات الاستوائية الكثيفة في اقصى الجنوب الغربي والسلاسل الجبلية يوفر ملاجئ

مختلفة للحيو إنات البرية وعلى وجه الخصوص الغز لان التي يعكس تنوعها تباين البئيات الطبيعية فهناك فصائل معينه من الغز لان متمركزة في بيئات طبيعية خاصة واخرى لا تتقيد ببيئة خاصة بل تتجول عبر المسافات من منطقة الى اخرى معتمدة على المواسم من ابرز مايتمتع به السودان دون سائر البلاد العربية في مجال السياحة هو صيد الحيوانات البرية اذ انه يزخر بالكثير من انواع الحيوانات المختلفة والطيور لهذا فقد صار من الاقطار التي تمارس فيها هواية صيد الحيوانات البرية والطيور و المناطق الريئسية لصيد الحيو إنات البرية في السودان تقع الى الجنوب من الخط الذي يتكون من بحر العرب وبحر الغزال ونهر السوباط روافد نهر النيل العظيم في هذه المنطقة نجد انواعا كثيرة من الحيوانات التي لا توجد بكثرة في العالم مثل الفيل والاسد والجاموس المتوحش ووحيد القرن الابيض الذي لا يوجد بكثرة في العالم ولذلك منع صيده كذلك الزراف والغزلان بانواعها المختلفة والقرود هذا الى جانب تماسيح النيل و القرنتي في الانهار و المستنقعات و إنواع مختلفة من الطيور والزواحف. (عبدالحبيب, 2009: 99-99) الى جانب هذه المنطقة نجد مناطق أخرى للصيد في السودان فهناك منطقة شمال دار فور حيث نجد بقر الوحش وأم بيجور في مرتفعات البحر الاحمر نجد ماعز الجبل النادر وهناك مناطق منع الصيد فيها وجعلت فقط للرؤية والاستمتاع والتصوير مثل محمية الدندر ومحمية الردوم حيث محمية الدندر مثلا يفد اليها السياح للاستمتاع بمشاهدة حيواناتها في بيئتها الطبيعية ويتميز السودان بدرجة عالية من التباين في بيئاته الطبيعية التي تمتد من الغابات الاستوائية بالجنوب الى الصحراء وشبه الصحراء في الشمال تتخلل هذه البيئات الجبال والهضاب والوديان كما توجد به العديد من المناطق الرطبة ممثلة في شواطئ النيل وروافده والانهار الاخري والبحيرات وسواحل البحر الاحمر وتكتسب السدود وهي اكبر منطقة رطبة في افريقيا اهمية عالمية لتراثها واحتوائها على العديد من الانواع المهددة وقد انعكس هذا التابين في البيئات الطبيعية على اعداد الكائنات الحية التي يزخر بها السودان واذا نظرنا لفوائد الحيوانات البرية في السودان بالاضافة الي انها جزء من الاقتصاد الوطني تعتبر جانبا ترفيهيا وسياحيا وحضاريا مهما وموازنا للطبيعة وحيويا بالنسبة للبئية 'ان الاهتمام بالحيوان البري يبدأ مورد طبيعي متجدد يشكل رصيدا كبيرا ذو فوائد متعددة من اجل انسان اليوم في المستقبل. ان السودان لديه مواقع وجواذب سياحية متميزة تتمثل في الاثار والمحميات والجماليات الطبيعية وساحل البحر الاحمر ونهر النيل والفنون الشعبية والصناعات اليدوية وغيرها فصناعة السياحة في السودان يمكن ان تصبح رافدا" قويا" للاقتصاد السوداني وتسهم في التنمية الاجتماعية وداعما" للوحدة الوطنية (عبد الحبيب، 2009 : 100).

مدينة سنار:

سنار هي عاصمة دولة الفونج الاسلامية 1504- 1821 تقع جنو شرق الخرطوم علي بعد 300كلم. وهو من المواقع الاسلامية التي عانت من الاهمال. حتى انتهي وجود المبباني السطحية وقد كان ذلك بسبب عدة عوامل منها الاودية الطبيعية بسبب الامطار الغزيرة, العرب الرحل, القنوات الزراعية لري المشاريع الزراعية ويحتاج الموقع الان للتنقيب وذلك للتأكد من مواقع القصر والجامع السوق ولمعرفة التخطيط العام للمدينة ولكن مملكة الفونج بجانب مدنها اشتهرت اشتهرت بالقباب المطلية باللون الابيض ذات التنوع المذهل من الاشكال والتي توضح اصالة وتفرد في البناء وارتباط وثيق بالبئية والمناخ (حياتي ,1996 :127).

2-4 المقومات السياحية في ولاية نهر النيل:-

2-4-1 اولا: المقومات الطبيعية:

الموقع الجغرافى:

تقع ولاية نهر النيل بين خطي عرض (16-22)شمالا" وخطي طول (32-35) شرقا" وتتاخم من الناحية الشرقية ولايتي كسلا والبحر الاحمر وشمالا"جمهورية مصر العربية ومن الجنوب ولاية الخرطوم ومن الغرب الولاية الشمالية.

المساحة:

تبلغ مساحة الولاية 124 ألف كيلومتر مربع.

السطح والتضاريس:

يغلب على الولاية المناخ الصحراوي الي شبه الصحراوي وسطح الولاية منبسط يتراوح الارتفاع ماببين (100-600) قدم فوق سطح البحر (منشورات الوزارة .2010: 2). تتمتع ولاية نهر النيل بكم هائل من المقومات السياحية المختلفة والتي تجعلها في مقدمة ولايات السودان من حيث امكانيات المقومات السياحية من اهمها:

1- النيل:

يعتبر اهم المقومات حيث نجده يخترق الولاية من جنوبها الي شمالها وان جميع النشاط البشري يتمركز حول ضفتيه ويعتبر الشريان الرئيسي للسكان, من الممكن الاستفادة منه وتوظيفه سياحيا.

2- الشلالات: يوجد بالولاية شلالين:

الشلال الخامس: ويقع شمال مدينة بربر حيث يضيق المجري الماء هنالك وتعترض مجري النيل عدد من الحجارة والضخور مكونه منظرا" خلابا".

الشلال السادس (السبلوقة): يقع جنوب الولاية بالقرب من الحدود مع الخرطوم (منشورات وزارة المالية والاقتصاد, 2012: 193). وتتمتع منطقته بطبيعة صخرية متميزة تتخللها العديد من الجزر الخضراء والصخور الجرانيتية وكما يوجد بها العديد من الطيور المستوطنة والمهاجرة والحيوانات البرية بالاضافة الي العديد من الشواهد التاريخية حيث يصلح الشلال لاقامة انواع مختلفة للرياضات المائية والسباقات.

3- الصحراء:

وهي احدي المقومات السياحية التي لها هواتها من السياح.

4- الحياة البرية:

توجد في ولاية نهر النيل انواع مختلفة من انواع الحيوانات البرية في منطقة غرب المتمة ومنطقة الحسانية في صحراء بيوضة بين عطبرة ومروي حيث نجد انواع من الحيوانات البرية (الغزال العادة , كبش مي , البط , الاوز).

مناطق توزيع الحياة البرية بالولاية:

تزخر ولاية نهر النيل باعداد كبيرة من الحيوانات وتوزيعها كالاتى :-

- الضفة الشمالية:

وهي تمتد حتى الحدود الدولية مع جمهورية مصر العربية تتواجد بها كميات كبيرة من الحياة البرية منها:

وادي قبقبة:

بمنطقة محطة نمرة (6) ابار المرات وعرفتي واودية والدلاح وامور والعلاقي . هذه المنطقة التحرك بها يحتاج لقوة كبيرة وتسليح جيد لوقوع المنطقة علي الحدود وتكثر بها مناطق التهريب ويتواجد بها الغزلان والطيور والارانب بكميات كبيرة. (منشورات وزارة المالية , 2012 : 194-196).

- منطقة الضهيرة:

تقع شرق مدينة الدامر و علي بعد 70كلم تقريبا ويتواجد بها الطيور والارانب وقليل من الغز لان .

- منطقة الكربيكان وأب حنظل ووادي السباع:

تقع المنطقة غرب مدينة عطبرة علي بعد 100كلم علي طريق الاسفلت المتجه الى مروي على بعد 70 كلم يتواجد بها الغزال العادة بكميات كبيرة.

- شرق شندي:

منطقة البطانة وابو هشيم والنقعة والمصورات وبئر اللعنا تقع علي بعد 100كلم من طريق عطبرة شندي الخرطوم وتقع شرق مدينة شندي وتتواجد بها كميات قليلة من الغزال العادة وكميات كبيرة من الارانب والقطا, وهي تقع ضمن عدة ولايات ولاية الخرطوم ونهر النيل والقضارف وكسلا.

- غرب المتمة:

تزخر بمناطق كيرة واودية زاخرة بالغزال العادة والارانب مثل منطقة الهيل والدهلة والبياضة وكربة الختيماية وجبل النص ووادي ام بخيت وبئر ماحي وام سيال ووعرة الفيل والهمبوتي ونصب الفرس والدبورة وام مريخ وجبل بني فضل والقوز وهي تقع علي امتداد غرب المتمة وتتوزع غربا" وجنوبا" وشمالا" وتقع غرب المتمة حوالي 70 كلم . كما ان هناك مشاهدات كبيرة لكبش مي بمنطقة اب نحل .(منشورات وزارة السياحة , 2010: 9).

- مناطق الصيد البرى:

- 1. جبال الحسانية.
 - 2. غرب المتمة.
 - 3. المصورات.
 - 4. شرق بربر.

2-4-2 ثانيا المقومات البشرية:

تزخر الولاية بالمواقع الاثرية ومن اهمها:

• موقع النقعة: يقع في وادي العوتيب علي بعد 159 كلم شمال الخرطوم و 15 كلم شمال النقعة ويذخر بالعديد من المباني الاثرية والتي من اهمها معبد الاله الاسد (ابادماك) الذي بناه الملك نتكماني والملكة اماني تيري وايضا" الكشك المروي بالاضافة لمعبد امون.

- موقع المصورات الصفراء: يقع علي بعد 180كلم شمال شرق الخرطوم و 15كلم شمال النقعة ويذخر بالعديد من المباني الاثرية والتي من اهمها معبد الاله الاسد والمعبد الضخم الذي يحوي ثلاث معابد يحيط بها سور ضخم.
- موقع و د بانقا : ويشتمل علي قصر يتبع للملكة اماني شاخيتو بني من طابقين مع عدة غرف كما توجد بالموقع عدة معابد .
 - المدينة الملكية: تقع علي الضفة الشرقية للنيل علي بعد 45 اميال شمال شندي وتحتوي على مباني اثرية متعددة من اهمها: معبد الاله امون, معبد اغسطس, الحمامات الملكية, القصور الملكية بالاضافة الى معبد دايزيس ومعبد الشمس.
 - اهرامات البجراوية: تقع علي بعد 45كليومتر شمال شندي, تحتوي علي ثلاث مجموعات: الاهرامات الشمالية, الاهرامات الجنوبية, الاهرامات الغربية.
 - موقع الضانقيل: يقع شمال مدينة بربر بحوالي 15كلم ويعود الي فترة مروي وتم اكتشاف معبد لعبادة الاله امون والعمل متواصل بين الهئية القومية للاثار والبعثة الكندية.

المتاحف:

متحف وادي النيل: يقع في مدينة الدامر تم انشاؤه بواسطة جامعة وادي النيل مركز در اسات وابحاث الاثار. ويضم كل الفترات التاريخية بداية من العصور الحجرية مرورا" بحضارة المجموعات وحضارة كرمة وفترة الممالك المصرية ونبتة ومروي والمسيحية وحتى فترة المهدية. (منشورات وزارة المالية ،2012: 98).

متحف السكة حديد: يقع في مدينة عطبرة و هو من المتاحف المتخصصة ويتضمن تاريخ السكة حديد منذ بدايتها في السودان وتعرض فيها جميع انواع القاطرات والعربات والادوات والالات التي تستخدمها السكة حديد وسيرة بعض الشخصيات المؤرخة في تاريخ السكة حديد .

متحف المصورات الصفراء: يقع في منطقة المصورات الاثرية ويعتبر من المتاحف التي تقام في المواقع وقد قامت لتشييده بعثة المانية ويضم الاثار التي تم العثور عليها ابان الحفريات التي اجريت في نفس الموقع.

متحف الطرابيل: تحت الانشاء. في منطقة البجراوية. اما الخدمات السياحية الموجود في هذا المجال ضعيفة وتوجد فرص استثمارية عالية جدا" تتمثل في المشاريع ذات الصلة بالخدمات في المناطق السياحية والاثرية والطرق السريعة والحدائق الترفيهية وغيرها .(منشورات وزارة المالية , 2012 :98).

العادات والتقاليد: لا تختلف العادات والتقاليد في هذه الولاية من قبيلة الي اخري, اهل هذه الولاية مشهورين بحب الضيافة والكرم ومراعاة الجار واحترام العرض والافتخار بالنسب, ويعتمدون علي الذرة في طعامهم ويصنعون منها العصيدة والكسرة وخصوصا الجعليين في منطقة شندي, اما قبائل الرباطاب والمناصير والميرفاب فهم يفضلون القمح ويصنعون منه الفطير والقراصة ويشربون القهوة والشاي ويشربون من مياه النيل والابار.

بالاضافة الي ماسبق يتميز اهل الولاية بالتراحم والتآزر في المأتم والافراح ومن الخرافات في الولاية (الزار, الودع, الدجالين, المشعوذين, تابة الاحجبة من العين, تفسير الاحلام كيفما اتفق, وجود الجن ويتعالجون منه بالاحجبة والتعزيم. والعلاج البلدي التقليدي عندهم للجروح ويكون بالرماد والملح وفي جزيرة مقرات تراب معدني يسمي (الجردقة) يعالجون بمنقوعه المغص والام المعدة والامعاء ويخرجونه ويعالجون به الزهري. (ققيري, 2002: 35).

ان المهرجانات الثقافية من الانشطة التي تحرص عليها الدولة وتتنافس فيها المدن والاقاليم وعادة تجري المهرجانات في المواقع ذات الارث الحضاري والتاريخي, وفي السودان من الممكن قيام المهرجانات الثقافية في منطقة النقعة والمصورات والبجراوية

والتوسيع في الانشطة المصاحبة للمهرجان مثل سباق الخيل والهجن و غيرها, ويمكن ان تصاحب هذه المهرجانات ليالى ثقافية.

شهدت مدينة شندي في السنوات الاربعة الماضية مهر جانات للسياحة والتسوق. وهي مهر جانات تسويقية شملت كل الفعاليات السياحية والثقافية ويحتوي علي معارض تسويقية – ليالي ثقافية – سباق هجن –مناشط رياضية - سباق الزوارق – المناشط الشاطيئة الرملية – برامج منهجية .تحت شعار :حضارة في القدم – منبع للقيم .بدأت التجربة بوضع مقترح لعمل مهر جان يضم كل المناشط السياحية بالمحلية وتوسعت الفكرة واستمرت التجربة واصبحت اساس لقيام مهر جان النيل للسياحة والتسوق.

2-4-2 الخدمات بالولاية:

خدمة النقل: تعتبر وسائل النقل المختلفة من اهم البنيات التي تساعد في توسيع قاعدة الاقتصاد الولائي وتتمتع الولاية وبحكم موقعها الجغرافي المميز بشبكة متنوعة من وسائل النقل تعمل علي ربط اجزاء الولاية المختلفة مع بعضها البعض كما انها تقوم بربط الولاية مع بقية القطر ومنافذ التصدير الخارجي وتتنوع طرق وسائل النقل بالولاية , (منشورات وزارة المالية والاقتصاد , 2012: 35). ويمكن استعراضها كما يلي :

- السكة حديد: تعتبر شبكة الخطوط الحديدية السودانية من اطول الشبكات في افريقيا والوطن العربي حيث يبلغ طولها الكلي (4595)كيلو متر. واهميتها تاتي من انها:
- أ. وسيلة النقل الارخص لنقل السلع والركاب في السودان مقارنة بباقي الوسائل ب. تربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك ومواني التصدير.
 - ت. تعتبر الاهم في النقل الاسترتيجي والثقيل وهي الاكثر امنا وسلامة. تقع رئاسة السكة حديد السودانية بولاية نهر النيل (مدينة عطبرة) ويعطي هذا بعدا اداريا مهما حيث تسهل إجراءات الشحن ومتابعة المشحون من البضائع

والمعدات بالاضافة الي ان موقع الولاية المميز جعل خطوط السكة حديد تخرج منها في جميع الاتجاهات وتمر عبر الولاية الثلاثة خطوط الريئسية الموصلة الي بورتسودان ووادي حلفا والخط المتجه جنوبا لربط الولاية مع مناطق السودان الوسطي والشرقية والجنوبية والغربية ودولة جنوب السودان, مثل هذا الوضع يجعل من الولاية مركزا للتصنيع والتخزين واعادة التعبئة حيث يسهل نقل المواد من والي جميع ولايات السودان, (منشورات وزارة المالية والاقتصاد, 2012: 36).

- النقل البري: كان النقل البري (بالشاحنات) والي زمن قريب يتم عبر الطرق الترابية الوعرة والغير مسفلتة مما اعاق تنفيذ الكثير من المشروعات, وجعل كثير من الامكانات الاستثمارية معطلة لكن ومن العام 1990م بدأ العمل في سفلتت الطرق الداخلة والخارجة من الولاية وخلال الخمسة سنوات الاخيرة شهدت الولاية تشييد مجموعة من الطرق المسفلتة والمهمة وبالتالي تكشفت الامكانات الاستثمارية الكبيرة التي تذخر بها الولاية وحققت لها الميزات الاتية:

 أ. مردود ايجابي علي الاقتصاد والتنمية وذلك عبر تقليل تكلفة الترحيل ب. اسهمت بصورة فعالة في انسياب كافة السلع من والي الولاية.
 - ت. ساعدت في الترويج لموارد الولاية وجذب وتنشيط الاستثمار فيها كما ان مرور الطرق باهم مناطق السياحة والاثار بالولاية كان له الاثر الطيب في تنشيط السياحة.
- النقل الجوي: يوجد بالولاية مطار واحد بعطبرة بالاضافة الي عدد من المهابط
 في كل من شندي وابوحمد والعتمور والبجراوية.

شيد مطار عطبرة اول مرة اثناء الحرب العالمية الثانية واعيد تأهيلة في السبعينيات من القرن الماضي لمطار فرعي ويندرج تحت الفصيلة (ج), خرساني المدرج, يعمل من شروق الشمس الي غروبها. وبصفته الحالية فانه يستقبل الطائرات المروحية والتيربو مروحية حيث ان طول المدرج الحالي

(1800) متر (جاري تميدده الي 3000 متر) وبعرض (45)متر مع وجود معدات مساعدة للملاحة الجوية واجهزة اتصال الاسلكي و غطاء اطفاء وانقاذ موحد

الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمطار عطبرة:

- اقرب المطارات لدول شمال شرق السودان بعد مطار بور تسودان ودنقلا وكسلا مما يمثل حلقة استراتيجية رباعية لدعم هذه المطارات .
- مركز ونقطة التقاء بين مطارات الولايات ويمكن استخدامه كمطار بديل لمطارات الخرطوم, دنقلا, بورتسودان ومروي.
 - امكانية ربطه بمطارات دولية برحلات مباشرة منه واليه.
- بوابة ريئسية هامة للمستثمر الوطني والاجنبي (استيراد, تصدير) حيث انه يقوم بربط مراكز الانتاج بولاية نهر النيل بمراكز الاستهلاك اقليميا وعالميا
 - تنشيط السياحة وصناعتها بالولاية.
 - توفير خدمات الرش الزراعي والتعفير.
- 4. النقل النهري: يتمركز السكان بالولاية علي ضفتي النيل بين الضفتين يتم اتخاذ العبارات كوسيلة رئيسة لنقل السلع والركاب والعربات مما يسهل من الحركة التجارية والصناعية بين ضفتي النهر .(وزارة المالية والاقتصاد , 2012: 48-49). الطاقة الكهربائية: تتبع اهمية الكهرباء من كونها الطاقة المحركة لكافة القطاعات الاقتصادية للولاية وبحكم مواردها الزراعية والصناعية تحتاج الي إمداد كهربائي ضخم , حتي العام 2005م كان الاعتماد الكلي علي مصادر محدودة للتوليد الكهربائي الحراري (محطة في كل من عطبرة وشندي وابوحمد) وبطاقة كلية لا تزيد عن الثلاثين ميغا واط مما شكل عقبة أمام كل الاستثمارات وكانت نتيجته عدم استغلال معظم الموارد التي تعتمد علي الطاقة الكهربائية كمدخل اساسي في الانتاج.

بعد قيام محطة قري الحرارية (في مصفاة الجيلي علي حدود الولاية الجنوبية) وفي اطار الخطة القومية لربط مناطق السودان المختلفة بشبكة واحدة تميهدا لاستقبال الكهرباء المولدة من سد مروي (1273 ميقا واط) فقد تم ربط الجزيين الجنوبي والاوسط من الولاية بالشبكة القومية للكهرباء عبر خط ابراج بضغط 220 ك ف خط مزدوج بطول (260) كلم يمتد من المصفاه الي عطبرة ليمد كل من شبكتي شندي و عطبرة, وجاري الان تكملة الخط حتي يصل الي ابوحمد في شمال الولاية مما يعني ان الولاية تتمتع بإمداد كبير ومستمر للكهرباء, تزخر الولاية بعدد من المساقط المائية الصالحة لتوليد الكهرباء اهمها (الشلالان السادس والخامس) وقد تم إجراء الدراسات لتوليد الكهرباء منهما حيث تأكد جدوي توليد والخامس) وقد تم إجراء الدراسات لتوليد الكهرباء منهما حيث تأكد جدوي توليد

المياه: تنقسم مصادر المياه بالولاية الى قسمين هما:

- 1. المياه السطحية: تشمل نهر النيل ورافده نهر عطبرة والاودية والخيران الموسمية. (وزارة المالية والاقتصاد, 2012: 57).
- المياه الجوفية: متوفرة في حوالي 50% من مساحة الولاية والتي تقع في نطاق الحجر الرملي النوبي, وقد أثبتت الفحوصات المعملية الصلاحية التامة لمياه معظم الابار المحفورة ولكافة الاستخدامات (كمياه شرب للانسان والحيوان, زراعة وصناعة) مما يبشر بآفاق واسعة لاستخدامها في كافة المجالات, معظم الشبكات الناقلة والموزعة للمياه في المدن الكبري تحتاج الي اعادة تأهيل (وفي بعض الاحيان استبدال كامل للشبكة وتنفيذ شبكة جديدة).

الاتصالات: تتنوع وسائل الاتصالات بالولاية باعتبارها احدي الاذرع القوية للعولمة والتي يمثل فيها امتلاك المعلومة وسرعة وسهولة انسيابها قوة وميزة

تعكس مدي القدرة علي استيعاب التطور والحداثة مما ينعكس ايجابا علي حياة الناس.

تتمتع الولاية بشبكة اتصالات متطورة تستخدم الالياف الضوئية والنداء الالي وخدمات الانترنت حيث استطاعت الشركة السودانية للاتصالات سوداتل أن تربط مدن الولاية الكبري مع بعضها البعض ومع مدن السودان الاخري بخطوط الالياف الضوئية التي تعتبر من احدث تقنيات الاتصال الهاتفي , تتوفر بالولاية خدمات الانترنت وذلك عبر مخدم محلي مما جعل خدمات الانترنت في متناول كل سكان الولاية بتكاليف قليلة هذا بالاضافة الي خدمات الاتصال الاخري مثل شبكة المعلومات والشبكة الرقمية والوسائط المتعددة , تم ربط كثير من المؤسسات والشركات والبنوك بشبكة المعلومات في كل من عطبرة الدامر شندي .(وزارة المالية والاقتصاد , 2012: 62).

التعليم: تتمتع الولاية بمركز متقدم في التعليم وتعتبر من اهم مراكز هجرة العقول في مختلف انحاء البلاد واحتلت مركزا اولا في الشهادة الثانوية علي مستوي البلاد في أعوام متعددة. وفي مرحلة الأساس نجد نسبة النجاح عالية مما أن نسبة التسرب بمرحلة الأساس بسيطة ولا تزيد عن 1.2%.

يوجد بالولاية عدد (761) مدرسة أساس و (146) مدرسة ثانوية في التعليم الحكومي و (5) مدارس أساس خاصة و (4) مدارس ثانوية خاصة و (660) روضة في التعليم قبل المدرسي و (5) معاهد تأهيل تربوي و (15) مركز للفلاحة والتغذية و (2) معهد ديني .

الصحة: تلعب الخدمات الصحية دورا مهما في تشجيع ودفع عملية التنمية بشقيها البشري والإقتصادي وتتميز ولاية نهر النيل بخدمات صحية متميزة في مختلف المجالات الخدمية الصحية (منشورات وزارة المالية والاقتصاد ,2012: 182).

معوقات القطاع السياحي والفندقي بالولاية :-

- التقاطعات الأفقية والرأسية.
- عدم الإهتمام بمكاتب السياحة بالمحليات من قبل الولاية.
 - نقص الكادر المؤهل بالمواقع السياحية والأثرية.
 - ضعف وسائل الاتصالات والنقل .
 - ضعف البنية التحتية والخدمات السياحية المقدمة.
 - ضعف الوعى السياحي .
 - عدم معرفة قانون السياحة .
 - مشكلة تأمين المنشأت السياحية.
- عدم الاهتمام بالمواقع السياحية من قبل الدولة والمواطن .
 - عدم وجود مرشدین سیاحیین .
 - ضعف الترويج السياحي .
 - صعوبة اجراءات تصريح الدخول للزوار الاجانب.
 - استقلال واستنزاف السياح من المواطنيين .

الفصل الثالث

القوانين والتشريعات السياحية والفندقية في ولاية نهرالنيل

الفصل الثالث

القوانين والتشريعات السياحية في ولاية نهرالنيل

3- 1 مفهوم القانون والتشريع:

3-1-1 مفهوم القانون:

القانون هو مجموعة القواعد الملزمة المقترنة بالجزاء المنظم للعلاقات الاجتماعية . (زهران وابو عمر , 20012 : 7). الانسان كائن اجتماعي بغريزته فهو يولد في المجتمع ويحيا فيه. هو الانسان ويعيش في ظل اجتماع انساني الحياة الاجتماعية اللازمة في الحقيقة منذ ظهوره في الدنيا ويصعب تصور اعتزال الانسان ليعيش بمفرده بعيدا"عن الاجتماع الانساني الا في خيال كانت قصص او رواة الاساطير يعتبر القانون ظاهرة اجتماعية فلا يوجد قانون بدون مجتمع . ذلك أن موضوع القانون يتمثل في تنظيم العلاقات بين افراد المجتمع والواقع ان الانسان لا يعيش الا مع غيره في جماعة و لاتستقيم الحياة الاجتماعية بغير نظام ويتحقق النظام الاجتماعي عن طريق القانون فكل مجتمع لابد ان يحتاج الى قواعد تنظم العلاقات التي تنشأ بين افراده ولا شك ان لكل مجتمع قوانينه وحتى في المجتمعات البدائية وجدت القواعد التي تنشأ نتيجة التقاليد والعرف وجعل منها الافراد اساسا لحياتهم المشتركة. وقد اقترنت هذه القواعد بجزاءات توقع على مخالفتها والخروج منها. وكانت تلك التقاليد والأعراف تنظم روابط الاسرة او العشيرة وتوزيع الثروات (أراضي - مراعي -تبادل)واسس ومعاملات, وكان توقيع هذا الجزاء متروكا لرب الاسرة او رئيس العشيرة . ويتطور الجماعات في طريق المدينة انتقل توقيع الجزاء الى سلطات الدولة وحدها .(منصور,2009: 12-15) . يعمل القانون بصفة أساسية على إقامة النظام في المجتمع و هو يسعى الى جانب ذلك لتحقيق أهداف أخري والواقع أن وظيفة القانون يتفاوت مضمونها بحسب الفلسفة السائدة في المجتمع ولعل من المناسب البدء بنظرة

عامة على الغاية من القانون . ان القانون ليس غاية في ذاته بل هو وسيلة لتحقيق هدف معين , أن الغاية هي التي تخلق القانون حيث يكمن وراء كل قاعدة قانونية هدف محدد وباعث علمي إن غاية القانون هي الخالقة له وهي الإطار الذي يتحدد على ضوءه مجال تطبيقيه وكيفية تفسيره والواقع إن للقانون غايات عدة, تتفاوت وتتضارب بحسب النظام القانون القائم أو القاعدة القانونية المطبقة , و إنطلاقا من الفلسفة السائدة في المجتمع ان القانون يوضع في سبيل تحقيق غاية معينة, تختلف تلك الغاية من مجتمع لآخر لان كل نظام قانوني قد تحركه غاية خاصة به, ترتبط بما يسود المجتمع من ظروف إقتصادية وأحوال سياسية وأفكار فلسفية, والواقع أن الامر يتراوح بين غاية فنية قريبة و اخرى مثالية بعيدة .يقوم القانون بصورة اساسية بتنظيم العلاقات من خلال تحديد ما لكل فرد وماعليه فهو يحمى المصالح المشروعة ويدافع عنها بتقرير الحقوق, وهو في نفس الوقت يبين واجبات الأفراد تجاه بعضهم البعض, هو رسالة القانون الاولى يحتاج المجتمع الى نظام ويحدد معلم الحرية والإجبار الذي تتضمنه الحياة الاجتماعية. لابد من نظام يحدد لكل فرد ماهو مسموح وماهو ممنوع وماهو الزامي كي يستطيع اختيار الطريق المناسب ويعرف نوع ومقدار الجزاء الذي يتعرض له في حالة المخالفة. ينظم القانون الروابط الاجتماعية ويحكمها من خلال العمل على التوفيق بين مصالح افراد المجتمع لاقرار النظام فيه علي نحو يكفل الصالح العام .(منصور, 2009:23).ان وظيفة القاعدة القانونية الاساسية هي ضبط العلاقات بين الافراد وبث روح النظام والطمانينة بينهم . وبغير هذا النظام تعم الفوضي ويتفشى الاضطراب وتسود شريعة العاب وتكون الغلبة للاقوى , حيث يستعين كل فرد بقوته لاغتصاب الاموال والمنافع لاشباع حاجاته ونزواته على حساب الاخرين, وينعدم الامان والاستقرار وتضيع الجهود في العنف والدفاع عن النفس بدلا من الانتاج والتقدم ويفترض النظام الاجتماعي وجود تنظيم يستند الي سلطة تقوم عليه ليكفل تماسك المجتمع وبقاء الجماعة وتحقيق حاجتها الضرورية وإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة من جهة وبين السلطات العامة والحريات الفردية من جهة اخري وينبغي ان يظل هذا النظام الاجتماعي في حالة حركة دائمة حيث يجب ان يساير ظروف الحياة الدائمة التغير باختلاف المدينة والزمان والمكان . لا شك ان القانون يلعب دورا حاسما في تحقيق النظام والأمن من الناحية المادية والمتمثل في الحماية من الاعتداء على الاشخاص والاموال . ويمكن النجاح الحقيقي للقانون في توفير الامان والاستقرار القانوني في الجماعة . فيتم ذلك من خلال المحافظة على استقرار المراكز القانونية اي قيام الثقة في العلاقات القانونية و القدرة على توقع الامور مقدما ويمكن بالتالي رسم وتخطيط العلاقات المستقبلية . (منصور 2009 : 23).

3-1-2 مفهوم التشريع:

يطلق اصطلاح التشريع علي معنيين المعني الاول: هو قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع قواعد جبرية مكتوبة تنظم المجتمع وذلك في حدود اختصاصها وفقا للإجراءات المقررة لذلك. والمعني الثاني: هو القاعدة القانونبة المكتوبة ذاتها الصادرة من السلطة المختصة المشار اليها. من هذا التعريف يتعين لنا ان ثمة خصائص معينه يجب توافر ها بالمعنى الفنى (حمد,2006: 48).

1- التشريع يصدر عن سلطة مختصة بوضعه وهي في اغلب الدول السلطة التشريع يصدر عن سلطة مختصة بوضعه وهي في اغلب الدول السلطة التشريع .
 2 - التشريع يضع قاعدة قانونية .

3 – التشريع يصدر في نصوص مكتوبة يقصد بها انه يخرج التشريع في صورة وثيقة مكتوبة تحدد مضمونه وتنص على الزامه .

يعتبر التشريع مصدر للفظ والمعني معا ويتوفر له بذلك من التحديد والوضوع والثبات مايدفع عنه الغموض ويحقق الاستقرار والامن في المعاملات, وبذلك يتميز

التشريع عن العرف الذي يسمي القانون غير المكتوب, ويكون مصدر اللمعني دون اللفظ الأمر الذي قد يحيطه بشئ من الغموض (حمد, 2006 :48).

3-2 القوانين والتشريعات السياحية والفندقية:

التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم اجهزة السياحة الرسمية .التشريعات والقوانين المتعلقة بالمحافظة علي المواقع السياحية وتنظيم المهن والفعاليات كالقوانين الخاصة بتنظيم الفنادق والنزل والمطاعم والاستراحات والوكالات والارشادات والشرطة السياحية التشريعات الخاصة باجهزة السياحة الرسمية : قبل ان نتطرق الي تلك التنظيمات يجب الاخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الادارية والتنظيمية السياحية في ضوء تطوير مهام اجهزة السياحة الرسمية للنهوض بمسؤليات القطاع السياحي والتوسيع في المشروعات والنشاطات السياحية التي يتضح منها ضرورة ان تغير السياحة من ابعادها التنظيمية والوظيفية والادارية لتحديث اساليب الاداء السياحي وذلك باخذ النقاط التالية :(فقيري 2010: 94).

- النظر للسياحة كقطاع انتاجى.
- زيادة فرص التنمية والاستثمار.
- تنمية وتطوير الامكانيات البشرية.
 - بناء الهياكل الاساسية للسياحة.

3-2-1 اهمية القوانين والتشريعات السياحية والفندقية:

هنالك العديد من الاسباب التي ادت سن العديد من التشريعات و القوانين الخاصة بالقطاع السياحي و الفندقي و منها على سبيل المثال:

1- ان القانون يعد من اهم وسائل الضبط الاجتماعي لانه نظام شامل يتكون من مجموعة من القواعد المتكاملة ذات طبيعة متناسقة تكفل حسن اداء وظايفها وضمان تطبيقها.

2- تكمن فعالية القانون في وجود الاعتقاد الجماعي بوجوب الاجبار على تطبيقه من خلال الجزاء المادي الذي توقعه السلطة العامة.

3- القانون ينظم العلاقات والمشاكل الناجمة عن تنافس وصراع الافراد ويضع الحلول المناسبة لها ويعاقب من يخالفها.

4- وهو يتضمن قواعد عامة يلتزم بها الافراد حرصا" علي تحقيق التوازن بين حرياتهم ومصالحهم المتعارضة ليحل النظام والاستقرار محل الفوضي والعدوان .(منصور ,2009 :15).

5- هو السبيل الي توفير المن والنظام في المجتمع وقد كانت هذه و لاز الت هي الحقيقة التي لم يختلف المفكرون في شأنها مهما تباينت المذاهب الفلسفية و الاجتماعية التي يؤمنون بها. فالقانون هو الوسيلة الضرورية لتهذيب الانسان وكبح جموحه وهو بهذا الوصف السبيل الوحيد لقيام المجتمع ,لهذا فقد قيل بحق ان الفوضي من صنع الشيطان ,وان القانون يعمل في صفوف الملائكة. (سعد ,2013 :13).

6- يلعب التشريع دورا بارزا في معظم بلاد العالم ووصف بانه المصدر الاساسي للقاعدة القانونية بالنظر الي العدد الهائل من القواعد التي يحتويها ,كذلك التشريع يعتبر مصدر اساسي بالنظر ان علي القاضي واجب البدء بتطبيق حكمه متي وجد ,اذا لجأ القاضي لتطبيق قاعدة عرفية مثلا" بالرغم من وجود قاعدة تشريعية يكون حكمه مخالفا" للقانون يجب الغاؤه , وفي الحالات التي يكون فيها نص التشريع غامضا فلا يحق ان يتركه , بل يجب عليه از الت هذا الغموض عن طريق اللجوء الي قواعد التفسير ثم يطبق النص بعد تفسيره .(حمد ,2006 : 49-48).

7- الصعوبات والتعقيدات القانونية والتشريعية المحتملة الوقوع والظهور في مستقبل الصناعة وهذه القوانين غير موجودة في وقتنا الحالي اضف الي ذلك المعرفة التامة

بالقوانين والتشريعات الخاصة بالقوانين (الوقائية – قوانين الصحة والسلامة المهنية – القوانين المتعلقة بالسلوك الاخلاقي داخل المنشأة).

8- اهمية معرفة تطبيق القوانين في حالات اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالتوظيف – الفصل من العمل – التامين علي حقوق العاملين من (رو اتب, تأمين صحي, تأمين اجتماعي, حوافز, مكأفات, ترقيات) ومعرفة انواع العقودات القانونية وانواعها وكيفية ضياغتها داخل قطاعي السياحة وادارة الفنادقالخ.

9- ارتفاع تكلفة الاستشارات القانونية عند الاستعانة بالمستشارين القانونية من خارج المؤسسه .

10- الالمام بالقوانين والمواد القانونية المتعلقة بتقويم سلوكيات الافراد والجماعات وتنظيم العلاقات فيما بينهم.

2-2-3 القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع السياحة:

تعتبر القوانين واللوائح السياحية من اهم مرتكزات التنمية السياحية فهي الادارة التي تعتبر القوانين واللوائح السياحة تستخدم في تحقيق الاهداف وهي الوسيلة الاساسية التي يعتمد عليها جهاز السياحة في توجيه مسار نشاطه ومصدر للسلطات والصلاحيات التي يتصدي بها لتأدية مهامه ولهذا فان التشريعات السياحية تعد من المقومات الاساسية لنشاط السياحة ولعملية نهضتها ونجاحها.

تفيد التشريعات السياحية قطاع السياحة بما يلي:

- 1- تمنح الجهاز الرسمي السلطات والاصلاحيات التي تمكنه من تادية المهام المطلوبة منه في سهولة ويسر.
 - 2- تساعد التشريعات السياحية في حماية السائح من الاستغلال.
 - 3- تمكن التشريعات السياحية الجهاز الرسمي من اصدار القوانين واللوائح المنظمة للعمل .(عبدالحبيب,2009: 116-117).

- 4- تمنح الجهاز السياحي الرسمي حق الاستيلاء على المناطق السياحية وحمايتها .
- 5- تمنح التشريعات السياحية الجهاز الرسمي السياحي الصلاحية لتكوين تنظيمات
 تساعد في العمل .

لهذه الاسباب يوصي خبراء السياحة في العالم الدولة التي ترغب في مزاولة نشاط سياحي ناجح, البدء باصدار التشريعات السياحية اللازمة لضمان سلامة نشاطها وتري منظمة السياحة العالمية ان التنمية السياحية تعتمد علي احد عشر قانونا وهي .

- 1. قانون الجهاز الرسمى.
- 2. قانون الوكالات السياحية.
 - 3. قانون الفنادق.
 - 4. قانون المحلات العامة.
- 5. قانون الادلاء والمشرفين.
- قانون الشرطة السياحية.
 - 7. قانون النقل السياحي.
- 8. قانون التزكارات السياحية.
- 9. قانون حماية المناطق السياحية.
 - 10. قانون الاستثمار السياحي.
 - 11. قانون القري السياحية.

من المعوقات الاساسية التي تواجه حركة التنمية السياحية في السودان عدم وجود تشريعات سياحية متكاملة, فقد ادي هذا الفراغ الي اضعاف قدرة جهاز السياحة الرسمي وجعله حاجزا عن اداء مهامه ان عدم اكتمال التشريعات السياحية في السودان يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تعطل عملية التنمية السياحية بالدولة,

فمن ضمن احد عشر قانونا توصي منظمة السياحية العالمية الدول التي تسعي وتنشد التنمية السياحية ان تسنها .(عبدالحبيب ,2009: 118). يطبق السودان ثلاثة منها:

- 1. قانون الجهاز الرسمي.
- 2. قانون الوكالات السياحية.
 - 3. قانون الفنادق.

3-2-3 القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع الفنادق:

يشتمل قطاع الفنادق على العديد من القوانين والتشريعات ذات المفاهيم التى تنظم العلاقة مابين المؤسسة الفتدقية والنزيل من جهة ومابين الفندق ومؤسسات الدولة من الجهة الاخربومن هذه القوانين نجد العقود القانونية التي تدور تحريريا وكتابيا والتي تلزم طرفي العلاقة باحترام بنود هذه الاتفاقية القانونية تكون اسهل بكثير من اتفاقية قانونية تفتقر الي التدوين الكتابي بل تعتمد علي نظام ادبي تنظم بنود مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين طرفي العلاقة علما ان القانون العام في كل دولة يوفر حماية لحقوق الفنادق وذلك من خلال تشريع القوانين التي تحافظ علي حقوق الفنادق و هذا يعتمد علي دور الاتحادات الفندقية المحلية لكل بلد علما ان العلاقة القانونية تقوم بين كل من الاطراف التالية:

- 1- ادارة الفندق ممثلة بالمدير العام للفندق ويمثله المستشار القانوني للفندق.
 - 2- الزبون (النزيل) الذي يسكن فعليا في الفندق.

تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول بمجرد ان يتفق الطرفان علي الخدمات التي يقدمها الفندق الي النزيل:

أ- نوع الغرفة او الجناح الذي يشغل من قبل النزيل.

ب- مدة استخدام النزيل للفندق (للغرفة) مع تحديد تاريخ الوصول وتاريخ المغادرة (الرفاعي وآخرين,2007: 58-59).

ج- سعر الغرفة او الجناح المتفق عليه او المعلن في اعلانات الفندق.

د- طريقة الدفع (نقد , شيك ,بطاقة ائتمانالخ).

كما هو واضح فأن اي اتفاق بين طرفين يترتب عليه التزامات متبادلة وواجبات علي كل طرف ان يفي بتاديتها . كما يحقق للطرفين التمتع بالالتزامات التي تتحقق نتيجة لايفائه بالتزاماته .

اولا": التزامات الفندق تجاه النزيل:

التزامات الفندق تجاه النزيل (الزبون) تتمثل في تقديم الالتزامات التالية :

- التزامات خدمية تو فير منتوج يناسب الثمن الذي يدفعه الزبون للفندق .
- التزامات امنيةتوفير حماية للنزلاء خلال مدة اقامته (الشخصية والمادية) من المخاطر المختلفة .
- التزامات اجتماعيةتوفير خدمات اجتماعية مثل (الاسعافات الاولية في الحالات المرضية او الاصابة بمرض طارئ خلال فترة اقامته في الفندق , توفير طبيب وتوفير محام للاستشارة عندما تكون حاجة لذلك .

1/ الالتزامات الخدمية:

- بناء على العقد الشفهي بين النزيل وادارة الفندق والذي يتحول الي عقد شبه تحريري يترتب علي ادارة الفندق توفير خدمات تتناسب مع ما يدفع من اموال خلال فترة اقامة النزيل في الفندق. ومن اهم هذه الخدمات نزكر مايلي:

توفير غرفة او جناح بالنوع والمواصفات التي تم الاتفاق عليها و علي اساس الاعلانات والنشرات التي يروجها الفندق والتي ساعدت الزبون علي اختيار الفندق علي اساس النوعية والمواصفات المذكورة في هذه الاعلانات (الرفاعي واخرين, 2007).

- تقديم خدمات داخل الغرفة اسوة بالفنادق ذات المستوي المشابه وعلي اساس الضو ابط التي تلتزم بها هيئات السياحة في البلد في تصنيف الفنادق و الموتيلات . فعلى سبيل المثال ان الزبون اختار فندق 5 نجوم ايضا" .

- تقديم خدمات مرافقة للغرفة مثل خدمات مرافقة للغرفة مثل خدمات الطعام والشراب - خدمات ترفيهية - خدمات سكرتارية - خدمات رياضيةالخ و على اساس تصنيف درجة الفندق

2/ الالتزامات الامنية:

يعتبر الفندق مسؤ لا مسؤولية قانونية كاملة عن حماية النزيل الشخصية وتامين راحته المادية وامنه خلال فترة اقامته بالفندق داخل مبني الفندق وبالتحديد الاماكن التي لا تستخدم من قبل الغير (الغرف) كما ان الفندق مسؤول ايضا عن توفير هذه الحماية في المناطق العامة الخدمية في الفندق (المطاعم- البارات-الكازينو- النادي الليلي) توفر هذه الحماية اما عن طريق وضع رجال امن مدني متخصص في حماية الفندق وزبائنه لتوفير الحماية الشخصية من الاعتداء الذي يحصل في اي لحظة او عن طريق سلسلة من التعليمات التحذيرية لحماية الممتلكات (الاموال والمجوهرات) وذلك بتوفير صناديق خاصة لحفظ الاموال وكذل من الاصابة علي سبيل المثال (توجيه النزلاء, عدم استخدام الماء الرئيسي من البلدية) وذلك لعدم صلاحيته للشرب كما تشمل الالتزامات الامنية علي الفندق الجوانب التالية:

- المحافظة علي السلامة الشخصية للنزي ل ضد المخاطر (الحريق, الاختناق, الهزات الارضية) وذلك بتأمين متطلبات الامان الضرورية واصدار التعليمات التي تساعد النزلاء على النجاة.
 - المحافظة علي ممتلكات النزيل وامواله من السرقة والتلاعب ورصد المتلاعبين والمحتالين من الدخول الى الفندق (الرفاعي وآخرين 2007: 60).
 - المحافظة علي صحة النزيل وسلامته من الامراض السارية والمعدية وحالات التسمم وذلك بابعاد كل مسببات هذه الحوادث.

3/ الالتزامات والخدمات الاجتماعية:

النزيل خلال فترة اقامته قد يتعرض الي حالات مرضية تتطلب استدعاء طبيب لمعالجة امراض وحوادث طارئة مثل (النوبات القلبية وحالات الصرع) تستدعي مبادرة الفندق في تقديم خدمات عاجلة للمساعدة علي انقاذ حياة النزيل وان اي تلكؤ في تقديم الخدمات قد تعرض ادارة الفندق الي المسألة القانونية. كذلك قد يتعرض النزيل خلال اقامته الي مضايقات من الغير تتطلب استدعاء محام لتقديم الاستشارات الضرورية للنزيل لتساعده علي اتخاذ القرار (الرفاعي وآخرين, 2007: 60)

ثانيا: التزامات النزيل القانونية تجاه الفندق:

يترتب على النزيل التزامات على فترة اقامته في الفندق ومنها مايلي:

- التزامات مادية الخاء الخدمات التي النزيل من التزامات مادية لغاء الخدمات التي حصل عليها الفندق مثل (بدل ايجار الغرفة, قيمة الطعام والشراب, اي خدمات اخري
- التزامات اجتماعية: التزام النزلاء بقوانين البلد والمحافظة علي ممتلكات الفندق (اثاث الغرفة) والممتلكات الاخري ويترتب عليه ايضا احترام الاخرين في الفندق والابتعاد عن الافعال التي تسئ الي سمعة الفندق مل احداث الضوضاء, عدم استخدام المحرمات التي يمنع تداولها داخل الفندق والتي يحاسب عليها قانون ذلك البلد.
 - التزامات امنية: التزام النزيل بعدم القيام باعمال تخريبية تضر بسمعة الفندق او التخطيط والتعاون مع جهات اخري تؤدي الي الحاق الضرر بالغير عن طريق استخدام الفندق كوسيلة للقيام بذلك كما يجب علي النزيل عدم السماح لاخرين غير مصرح بهم من مشاركته السكن.

التسهيلات التي تقدم للنزلاء:

- السكن المتفق عليه في الوقت والموعد المحدد والمتفق عليه.

- قبول النزلاء وتسكينهم وعدم الامتناع عن قبول الزبائن ما لم يكون عليهم مؤشر سابق او مانع قانوني مسبق على سبيل المثال نزكر ما يلي:
- مخالفة النزيل لقوانين الاقامة في الفندق (نتيجة لسوء تصرف او الحاقه بضرر بشئ من ممتلكات الفندق).
 - عجزه عن تسديد فاتورة الاقامة في الفندق والمصاريف الاخرى.
 - اصابته بامراض معدية وسارية قد تنتقل الي نزلاء الفندق الاخرين.
- توفير صناديق وخزانات لحفظ اموال وممتلكات النزلاء فيها .(الرفاعي وآخرين, 2007: 61). علي ان تبادر ادارة الفندق باخطار نزلائها بذلك وتخلي مسؤوليتها من ترك الاموال في الغرفة, وفي الحالات التالية يكون الفندق غير مسؤول علي شرط ان توضع التعليمات التي توجه النزلاء الي اماكن يستطيع النزيل من الاطلاع عليها بسهولة:
 - اذا ترك النزيل امو الا في غرفته على الرغم من اعلان الفندق عدم مسؤليته .
 - اذا ترك النزيل اموالا في سيارته في موقف السيارات.

في المقابل يلتزم النزيل بما يلي:

- أ- اخلاء الغرفة في الوقت المحدد والمعلن عنه غالبا (12) منتصف النهار.
 - ب- الامتناع عن اعداد الماكولات والطهو داخل الغرفة او الجناح.
- ج- الامتناع عن جلب الاطعمة والمواد الغذائية او المشروبات الكحولية والغازية في حالة خدمتها داخل الفندق (خدمة الغرف).
- د- الامتناع من اصطحاب الحيوانات الاليفة الي الفندق او الغرفة دون ترتيب مسبق مع ادارة الفندق والحصول علي اذن مسبق بذلك .
 - هـ- الامتناع عن ادخال سلاح ناري غير مرخص الي الفندق او الغرفة ويجب ان يترك السلاح المرخص لدي قسم الامن في الفندق طول مدة الاقامة في الفندق.

و- الالتزام بتزويد قسم الاستقبال بالمعلومات الصحيحة وغير المستعارة (الرفاعي وأخرين, 2007: 61-62).

3-3 القوانين والتشريعات السياحية في السودان:

قانون تشجيع الاستثمار لسنه 1999م تعديل لسنه 2013م:

يهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الإستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والمختلط والعام, ومع عدم الاخلال بعموم ما تقدم يهدف الي تشجيع الإستثمار في مشاريع أي من المجالات الواردة في المادة (7). (وزارة الاستثمار 2003. 4).

مجالات الاستثمار:

يشجع هذا القانون الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والاتصال والسياحة والبئية والتخزين والاسكان والمقاولات والبنيات الاساسية والخدمات الاقتصادية والخدمات الادارية والاستثمارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والاعلام واي مجال اخر يحدده مجلس الوزراء.

خطر التمييز بين المشاريع:

- 1. لاغراض هذا القانون, لايجوز التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محليا او عربيا او اجنبيا, او بسبب كونه قطاعا عاما او خاصا أو قطاعا تعاونيا أو مختلطا.
 - 2. لايجوز التمييز بين المشاريع المتماثلة التي تحددها اللوائح فيما يتعلق بمنح **الميزات أو الضمانات**:
 - 1. يعد الاستثمار في المجالات الاتية استثمارا استرتيجيا ,وهي:

- أ. المتعلقة بالبنية التحتية, المؤاني, الطرق, الكهرباء, السدود, الاتصالات, الطاقة, النقل, اعمال المقاولات, خدمات التعليم والصحة والسياحة وخدمات تقنية المعلومات ومشر وعات المياه.
 - ب. المتعلقة بإستخراج ثروات باطن الأرض والبحار.
 - ت. الإنتاج الحيواني والصناعي والزراعي.
 - ث. العابرة لاكثر من ولاية.
 - ج. اي مجالات اخري حسبما يقررها مجلس الوزراء.
- 2. تحديد لوائح المشروعات الاستراتيجية في المجالات المنصوص عليها في البند (1). (وزارة الاستثمار, 2003: 5).

الإعفاء من الضرائب:

- 1. مع مراعاة احكام المادة (19) ودون المساس بأي ميزات تم منحها لأي من المشروعات وفقا للشروط والضوابط المعمول بها:-
- أ. يتمتع المشروع الاستراتيجي المحدد في اللوائح بعد تسجيله وفقا لاحكام القوانين المنظمة بالاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة اقصاها عشر سنوات يبدأ نفاذها من تاريخ الانتاج التجاري أو مزاولة النشاط.
- ب. يجوز للوزير منح المشروع غير الاستراتيجي اعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة لا تزيد عن خمس سنوات يبدأ نفاذها من تاريخ مزاولة النشاط التجاري أو بدء الانتاج.
- 2. علي الرغم من احكام البند (1) (أ) يجوز لمجلس الوزراء بتوصية من الوزير تمديد الاعفاء للمشروعات الاستراتيجية وذلك بالشروط والضوابط التي تحددها اللوائح.

الإعفاء من الرسوم الجمركية:

- 1. مع مراعاة المادة (19) يتمتع كل من المشروع الاستراتيجي وغير الاستراتيجي المحدد في اللوائح بعد تسجيله وفق احكام القوانين المنظمة لذلك بالميزات الجمركية التي يقررها مجلس الوزراء.
 - 2. علي الرغم من احكام البند (1) تمنح الميزات الجمر كية بالنسبة للعربات والصوالين والبكاسي والعربات الاشتيشن وفقا لما تحدده اللوائح.
- 3. يجوز لمجلس الوزراء بناءا علي توصية من الوزير تعديل الميزات الجمركية المقررة حسبما يراه مناسبا.
 - 4. يجوز للوزير الولائي بتفويض من الوزير منح المشروع الولائي الميزات المنصوص عليها في المادة (11) وذلك وفقا للشروط والضوابط التي يراها الوزير مناسبة .(وزارة الاستثمار ,2003: 7).

عدم فرض ضرائب أو رسوم على المشروعات الاتحادية:

لايجوز لأي ولاية أو محلية فرض أي ضرائب أو رسوم أو عوائد ولائية أو محلية على أي مشروع استثماري مرخص إتحاديا خلال فترة الاعفاء الضريبي المنصوص عليها في المادتين (10و11) الا مقابل خدمات ذات طبيعة عامة تقوم بها الولاية او المحلية.

الميزات التفضيلية:

- 1. يجوز للوزير بموافقة وزير المالية وبالتشاور مع الوزير المختص منح ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها اي ميزة من الميزات الاتية:
 - 1. توجه الاستثمار الى المناطق الاقل نموا.
 - 2. تساعد في تنمية القدرات التصديرية للبلاد.
 - 3. تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.
 - 4. تخلق فرصة كبيرة للعمل.

- 5. تعمل على تشجيع الوقف الخيري.
- 6. تعمل على تطوير البحث العلمي والتقني.
 - 7. تعيد استثمار ارباحها.
- 2. لاغراض البند (1) يقصد بالميزات اي من الميزات المنصوص عليها في المادة (10 و 11) فيما يتعلق بحجمها ومداها واجلها و فقا لما تحدده اللوائح (وزارة الاستثمار ,2003: 8).

التشريعات الخاصة بالمهن السياحية:

تم اصدار قانون تنظيم الفنادق والمحال العامة لعام 1995م و هو يتضمن فتح الفنادق والمواصفات العامة والترخيص الاقامة وعقودها والرقابة والغاء التصديق وتعديل الدرجات, ويعد هذا القانون من القوانين السياحية التي اسهمت في تنظيم الفنادق والمحال العامة ولكن قانون و لائي قاصر علي و لاية الخرطوم وصادر عن وزارة الشئون الثقافية و الاجتماعية و لاية الخرطوم وهذا يوضح مشكلة الاشراف الاداري للمؤسسات السياحية في السودان و علاقتها بالسياحة الاتحادية.

التشريعات الخاصة بالاثار:

لقد صدر في عام 1905م قانون الأثار وعدل 1925م وعدل مرة اخري عام 1999م وينص علي حفظ الأثار السودانية بانها كل شئ منقول او ثابت او جزء من الارض شيد او صانه او نقشه او نصبه اي انسان عام 1900م ويؤكد ملكية الدولة للاثار كما يوضح الجزء في حالة الاضرار بها ويتناول كذلك موقع البحث والتنقيب والترخيص الازم له ونشر نتائجه وكيفية ارجاع المفقود منها ومنع التصدير, وسلطة الدولة في نزع الملكية الي موقع تاريخي بموجب قانون الاراضي لعام 1930م وحصر اقامة الافران والمصانع قرب المناطق الاثرية وكيفية التعامل مع المتاحف والمعاهد العلمية الداخلية الخارجية تم تعديل القوانين السياحية لولاية الخرطوم من عام 1995م الي 1998م مفصلة التصديق للفنادق وتر اخيص الادارة ونقل التصديق

و الغائيه و تصنيف الفنادق و المحال العامة و تحديد الاسعار و الرقابة و ابر ام العقود و المخالفات و العقوبات . (عبدالحبيب , 2009 : 96).

قانون الصيد والحياة البرية:

اخر قانون صدر لتنظيم حماية الحيوانات البرية بتاريخ 1986/1/13 و هو عبارة عن تعديل للقانون السابق له (1935) يحتوي القانون على ثمانية فصول.

• الفصل الاول:

من قانون حماية الصيد والحظائر الاتحادية يحتوي علي احكام تمهيدية واورد تعريفات بعض المصطلحات ذات الصلة بموضوع القانون.(حرم, 2008: 37).

• الفصل الثاني:

فقد اهتم بالحظائر الاتحادية. وذلك فيما يختص بتحديد وتسمية الحظائر وانشاء حظائر جديدة, كما تطرق هذا الفصل الي الانشطة والممارسات الممنوع مزاولتها من حظائر وحدد المواد والعقوبات التي يقع تحت طايلتها مخالفو ما ورد بنص المواد .(حرم، 2008: 37).

• الفصل الثالث:

اهتم بالمواد التي تتصل بالمخالفات التي قد تقع في المناطق المحجوزة ومناطق الصيد, وفي هذا الفصل حددت المواد اختصاصات مدير إدارة الحياة البرية ومن يفوضه يقابل منح رخص الصيد وتحديد العدد المسموح به من الحيوانات.

• الفصل الرابع:

احكام عامة تتعلق بالحظائر الاتحادية ومناطق الصيد. وفيه اجيز لمدير إدارة الحياة البرية منح تصدير لتشييد استراحة او مخيم او نزل سياحي داخل اي حظيرة اتحادية بغرض تطوير ها على ان يكون ذلك المنشأة غير ضار بالبيئة

او المناظر الخلوية او القيم الجمالية للحظيرة او المنطقة .كما حدد في هذا الفصل المستندات التي يجب تقديمها ليتم علي اساسها منح الترخيص او رفضه .

• الفصل الخامس:

ققد اختص بمواد حماية الحيوان البري .وفي هذا الفصل حددت الحيوانات المحمية علي ثلاث درجات ووزعت في ثلاثة جداول (ملاحق 1, 2, 3) وبمقتضي هذا الفصل فقد ورد عدم جواز صيد حيوان محمي في الجدول الاول الملحق بهذا القانون , كما لم يجز هذا الفصل صيد اي حيوان محمي في الجدولين الثاني والثالث الملحقين بهذا القانون الا بموجب رخصة سارية المفعول وصادرا" وفقا" لاحكام هذا القانون ,(حرم , 2008: 37). واجاز القانون لأي شخص ان يتخذ اي اجراءات معقولة للدفاع عن نفسه أو أي شخص آخر في مواجهة أي حيوان محمي او يمنح حدوث ضرر بالغ ما لم تكون فيه مصلحة او عليه واجب في حمايته علي انه لا يجوز اللجوء لاطلاق النار الا في حالة عدم وجود بديل اخر . واوضحت بقية المواد في هذا الفصل كيفية التعامل مع الحيوانات المحمية .

• الفصل السادس:

منح القانون رخصة وتصاريح الصيد بشرط. ذكر القانون في هذا الفصل انه مع مراعاة المادة (25) يجوز للمدير ان يمنع اي من رخص الصيد الاتية:

أ. رخصة صيد عامة لصيد الحيوانات المدرجة في الجدول الثالث الملحق
بهذا القانون.

ب رخصة صيد لصيد الطيور .

ت رخصة صيد لصيد الزواحف.

ث. رخصة صيد لصيد الحيوانات المدرجة في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون.

وأوضحت هذه المادة أن هذه الرخص تمنح مقابل رسوم يقرر ها القانون. ولا يجوز منح رخصة لاي شخص ما لم يكن ذلك الشخص حاملا لرخصة حيازة سلاح أو تصريح ساري المفعول وصادر بموجب قانون الاسلحة والزخيرة والمفرقعات لسنه 1986م. تجدد رخصة الصيد سنويا ولا تمنح الرخصة ما لم يقدم المرخص له سجل في الحيوانات البرية التي صادر ها في الموسم السابق. (حرم, 2008: 38).

• الفصل السابع:

حدد القانون اللوائح التي تحكم حيازة الحيوانات المحمية وتخف الصيد والاتجار فيها وقد أوضح القانون انه لا يجوز حيازة اي حيوان محمي سواء كان حيا أو ميتا أو اي جزء أو تحفة (التحفة يقصد بها أي حيوان بري نفق أو جزء منه سواء كان قائما بذاته أو مضمنا في أداء مصنوعة , الا اذا اصبح في شكل لا يمكن تميزه بسبب التصنيع أو ادخل في عمليات التصنيع) منه ما لم يكن ذلك الحيوان أو الجزء منه أو التحفة قد تجمع بموجب رخصة أو تصريح ساري المفعول أو بطريقة مشروعة أخري . كما انه لايجوز الإتجار في اي حيوان محمي او جزء او تحفة الا اذا كان في حيازته شهادة ملكية قانونية سارية المفعول وايضا تسري احكام هذا القانون علي تصدير أو استيراد الحيوانات او اجزاءها وتحكمها مواد القانون .

• الفصل الثامن:

يحتوي هذا الفصل بقانون حماية الصيد والحظائر الاتحادية لسنه 1986م عل احكام عامة – ويقرأ نص المادة (43)على الرغم من أحكام هذا القانون يجوز

للمدير أو اي فرد من افراد قوة الشرطة حماية الحياة البرية أن يصطاد أي حيوان سواء كان محميا أو خلاف ذلك في أي منطقة في السودان بما في ذلك أي حظيرة إتحادية وفي أي وقت وبأي طريقة وذلك:

- أ. عندما يكون ذلك الصيد مرغوبا وضروريا لأغراض البحث أو الاطلاع ويعتبر الضابط أو الجندي الذي يقوم بالصيد مفوضا قانونيا للقيام بذلك الصيد.
- ب. عندما يعتبر صيد اي حيوان ضروريا لسلامة الجمهور أو لحماية الماشية أو المحاصيل أو الممتلكات وذلك بعد التشاور ما أمكن ذلك مع السلطات المحلية المختصة . (حرم ,2008: 39).
- ت. عندما يتعرض أي حيوان ضروريا لمنع الالم الذي يتعرض له ذلك الحيوان. وتطرق هذا الفصل الي العقوبات الواردة في القانون لمعاقبة مرتكبي المخالفات سواء علي بيئة الحيوان أو علي أفراد الحيوانات, كما تحدثت مواد الفصل الثامن عن الإجراءات الواجب إتباعها في مقضاة مرتكبي المخالفات ومتابعة تقديمهم للمحاكم والوقوف علي إجراءات الاحكام الصادرة من المحاكم وتنفيذها. يعتبر هذا القانون شاملا لكل الجوانب والممارسات الخاصة بالحيوان البري وبيئاته. ولكن كان يمكن لهذا القانون أن يكون أشمل لو أشار بين دفتيه الي العلاقة بين إدارة الحياة البرية والابحاث هذه العلاقة, ايضا كان يمكن للقانون ان يفتن العلاقة بين إدارة الحياة وبناءا علي ماجاء في قانون حماية الصيد والحظائر الاتحادية لسنه وبناءا علي ماجاء في قانون حماية الصيد والحظائر الاتحادية لسنه

حرم الطيور:

يقصد بها اي منطقة تفرز علي نطاق القطر وفقا لأحكام المادة (12) لأغراض حماية الطيور غير الاليفة المستوطنة أو المهاجرة .

حظيرة اتحادية:

يقصد بها اي منطقة تفرز علي نطاق القطر وفقا لاحكام المادة (6) للحفاظ علي الحيوانات البرية وتكاثر ها أو حماية المناظر الطبيعية فيها والتكوينات الجيولوجية ذات القيمة العلمية أو الجمالية الخاصة لمتعة أو منفعة الجمهور عامة ويحظر الصيد فيها أو استغلالها بطريقة مخربة للحياة البرية والبيئة والطبيعة.

المنطقة المحجوزة:

يقصد بها أي منطقة تفرز وفقا لأحكام المادة (12) لأغراض حماية الحيوانات البرية (حرم, 2008: 40).

حيوان بري:

يقصد به أي حيوان فقاري وصغاره أو حيوان زاحف وبيضة وصغاره أو طائر وبيضه وصغاره, ولا يشمل أي حيوان فقاري أو زاحف أو طائر أليف كما لا يشمل الأسماك.

حيوان محمي:

يقصد به أي حيوان بري مدرج في الجدول الاول أو الثاني أو الثالث الملحق بهذا القانون, علما بأن هذه الجداول تحتوي علي حيوانات محمية حماية علي الاخص وحيوانات محمية حماية خاصة وحيوانات محمية.

حيوان محدد بالإنقراض:

أي حيوان تعرض للصيد المكثف مما أدي الي تناقص أعداده في بيئاته الطبيعية وتندر مشاهدته.

حيوان منقرض:

أي حيوان اختفي من أماكن معيشته ولم يبقي منه أي فرد أو زوج ليتوالد ويتكاثر .(حرم, 2008: 41).

قانون الارشاد السياحي:

المرشد السياحي هو الشخص الحائز علي اجازة دليل سياحي ويقوم مقابل بدل محدد باعمال مرافقة السياح وارشادهم في المعالم السياحية داخل الدولة, ويقوم بشرح واعطاء المعلومات العامة و هو يحمل مؤهل وخبرة تجعله يقوم بترويج الموارد السياحية والترويج لها وفي السودان تعمل الوكالات في مجال الارشاد السياحي مثل وكالة الخرطوم وشركة بلوسكاي, ولكن لا يظهر افراد لائحي واضح لخدمة الارشاد او الدليل السياحي وتعرفه ومؤهلة وشروط الترخيص له ومن اهم مواصفاته: المؤهل العلمي – قوة الشخصية – معرفة الشعوب – حسن التصرف – الالمام باللغات – الثقافة العامة - معرفة أسس الدعاية.

ومن اهم المشاكل التي تواجه الأدلاء السياحيين:

- 1/ عدم وجود قوانين للارشاد السياحي.
- 2/ عدم وجود مكاتب للسياحة بالخارج.
- 3/ اعتماد الوكالات على السفر للخارج.
 - 4/ قلة الوعي السياحي.
 - 5/ عدم وجود كوادر مؤهلة.
 - 6/ قلة الاهتمام الرسمى.
 - 7/ عدم استغلال الموارد السياحية.

8/ ضعف الدعم والتمويل.

ولذلك لابد من وجود لوائح منظمة لخدمة الارشاد السياحية في السودان بمعزل عن دور وكالات السفر والسياحة وتدريب كوادر فنيه في هذا المجال ونشر الوعي الثقافي والحضاري لدي الشعب لتطوير النشاط السياحي عموما" .(عويس,2003: 12). التشريعات الخاصة بالتراث الثقافي:

اما بالنسبة للتراث الثقافي و هو العنصر الاساسي في صناعة السياحة فنجد كذلك تحتاج لبعض التشريعات التي تحميه وتنظمه وتحافظ عليه , فعالميا نجد اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي التي اقر ها المؤتمر العام لليونسكو في جلسه انعقادي عام 1972م بباريس كان نصت المادة (1) علي حماية الأثر والمصادر الثقافية للدول , ظلت المنظمة باصدار العديد من التوصيات التي تساعد في اصدار التشريعات الخاصة بالدول والتي تتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (اسماعيل ,2000: 1). اصدرت بعد ذلك اتفاق وسائل منع وخطر استيراد او تصدير أو نقل ملكية المادة الثقافية باسلوب غير مشروع , ويأتي ايضا" دعم البوليس للاتفاقية بتصنيف للاتجار غير المشروع في التحف الفنية جنبا" الي جنب مع تجارة المخدرات والسلاح كواحدة من اخطر ثلاثة انشطة تجارية غير مشروعة في العالم بحيث يبلغ حجم عائدها اكثر من اربعة بليون ونصف دو لارسنويا" .(اسماعيل,200: 1-

عليه فان السودان في امس الحاجة لمواكبة القوانين والتشريعات القانونية والتشريعات العالمية لحفظ وصون تراث الامة خاصة الاثر التي انتهكت وسرقت واشهرها تدمير الطبيب الايطالي (فوليني) الباحث عن المجوهرات للاهرامات في القرن التاسع عشر الميلادي خاصة الهرم رقم (6) أماني شخيتي والسرقة المقننة في النقعة والمصورات البحرية عام 1997م واخرها السرقة في وضح النهار وفي متحف السودان القومي في قلب العاصمة الخرطوم عام 2003م والتي اعيدت

مسروقاتها وهذا دليل علي قوة المهتمين علي توجيه المهددات التي تواجه التراث السوداني الذي يتطلب تحفيز التغيرات وتعديل القوانين الموجودة واصدارة التشريعات التي تتوافق مع اهمية تلك المقنيات الثقافية ." لم يوقع السودان عليه""

3-4 التشريعات والقوانين السياحية في ولاية نهر النيل:

3-4-1 قوانين وتشريعات قطاع السياحة في الولاية:

علما" باحكام المادة 1/43/ب من دستور ولاية نهر النيل الانتقالي لسنة 2005م أجاز مجلس الولاية التشريعي ووافق الوالي علي القانون الاتي نصه: - الفصل الاول: -

اسم القانون وبدء العمل به:

1/ يسمي هذا القانون قانون السياحة ولاية نهر النيل لسنه 2010م تعديل لسنه 2007م ويعمل بيه من تاريخ التوقيع عليه .(قانون السياحة ,2010: 1).

2/يعدل قانون السياحة لسنه 2007م علي النحو التالية:-

3/المادة(2) تحذف الكلمات (الوزارة, الوزير) والتفسير المقال لها ويعوض عنهما الاتى:-

الوزارة: يقصد بها وزارة الاستثمار والصناعة والسياحة والتعدين.

الوزير: يقصد به وزير الاستثمار والصناعة والسياحة والتعدين.

المادة (2) يضاف لها الاتي:

- الناقل السياحي: يقصد به سائل النقل البرية او النهرية والجوية المرخص لها بالعمل في مجال السياحة ونقل وتحركات السائح والبصات السياحية وتاجير اليخت والبواخر النهرية المتخصصة في البرامج النيلية وتاكسي الولاية السياحي.

- المنشاة الفندقية: يقصد بها الفنادق ذات النجوم او الاجنحة المفروشة او الاستراحات او الفنادق العائمة او بيوت الشباب او المنشأت التي تدار بنظام الوقت او المنتجعات او المنشأت التابعة لمؤسسات القطاع العام المدني او العسكري او القري السياحية.
- . شرطة السياحة والاثار: يقصد بها الشرطة المنوط بها حماية وتأمين الاثار والتراث والعمل السياحي (قانون السياحة,2010: 1-2).

الفصل الثاني

مجالات العمل السياحي

لاغراض هذا القانون تكون مجالات العمل السياحي في الولاية على النحو التالي:-

- (أ) الشركات ووكالات السفر السياحية التي تمارس نشاطها في الولاية .
 - (ب) المنشأت الفندقية.
- (ج) المحال العامة السياحية كالمطاعم ومدن التسلية والترفيه السياحي والكافتيريات والمنتزهات وغيرها والتي تقوم بتقديم الوجبات والمشروبات للسياح
- (د) المحلات التجارية التي تتعامل مع السياح في مجال شراء وبيع التحف والهدايا
 - (ه) وسائل النقل البرية او البحرية او النهرية او الدواب المرخص لها بالعمل في مجال السياحة ونقل وتحراك السياح.
 - (و) المناطق والمواقع السياحية الاثرية او التاريخية او الطبيعية الولائية وسائر المناطق التي هدفها السياحة.
 - (ز) أي منشاة او مهنة يكون هدفها السياحة.
 - (ح) الفنون ذات الطابع الشعبي والفلكلوري.

الفصل الثالث:

مجلس السياحة واختصاصه:

انشاء المجلس:

- (أ) ينشأ مجلس للسياحة بالولاية برئاسة الوزير يحدد بقرار منه عضويته ويكون مدير الادارة مقررا له.
 - (ب) يكون محل المجلس رئاسة الولاية.

اختصاصات المجلس:

1/ يختص المجلس باسداء المشورة والنصح للوزير في كافة مجالات السياحة والعمل السياحي وتطويره وخططه وبرامجه.

2/ مع عدم الأخلال بعموم ماتقدم يختص المجلس بتقديم الدر اسات والمشورة في الاتى :-

- (أ) اعداد الخطط و البرامج الو لائية بما تنسق مع الخطط و البرامج القومية .(قانون السياحة 3: 2010).
- (ب) اجراء المسوحات والبحوث والدراسات للتعرف علي امكانيات الولاية السياحية وفق خطة العمل الاستراتيجي السياحي ومجالاته وذلك بالتنسيق والتعاون مع حكومة الولاية والاجهزة المختصة الاخري.
 - (ت) اعداد الدر اسات الاولية و در اسات الجدوي للمشروعات السياحية الولائية .
 - (ث) الترويج للمشروعات السياحية وجذب واستقطاب مصادر التمويل المحلية بضمان الولاية.
 - (ج) دراسة كيفية مراقبة ومتابعة الخدمات السياحية بما في ذلك الفنادق ووكالات السفر ومواقع الايواء السياحية الاخري ووضع اسس الاشراف واعرافه.
 - (ح) وضع الاسس والضوابط والشروط التي بموجبها يمنح ترخيص العمل السياحي.
- (خ) التخطيط للاعلام السياحي وتوفير المعلومات والبيانات للسائحين والمهتمين بالحركة السياحية بالولاية.
 - (د) التوصية للمشاركة في المؤتمرات وعضوية المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة التي يجوز للولاية المشاركة فيها والسنمارات واللقاءات العلمية

- والمعارض والمهرجانات السياحية الدولية والاقليمية والمحلية بالتنسيق مع الجهات القومية المختصة.
 - (ذ) اقتراح التشريعات الولائية اللازمة لتنفيذ مختلف مجالات العمل السياحي.
 - (ر) اعداد الخطط والبرامج التدريبية لتنمية وتطوير الكفاءة الفنية والادارية للقوي البشرية العاملة في مختلف التخصصات والمهن السياحية.
 - (ز) اقتراح انشاء مؤسسات تعليم سياحي وفندقي وتشجيع قيامها بالتعاون مع الجهات القومية المختصة.
 - (س) حفظ الحق الادبي للمنطقة الاثرية في مجال الاعلانات والمطبوعات.
 - (ش) اي اختصاصات تتعلق بالعمل السياحي .(قانون السياحة ,2010 :3).

الفصل الرابع

سلطات واختصاصات الادارة

- (1) تختص الادارة بالعمل السياحي الولائي والاشراف عليه.
- (2) مع عدم الاخلال بعموم ماتقدم تمارس الادارة الاختصاصات الاتية:-

أ/ تحديد وحجز المواقع السياحية الولائية والمحافظة عليها وتطويرها .

ب/ تحديد المعايير والمواصفات الفنية ووضع الاسس والضوابط والشروط لمنح التراخيص لكافة المنشات السياحية مع مراعاة المعايير والمواصفات القومية والولائية.

ج/ الترخيص لممارسة المهن على المستوي الولائي.

د/ تسهيل المعاملات الخاصة بالسياحة بالتعاون مع الجهات المختصة.

ه/ العمل علي توفير القوي البشرية والامكانات الفنية اللازمة للمهن السياحية لرفع مستوي الاداء في هذه المهن وذلك بالتعاون مع الهئيات والمنظمات المحلية والدولية بالتنسيق مع الجهات القومية.

و/ الاشراف والرقابة والتفتيش على المنشات والمهن السياحية.

ز/ الترويج للسياحة داخليا وخارجيا بالتنسيق مع الجهات القومية و الولائية ذات الصلة.

ح/ تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي والعمل علي استقطاب بيوت التمويل المحلية والعالمية للاستثمار في مجال المنشات السياحية ووسائل النقل السياحي وغيرها من المهن السياحية بالولاية .(قانون السياحة ,2010: 4).

ط/ التنسيق مع الاجهزة المختصة بشأن منح الاعفاءات الضريبية والجمركية .

ي/ اعداد خطط تدريب العاملين بكافة اجهزة السياحة بالولاية .

ك/ العمل على تنسيق خطط لتطوير السياحة الولائية لتتماشى مع الخطط القومية .

ل/ العمل علي انشاء كليات ومعاهد ومدارس لتدريس العلوم المتعلقة بالسياحة والفندقة ومؤسسات التدريب وفقا لاحكام قانون تنظيم التعليم العالي وبموافقة الجهات القومية ذات الصلة .(قانون السياحة . 2010 :4).

م/ العمل علي الترويج الالكتروني للسياحة عبر الوسائل الالكترونية وادخال تقنية المعلومات في صناعة السياحة ونشر المعلومات السياحية عبر المواقع الالكترونية بالتنسيق مع منظمات السياحة العالمية والاقليمية دون الاخلال بالنظم القومية.

ن/ القيام باي اعمال اخرى تتعلق بالسياحة والفنادق يقررها المجلس.

3/ يجوز للادارة انشاء فروع لها بمحليات الولاية المختلفة .

الفصل الخامس

التراخيص والتصاريح:

- (1) يجب الحصول علي ترخيص من الادارة لممارسة العمل السياحي او ممارسة اي مهنة سياحية .
 - (2) للمحلية منح الرخصة التجارية لاي عمل سياحي بعد الحصول علي موافقة الادارة
- (3) لايجوز تنفيذ اي عمل فني او علمي او اقتصادي او اجتماعي خدمي استثماري في المواقع السياحية الابعد الحصول على موافقة الادارة.

اجراءات الترخيص:

- (1) يقدم طلب الحصول علي ترخيص المنشأة او المهنة السياحية علي نموذج الاستمارة المعدة لهذا الغرض والمرفقة بهذا القانون وتصدر الرخصة باسم مالك المنشأة بعد سداد الرسوم المقررة .(قانون السياحة , 2010: 5)
 - (2) يسري مفعول الرخصة لمدة عام قابل للتجديد .

التزام اصحاب المنشات السياحية بالمواصفات:

يجب علي اصحاب المنشات السياحية الالتزام بالشروط والمواصفات الهندسية والانشائية المقررة بموجب التراخيص الصادرة لهم بالاسماء والعناوين والاوصاف المبينة في التراخيص الخاصة لممارسة العمل السياحي المرخص له وفقا للاسس الولائية.

الالتزامات العامة لاصحاب المنشات السياحية:

يجب علي اصحاب المنشاة والمهن السياحية وضع قائمة اسعار الخدمات التي تقدمها مع بيان درجة المنشاة.

اخطار الادارة بالبرامج السياحية:

يجب علي الجهات المرخص لها بالعمل السياحي اخطار الادارة او اي من فروعها بالبرامج السياحية التي تقوم بتنظيمها مع توضيح المعلومات والبيانات اللازمة عن هذه البرامج.

عرض المطبوعات على الادارة:

يجب علي اي شخص مرخص له بالعمل السياحي وقبل القيام بطبع وتوزيع اي نشرات او مطبوعات سياحية لاغراض الترويج او الاعلام او الدعاية ان يقوم بعرضها على الادارة للموافقة عليها.

توظيف عائدات رسوم السياحة:

توظف عائدات الرسوم السياحية لتنمية وتطوير السياحة بالولاية بالتنسيق مع الوزير المختص .(قانون السياحة ,2010: 5-6).

الفصل السادس:

شرطة تأمين السياحة والتراث القومي:

تتولي ادارة شرطة السياحة والاثار حماية التراث وامن السياح والمنشات والمناطق السياحية بالولاية ومنع ارتكاب الجرائم السياحية وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق منها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ولها ان تتحري فيها.

الفصل السابع:-

احكام عامة:

المخالفات والعقوبات والجزاءات:

(1) دون المساس باي عقوبات يكون منصوصا عليها باي قانون اخر يعاقب كل من يخالف احكام هذا القانون او اللوائح الصادرة بموجبة الغرامة التي لا تقل عن ثلاثة اضعاف قيمة الرسوم المقررة.

(2) في حال تكرار المخالفة يجوز معاقبته بالسجن او الغرامة او العقوبتين معا.

سلطة اصدار اللوائح

يجوز للوزير اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ احكام القانون (قانون السياحة, 2010 :6).

3- 4-2 قوانين وتشريعات المنشأت السياحية في ولاية نهرالنيل:

عملا باحكام قانون السياحة لولاية نهر النيل للعام 2010م اصدر وزير المالية والإستثمار والصناعة والسياحة والتعدين اللائحة الاتية:

اسم اللائحة ويدء العمل بها:

- 1- تسمي هذه اللائحة: لائحة تنظيم المنشات السياحية بولاية نهر النيل لسنه 2012م ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.
- 2- التفسير: في هذه اللائحة مالم يقتضي السياق معني اخر تكون التعريفات المعانى الاتية:

الولاية: يقصد بها ولاية نهر النيل.

الوزير: يقصد به وزير المالية والاقتصاد.

القانون: يقصد به قانون السياحة

ترخيص تشغيل: يقصد به ترخيص تشغيل المنشات السياحية الساري المفعول الذي تصدره الادارة.

ترخيص الادارة: يقصد به ترخيص ادارة المنشات السياحية المفعول الذي تصدره الادارة. (لائحة تنظيم المنشأت السياحية ,2012: 1).

الفصل الثاني:

ضوابط التصديق بفتح النزل السياحية:

يجب عند التصديق بفتح اي منشات ايوائية مراعاة الضوابط الاتية:

- 1- اجراء معاينة مبدئية للمنشاة الايوائية محل التصديق لتحديد مدي مناسبة الموقع والغرض.
- 2- الحصول علي ترخيص تشغيل تصدره الادارة بعد سداد الرسوم المقررة
 - 3- يجب علي اي طالب الترخيص تقديم المستندات الاتية:
 - أ. طلب ترخيص بالغرض المطلوب.
 - ب. شهادة بحث ملكية العقار او عقد الايجار.
 - ت. موافقة السلطات المحلية جهاز الامن والدفاع المدنى.
- ث. اذا كان المبني مشيدا ان يقدم شهادة من الجهات الاتية السلطات المحلية جهاز الامن والدفاع المدني بصلاحية المبني بالغرض المطلوب.
- ج. شهادة تسجيل اسم العمل المسجل التجاري.(لائحة تنظيم المنشأت السياحية, 2012 :1-2).
 - ح. الرخصة التجارية او الصحية.
- خ. اجراء معاينة للموقع محل التصديق لتحديد مدي الصلاحية للغرض المطلوب.

د. سداد الرسوم المقررة بالجدول الملحق بالقانون.

الحصول علي ترخيص الادارة:-

- 1- لا يجوز لاي شخص ادارة اي منشاة سياحية الا بعد استفاء الشروط الاتية:
- أ. ان يكون المدير حاصل علي مؤاهل علمي في تخصص مناسب او يحمل شهادة
 جامعية او خبرة لا تقل عن سنتين .
 - ب. ان يجيد المدير على الاقل لغتين من اللغات المعترف بها دوليا .
 - ت. تقديم صورة من تعاقد عمل المدير مع المنشات الايوائية.
 - ث تقديم صورتين فوتغر افيتين بحجم جواز السفر .
 - ج. دفع الرسوم المقررة.
 - ح. اخطار الادارة قبل تغيير المدير.
 - خ. للادارة الحق في تغيير المدير اذا رأت ذلك.
- 2- تصدر الادارة ترخيص التشغيل وترخص الادارة بالشكل المقرر بعد دفع الرسوم المحددة وتقوم بختمها بخاتمها ويجب وضعها في مكان بارز بالمنشاة الايوائية .

الغاء تصديق المنشاة الإيوائية:

يجوز للادارة ان تلغى تصديق اي منشاة ايوائية في اي من الحالات الاتية:

- 1. طلب المصدق له الغاء التصديق نهائيا.
- توقف العمل بالمنشاة السياحية لمدة مستمرة مقدار ها اثني عشر شهر بسبب تقصير او اهمال المصدق له ويعتبر عدم اخطار الادارة اهمال.
 - 3. صدور حكم قضائي نهائي باغلاق المنشاة لمدة سته اشهر.
- 4. يحقق لمالك المنشاة تقديم استئناف للوزير في فترة لا تقل عن شهر. (لائحة تنظيم المشأت السياحية ,2012 : 2-3).

تصنيف المنشاة السياحية الايوائية:

لجنة تصنيف المنشاة الايوائية:

- 1. تشكل لجنة فنية لتصنيف درجات المنشات الايوائية علي الوجه الاتي:
 - أ/ مدير ادارة السياحة او من ينوب عنه رئيسيا".
 - ب/ رئيس قسم الرقابة والتفتيش مقررا".
 - ج/ المراقب المالي عضوا".
 - د/ ممثل المحلية (ممثل الصحة) عضوا".
 - و/ممثلان لاتحاد اصحاب الفنادق اعضاء.
- 2. علي اللجنة الفنية الاستعانة بالمعايير العالمية لتصنيف المنشأة السياحية الصادرة من منظمة السياحة العالمية الاتية:-
 - أ) الفنادق السياحية:-
 - 1/ الدرجة الممتازة ويرمز لها بخمس نجوم.
 - 2/ الدرجة الاولى ويرمز لها باربع نجوم.
 - 3/ الدرجة الثانية ويرمز لها بثلاث نجوم.
 - 4/ الدرجة الثالثة ويرمز لها بنجمتين.
 - 5/ الدرجة الرابعة ويرمز لها بنجمة واحدة.
 - ب)النزل السياحية:-
 - 1/ نزل سياحي درجة اولي .
 - 2/ نزل سياحي درجة ثانية .
 - 3/ نزل سياحي درجة ثالثة.
 - 4/ يجب ان تكون مو اصفات الفندق الأساسية بنسبه 90% من المو اصفات النمو ذجية. (لائحة تنظيم المنشأت السياحية, 2012: 3-4).

اعادة النظر في تصنيف المنشات السياحية:

1/ يجوز للمدير وبناء علي طلب يقدمه مالك المنشأة او من ينوب عنه اعادة النظر في تصنيف المنشاة السياحية وفقا للمواصفات المحددة لكل درجة من درجات المنشاة الايوائية.

2/ يجوز للمدير وبناء علي توصية اللجنة الفنية ان يعيد تصنيف درجة اي منشاة
 ابو ائية .

المواصفات الاساسية للفنادق ذات الخمس والاربعة والثلاثة نجوم والنجمتان والنجمة:-

النجوم تؤخذ من خلال تشطيب المبني ومستوي الديكور الداخلي والخارجي والغرف والفرش الفاخر والتكييف المركزي وعدد الغرف +قوة التيار.

لابد من توفير مخرج للطورئ مع توفير اللوحات الارشادية.

المتطلبات النوعية للفنادق:-

فندق نجمة :- يجب ان تكون المباني والاثاثات والسباكة والتوصيلات الكهربائية والديكور بمستوي جيد كما في فندق النجمتين والثلاثة نجوم .

استغلالية المبنى :-

فندق نجمة: - يجب ان يكون مبناه منفصل او جزء من مبني وله مدخل مستقل. فندق نجمتان: - يجب ان يكون مبناه منفصل وله مدخل منفصل كما في الفندق ذات الثلاث نجوم.

فندق الاربع نجوم: - يجب ان يكون المبني مستقل وفي موقع ممتاز والمدخل رئيسي للنز لاء ومدخل للحقائب ومدخل للعاملين والبضائع كما في الفندق ذات الخمس نجوم

الحد الادنى لعددية الغرف: -

- في النزل درجة اولى يجب الا تقل عدد الغرف من 18-25
 - في الفندق النجمة يجب الا تقل عدد الغرف من 25-30.
- في الفندق النتجمتين يجب الاتقل عدد الغرف من 35-50.
- في الفندق الثلاثة نجوم يجب الا تقل عدد الغرف من 50-80.

الاستقبال:

يجب ان يزود النزيل بمعلومات كافية عن المواصلات والفنادق ومحلات الترفيه والرحلات السياحية واماكنها (لائحة تنظيم المنشأت السياحية ,2012: 5).

الغسيل والمكواة:

من نجمتان يجب ان يزود بخدمات الكواء داخل او خارج الفندق ثلاثة نجوم داخل الفندق .

الاحتياطات ضد الحريق والكهرباء:

الاحتياطات الامنية:

يجب ان تزود كل الفنادق باحتياطات امنيه وحراس طوال فترة (24) ساعة لممتلكات النزيل.

لائحة تنظيم اعمال الشقق المفروشة.

عملا باحكام المادة (43/ 1/ب) من قانون تنظيم العمل السياحي بولاية نهر النيل السنه 2010م اصدر وزير المالية والقوي العاملة بولاية نهر النيل اللائحة الاتي نصبها:

الفصل الاول: احكام تمهيدية

اسم اللائحة وبدء العمل بها:

تسمي بلائحة تنظيم اعمال الشقق المفروشة بولاية نهر النيل لسنه 2013م ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها .

التفسير:

في هذه اللائحة مالم يقتضي السياق معني اخر تكون للكلمات والعبارات الواردة ذات المعاني الممنوحة لها في قانون تنظيم العمل السياحي بولاية نهر النيل والتعديلات الملحقة به .

القاتون: يقصد به قانون تنظيم العمل السياحي بولاية نهر النيل لسنه 2010م والتعديلات الملحقة به .

الوزارة: يقصد بها وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة.

الوزير: يقصد به وزير المالية والاقتصاد والقوي العاملة. (لائحة تنظيم أعمال الشقق المفروشة, 2013).

الادارة: يقصد بها الادارة العامة للسياحة

المالك: يقصد به صاحب الشقة المفروشة و هو فرد او شخص اعتباري يرخص له بالمز اولة لهذا النشاط يكون مسؤلا عنه قانونا.

المدير: يقصد به الشخص الذي يقوم بادارة الشقة او وكيل يقوم بتفويضه المالك. المستفيد من الخدمة: يقصد به الشخص الذي يتعاقد مع المالك او المدير بغرض

الاقامة لفترة محدودة مقابل اجر للخدمة المقدمة.

الشقة المفروشة: يقصد بها وحدات سكنية, تشكل مبني مستغل او جزء من مبني وبها مكتب استقبال وتتكون من ثلاثة وحدات فأكثر ويراعي في تجهيزها وتاسيسها ما يناسب الطابع العائلي والسكني المريح وهي معدة لخدمة الايواء ويعتمد النزيل علي الخدمة الذاتية ويتم تصنيفها وفقا" للمواصفات الفنية (المرشد) والتي تحتوي على عدد من الغرف و تجهيزاتها لاستقبال النزلاء لفترة محددة مقابل اجر.

الفصل الثاني

ترخيص الشقق المفروشة

لا يجوز استغلال اي شقة مفروشة او ادارتها الا بموجب ترخيص من الادارة وفقا للمواصفات التي تخص الوزارة.

يشترط ان تكون الشقة المفروشة علي مستوي عال من الجودة والذوق من حيث التاسيس والاثاثات مزودة باجهزة الامن والسلامة, ينتهي الترخيص بنهاية العام ويتم التجديد للترخيص بداية العام الجديد (لائحة تنظيم اعمال الشقق المفروشة, 2013: 2)

شروط منح الترخيص:

لمنح الترخيص بفتح اي شقة مفروشة يجب اتباع الاتي:

- 1. تقديم طلب ترخيص معنون للسيد المدير.
- 2. ملأ استمارة التقديم بواسطة مقدم الطلب شخصيا" او من ينوب عنه قانونيا" مع ارفاق صور من اثبات الشخصية.
- اذا كان طلب الترخيص شخصا اعتباريا يجب عقد تاسيس الشركة او الشراكة وان
 يكون النشاط المطلوب مضمنا في عقد التاسيس.
- 4. صورة من شهادة البحث للعقار المراد اقامة الشقق المفروشة به او عقد ايجار باسم مقدم الطلب.

ايداع المستندات المطلوبة لاستصدار الترخيص وهي:

- 1. شهادة تسجيل اسم العمل وخلو طرف من الضرائب وابراء ذمة من الزكاة .
 - 2. در اسة جدوي تشغيلية ان وجدت.
 - 3. سداد الرسوم المقررة والموضحة بالجدول الملحق بالقانون.

ضوابط الحصول على التصريح:

- 1. ان يكون شخصا سليم العقل.
- 2. الا يكون قد سبق ادانته في جريمة تمس الشرف او الامانة او امن الدولة.
 - 3. الا يكون قد سبق له مخالفة احكام هذا القانون.
 - 4. عدم الجمع بين ادارة منشأتين سياحيتين.
 - 5. دفع الرسوم المقررة.
 - 6. تقديم صورتين فوتو غرافيتين حجم جواز سفر.

تصدر الوزارة ترخيص التشغيل وترخيص الادارة بالشكل المقرر بعد دفع الرسوم المحددة وتقوم بختمها ويجب وضعها في مكان بارز بالمنشاة .(لائحة تنظيم اعمال الشقق, 2013: 2-3).

الغاء ترخيص الشقق المفروشة:

يجوز للادارة ان تلغى ترخيص اي منشأة في اي من الحالات الاتية:

- 1. طلب الملخص له الغاء الترخيص نهائيا".
- 2. توقف العمل بالشقة المفروشة لمدة مستمرة مقدارها (12) شهرا بسبب تقصير او اهمال المصدق له ويعتبر عدم اخطار الوزارة اهمالا".
- 3. صدور حكم قضائي نهائي باغلاق الشقة المفروشة لمدة سته اشهر او اكثر في حالة الاخلال باي من الشروط التي بموجبها تم منح الترخيص.

الفصل الثالث:

تصنيف الشقق المفروشة:

لجنة تصنيف الشقق المفروشة:

تشكل الادارة لجنة فنية لتصنيف الشقق المفروشة وفقا للمعايير والمواصفات المدرجة بالمرشد الملحق بهذه اللائحة على الوجه التالي:

- 1. موظفي القسم المختص.
- 2. ممثل لاتحاد اصحاب الشقق المفروشة.
- 3. للجنة الحق في الاستعانة بما تراه مناسبا" بالتشاور مع المدير

يجوز لمقدم الطلب الاعتراض علي قرار لجنة التصنيف بطلب يقدم للادارة خلال اسبوع من تاريخ العلم به يجوز للادارة بناء علي طلب يقدمة طالب الترخيص او بمبادرة منها ان تعيد النظر في درجة المنشأة علي اللجنة تطبيق الاسس والمعايير الفنية المعمول بها للشقق المفروشة الاتية :(لائحة تنظيم اعمال الشقق المفروشة ,2013: 4).

- 1. شقق مفروشة درجة اولي.
- 2. شقق مفروشة درجة ثانية.
- 3. شقق مفروشة درجة ثالثة.

المواصفات الاساسية للشقق المفروشة:

الدرجة الاولى والثانية والثالثة:

يجب ان تكون مو اصفات الشقق المفروشة حسب الاتى:

أ. درجة اولي منطبقة بنسبة (80 - 100) درجة من المواصفات الاساسية .

ب. درجة ثانية مطبقة ينسبه (79 – 60) درجة من المواصفات الاساسية.

ت. درجة ثالثة مطبقة بنسبة (59 - 50) درجة من المواصفات الاساسية.

1/ الموقع: ان تكون بموقع ممتاز او جيد.

2/ استغلالية المبني والمدخل المبني منفصل ومدخل مستغل او جزء مستغل من
 مبني وله مدخل مستغل .

الاثاث والديكور ان يكون الاثاث والديكور بمستوي فاخر وجيد الصيانة والتوصيلات الكهريائية.

4/ الحد الادني للشقق المفروشة:

(3-5) درجة ثالثة.

(5 – 7) درجة ثانية .

(7 – 10) درجة اولي.

5/ التكييف بالصالات

6/ التهوية والتبريد: يمكن التحكم فيها بواسطة المستفيد من الشقة.

7/ المياه والكهرباء: المياه جارية وصالحة للشرب طوال 24 ساعة.

8/ الخدمة: الانترنت.

9/ احتياجات الامن والسلامة: الاحتياجات الامنية (حراسة 24 ساعة)

القصل الرابع

اعتماد الاسعار:

1. تقوم الادارة باعتماد اسعار الاقامة في الشقق وختم الاسعار.

2. يجب علي ادارة الشقق وضع قوائم الاسعار في مكان بارز حتى يتمكن العميل من معرفتها وعلي المنشاة الالتزام بها .(لائحة تنظيم اعمال الشقق المفروشة ,2013: 4-5).

اعادة النظر في اعتماد الاسعار:

يجوز لادارة الشقق ان تطلب من الادارة بعد مضي مدة معقولة اعادة النظر في تلك الاسعار بناءا على اي اسباب تقدمها في الطلب وتقبلها الادارة.

الفصل الخامس: التزامات المالك او المدير:

1/ على المالك او المدير للشقة المفروشة الاتي:

أ. ايجاد دفتر تسجيل المعلومات الخاصة بالنزيل في الشقة من الادارة.
 ب. اعداد كشف باسماء المستفيدين من الخدمة مع ارفاق صورة من العقودات المبرمة معهم.

2/ وضع حراسة ذاتية او شرطية متى ما اتيح ذلك.

4-1-3.قوانين وتشريعات الوكالات السياحية:

عملا باحكام قانون السياحة بولاية نهر النيل للعام 2010م اصدر وزير المالية اللائحة الاتي نصها

اسم اللائحة وبدء العمل بها:

تسمي هذه اللائحة لائحة تنظيم عمل الوكالات بولاية نهر النيل لسنه 2012م ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها .

التفسير: في هذه اللائحة ما لم يقتضي السياق معني اخر تكون للتعريفات المعاني الاتية.

الولاية: يقصد بها ولاية نهر النيل.

الوزير: يقصد به وزير المالية والاقتصاد.

القانون: يقصد به قانون السياحة.

ترخيص تشغيل: يقصد به ترخيص تشغيل المنشاة السياحية الساري المفعول الذي تصدره الادارة.

ترخيص الادارة: يقصد به ترخيص ادارة المنشاة السياحية الساري المفعول الذي تصدره الادارة.

الوكالات: وكالات السفر والسياحة: يقصد بها الوكالات التي تعمل في مجال السياحة وبيع التزاكر وحجز الاماكن (لائحة تنظيم عمل الوكالات, 2012).

وكالات السفر: يقصد بها الوكالات التي يقتصر عملها في بيع التزاكر علي السفر المختلفة.

الفصل الثاني

ضوابط التصديق بفتح وكالات السفر والسياحة

يجب عند التصديق بفتح اي وكالة سفر وسياحة يجب مراعاة الضوابط الاتية :-

- 1. اجراء معاينة مبدئية للوكالة محل التصديق لتحديد مدي مناسبة الموقع للمبني والغرض
 - 2. الحصول علي ترخيص تشغيل تصدره الادارة ببعد سداد الرسوم المقررة.
 - 3. يجب على طالب الترخيص تقديم المستندات الاتية:

أ/ طلب ترخيص بالغرض المطلوب.

ب/ شهادة بحث ملكية العقار او عقد الايجار.

ج/ موافقة السلطات المحلية - جهاز امن - الدفاع المدني .

د/ شهادة تسجيل اسم العمل لدي المسجل التجاري .

و/سداد الرسوم المقررة بالجدول الملحق بالقانون.

هـ/ تصدر الادارة ترخيص التشغيل وترخيص الادارة بالشكل المقرر بعد دفع الرسوم المحددة وتقوم بختمها بخاتمها ويجبب وضعها في مكان بارز بالوكالة السياحية (لائحة تنظيم عمل الوكالات ,2012: 2)

في حالة انشاء فرع لوكالة رئيسية يجب توفر الشروط الاتية:

1. طلب ترخيص بالغرض المطلوب.

- 2. شهادة بحث ملكية العقار او عقد الايجار.
- 3. موافقة السلطات المحلية جهاز الامن الدفاع المدنى.
 - 4. صورة من شهادات ومستندات الوكالة الرئيسية.
 - 5. تفويض من الوكالة الرئيسية لمدير الوكالة الفرعية.
- 6. اجراء معاينة للموقع محل التصديق لتحديد مدي الصلاحية للغرض المطلوب.
 - 7. سداد الرسوم المقررة بالجدول الملحق بالقانون.
- 8. تصدر الادارة ترخيص التشغيل وترخيص الادارة بالشكل المقرر بعد دفع الرسوم المحددة وتقوم بختمها بخاتمها ويجب وضعها في مكان بارز بالوكالة السياحية .

الشروط الواجب توافرها بعد استيفاء الوثائق والمستندات المطلوبة بالوكالة: او لا: اجر اء معاينة للوكالة محل التصديق.

ثانيا: ان يكون للوكالة عنوان معروف مكتوبا" باللغة العربية والانجليزية.

ثالثًا: ان يكون الموقع مناسب.

رابعا: ان لا تقل عدد المكاتب عن مكتبين.

خامسا: ان لا يقل عدد الموظفين في الوكالة الاصل عن ثلاثة موظفين وبالفرعية اثنين.

سادسا: سيرة ذاتية عن مدير الوكالة.

سابعا: سداد الرسوم المقررة بالجدول الملحق بالقانون.

ثامنا: تصدر الادارة ترخيص التشغيل وترخيص الادارة يالشكل المقرر بعد دفع الرسوم المحددة وتقوم بختمها بخاتمها ويجب وضعها في مكان بارز بالوكالة السياحية

احكام وعقوبات:

اولا: لا يجوز ممارسة العمل السياحي في اي منشاة سياحية الا بعد الحصول علي ترخيص الادارة والتشغيل وبعد دفع الرسوم المحددة بقانون رسوم خدمات السفر والسياحة.

ثانيا: لا يجوز لاي محلية او جهة منح ترخيص لمزاولة اي عمل سياحي الا بعد الحصول على موافقة ادارة السياحة (لائحة تنظيم عمل الوكالات, 2012: 2-3).

ثالثًا: لا يجوز فرض اي رسوم على الوكالة الا بعد موافقة ادارة السياحة.

رابعا: لا يجوز منح اي شخص تصديق الوكالة اذا ادين في جريمة تمس الشرف والامانة .اذا كان غير مؤاهل مهنيا وفق اللوائح .

خامسا: يجوز لادارة السياحة ان تلغى تصديق الوكالة في الحالات الاتية:-

أ- وفاة الشخص المصدق له وعدم قيام خلفه خلال سته اشهر كاملة بنقل التصديق الي اسمه .

ب-استغلال المباني في اغراض اخرى.

الاستئناف:

اولا: يحق لصاحب الوكالة الاستئناف لاي ضرر يلحق به في مدة اقصاها اسبوعين ثانيا: يختص الوزير بالنظر والفصل والاستئناف ضد القرارات الادارية الصادرة بموجب القانون. (لائحة تنظيم عمل الوكالات, 2012: 4).

3-4-4 أثر تطبيق القوانين والتشريعات على القطاعات السياحية والفندقية:-

يشتمل العمل السياحي على انشطة ومجالات مختلفة والتي تخضع في تنظيمها وممارستها للقوانين والتشريعات المختلفة مثل اجراءات الدخول والخروج والتاشيرات والاقامة والجمارك وحماية السائحين والبئية والصحة والاداب والتقاليد فضلا عن صناعة النقل والفنادق والسلع السياحية , فيما يختص بقواعد وتصاريح تشغيلها وشروطها ومواصفاتها وكلها نواحي قانونية ذات تأثير على السياحة مما يتطلب ضرورة

التعرف على طببيعتها والعمل بموجبها القانون يلعب دورا" حاسما" في تحقيق النظام والامن تطبيق القوانين والتشريعات السياحية يساعد على رفع كفاءة المؤسسة السياحية, تطبيق القوانين والتشريعات يرفع من جودة الخدمات السياحية المقدمة, تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب ينعكس على أسعار الخدمة المقدمة حيث يلجأ بعض العاملين في القطاع السياحي الي طرق ملتوية وذلك نسبة للرسوم المفروضة . تطبيق القوانين والتشريعات يعمل على رفع مستوى درجة رضا السائح الاجنبي. المقابل من دفع رسوم المنشأة السياحية من قبل إدارة السياحة حيث تقوم الإدارة بالتفتيش والرقابة الشهرية لضبط الجودة وتقديم خدمة سياحية مميزة حيث تقوم بالترويج عن المنشاة السياحية, تفرض رسوم علي السائح الأجنبي المقيم في السودان والقيمة المفروضة تعادل نصف قيمة السائح غير المقيم لا يلزم القانون السائح الاجنبي بزي معين, والعمالة في القطاع السياحي متمتعون بالرضاء الوظيفي ولا يمنع التصوير في المواقع الاثارية بعد دفع الرسوم المقررة . أما الرسوم التي تدفع من قبل المالك للمنشاة السياحية للمؤسسات الحكومية تشمل الرخصة التجارية , الرخصة السياحية , الضرائب , الزكاة , العوائد , الرخصة الصحية , النفايات و خدمات التشغيل (المياة والكهرباء).(كوثر , 2017). لايوجد دفتر لتسجيل المعلومات الخاصة بالنزيل في الشقق المفروشة من قبل إدارة السياحة ولا توجد حراسة ذاتية ولا شرطية والفئة التي تسكن الشقق (عرسان, اسر, أجانب) حيث تتوحد قيمة رسوم الإقامة في الشقق من قبل السودانيين والاجانب ويتم دفع الرسوم على حسب طلب النزيل باليوم أو بالشهر, الرسوم التي تدفع من قبل المالك للمؤسسات الحكومية (رسوم ضرائب, رسوم زكاة, رسوم الترخيص السياحي)(ممدوح :2017). يوجد دفتر تسجل معلومات النزيل من ادارة السياحة حيث توجد حراسة أمنية من قبل شرطة تأمين السياحة والأثار , الفئة التي تسكن الفندق (عرسان ,أجانب, بعثات رياضية وفئات اخرى), تختلف فاتورة الاقامة في الفندق من قبل الاجانب

ويتم الدفع بالدولار أو العملة المحلية, ويتم دفع الفاتورة علي حسب طلب النزيل سواء باليوم أو الشهر, الرسوم التي تدفع من قبل مالك الفندق للمؤسسات الحكومية (ضرائب,زكاة, دمغة جريح,رسوم اقامة, قيمة مضافة) (اسامة: 2017). مما تقدم ذكره نستنتج الآتي: إن القوانين والتشريعات السياحية والفندقية في ولاية نهر النيل غير مطبقة كليا حيث نجد كثير من المنشأت السياحية غير مرخصة وتمارس العمل السياحي في حين ان القانون ينص علي عدم ممارسة اي عمل سياحي الا بعد الترخيص. كثرة الرسوم وتعددها التي تدفع من قبل المالك للمؤسسات الحكومية قد يلجأ المالك الي اتخاذ طرق ملتوية والتلاعب بالقانون لتفادي دفع هذه الرسوم وهذا يعتبر اكبر عائق لتطوير القطاع السياحي والفندقي في السودان عامة وولاية نهر النيل خاصة. تهميش مكاتب السياحة بالمحليات وعدم تهيئتها من قبل الادارة العامة للسياحة بالولاية وهذا يحد من عدم تطور العمل السياحي بالولاية وعدم وجود دورات تدريبية للعاملين في الحقل السياحي.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

4-1 إجراءات الدراسة الميدانية :-

مقدمة:

يتناول في هذا الفصل وصفاً للخطوات والإجراءات التي أتبعها في جمع وتحليل بيانات هذه الدراسة كما نجد جداول إحصائية توضح تحليلاً للعينة ولفرضيات الدراسة .

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للوصول الى نتائج الدراسة .

والتحليل هو عبارة عن الأداة التي يمكن بواسطتها التعبير والوصف الدقيق للظواهر والأحداث والكتابات، واستخدم هذا المنهج في عرض الإطار النظري المتمثل في عرض مفهوم تكنولوجيا التعليم، واقع استخدام تقنيات المعلومات في التعليم عن بعد بالجامعات السودانية، التقنيات المستخدمة في التعليم عن بعد ، معوقات استخدام تقنيات المعلومات في التعليم عن بعد بالجامعات السودانية، متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات في التعليم عن بعد و كذلك تجارب بعض الدول في توظيف تقنية المعلومات لتطوير التعليم عن بعد .

مجتمع البحث:

مجتمع البحث عينة عشوائية من وزارة السياحة و منشآت سياحية .حيث قام الباحث بتوزيع عدد (50) استبانة علي ادارات السياحة في كل المحليات والمنشأت السياحية في الولاية

عينة الدراسة:

قام بتوزيع الاستبانة بطريقة عشوائية عن طريق التسليم باليد.

خطوات الدراسة الميدانية:

بناء اداه الدراسة : الاستبانة الغرض منها جمع بيانات هذه الدراسة وقد صممها مستهدى بآراء المشرف منطلقا لتأكيد صحة فرضيات البحث الاربعة .

تفريغ الاستبانة: بعد الفحص والتدقيق تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة حيث طُلب الباحث من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (اوافق بشدة، موافق ، محايد، لا اوافق، لااوافق بشدة) و تم توزيع هذه العبارات على اسئلة الدراسة الاربعة كما يلي:

- تتضمن عبارات الفرضية الأولى وعددها 7 عبارات.
- تتضمن عبارات الفرضية الثانية وعددها 12 عبارات.

- تتضمن عبارات الفرضية الثالثة وعددها 4 عبارات.
- تتضمن عبارات الفرضية الرابعة وعددها 6 عبارات.

توزيع الاستبائة: وزع الباحث عدد (50) استبانة على عينة الدراسة المستهدفة.

اختبار الصدق والثبات لعبارات الاستبيان للمحاور الاربعة:

سيتم استخدام اختبار معامل ارتباط ألفا كرو نباخ لمعرفة ما اذا كانت عبارات استبيان الدراسة صادقة أي بمعني أن إجابات المبحوثين علي العبارات تتميز بالصدق ، وكذلك سيتم اختبار ما اذا كانت اجابات المبحوثين ثابتة أي بمعني أخر اذا ما تم تكرار توزيع استمارات الدراسة علي نفس المبحوثين سوف تعطي نفس الاجابات علي العبارات ، وفي هذه الخطوة اذا كانت قيمة معامل ارتباط ألفا كرو نباخ أكبر من 0.5 فان اجابات المبحوثين علي عبارات الاستبيان تتميز بالصدق والثبات وتعتبر هذه الخطوة من أول خطوات التحليل الاحصائي وأهمها لأنها الخطوة التي تعطينا الضوء الأخضر لمواصلة عملية التحليل الاحصائي لاستبيانات الدراسة بعد التأكد من اجابات المبحوثين علي العبارات بأنها تتصف بالصدق والثبات وكانت نتائج اختبار معامل ارتباط كرو نباخ لهذه الدراسة كما في الجدول التالي :

جدول رقم (4-1): إختبار الصدق والثبات

| التفسير | القيمة | المعامل |
|--|--------|---------|
| اجابات المبحوثين تتميز بدرجة صادقة عالية | 0.7 | الصدق |
| اجابات المبحوثين تتميز بدرجة ثبات عالية | 0.6 | الثبات |

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط ألفا كرو نباخ للصدق يساوي 0.7 وهو أكبر من 0.5 عليه فان اجابات المبحوثين علي عبارات الاستبيان تتميز بدرجة صدقة عالية ، وكذلك نلاحظ ان قيمة معامل ارتباط ألفا كرو نباخ للثبات يساوي 0.6 وهو أكبر من 0.5 عليه فان اجابات المبحوثين على عبارات الاستبيان تتميز بدرجة ثبات عالى .

الأسلوب الإحصائي للاستبانة: تم استخدام البرامج التالية:

- برنامج SPSS لمعالجة البيانات إحصائياً Spss مختصر (Spss لمعالجة البيانات إحصائية Spss) والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو :
 - 1- اختبار معامل ارتباط ألفا كرنباخ لمعرفة صدق وثبات عبارات الاستبيان بالفرضيات الاربعة.
 - 2- التوزيع التكراري للإجابات.
 - 3- الاشكال البيانية.
 - 4- النسب المئوية.
 - 5- الوسيط.
 - 6- اختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين الاجابات.

- برنامج Excel للعمليات الحسابية و هو أحد البرامج الموفرة ضمن حزمة أوفيس و مخصص للعمليات الحسابية حيث انه عبارة عن أوراق افتراضية يمكن أضافة معادلات حسابية عليها ومن ثم إضافة الارقام حيث يقوم البرنامج بالعمليات الحسابية بشكل آلي (تحليل وتخطيط البيانات).

2-4 تحليل البيانات :-

اولا: تحليل البيانات الشخصية:

جدول رقم (4-2) إفراد عينة الدراسة حسب النوع

| النسبة المئوية | العدد | العمر |
|----------------|-------|---------|
| 44 | 22 | ذكر |
| 56 | 28 | أنثي |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (2-4) توزيع إفراد عينة الدراسة حسب النوع



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-2) ان افراد عينة الدراسة بنسبة (44%) نوعهم ذكور، وان نسبة (54%) من افراد العينة إناث. ونلاحظ ان الاغلبية من عينة الدراسة اناث.

جدول رقم (4-3) توزيع إفراد عينة الدراسة حسب العمر

| النسبة المئوية | العدد | العمر |
|----------------|-------|-------------------|
| 30 | 15 | اقل من 30 سنة |
| 34 | 17 | 30 الي 39سنة |
| 32 | 16 | 40اليَ 49 سنة |
| 4 | 2 | من 50 سنة فما فوق |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-3) توزيع إفراد عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

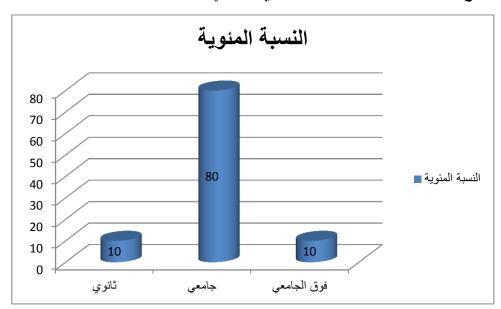
نلاحظ من الجدول والشكل (4-3) ان افراد عينة الدراسة حسب العمر (اقل من 30 سنة) بنسبة (30%) والفئة (40 الى 49 سنة) بنسبة (34%) والفئة (40 الى 49 سنة) بنسبة (34%)، والفئة (من 50 سنة فما فوق) بنسبة (44%).

جدول رقم (4-4) توزيع إفراد عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي

| النسبة المئوية | العدد | المستوي التعليمي |
|----------------|-------|------------------|
| 10 | 5 | ثان <i>وي</i> |
| 80 | 40 | جامعي |
| 10 | 5 | فوق الجامعي |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (4-4) توزيع إفر اد عينة الدر اسة حسب المستوي التعليمي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-4) ان افراد عينة الدراسة بنسبة (10%) مؤهلهم العلمي ثانوي، وان نسبة (10%) مؤهلهم العلمي فوق النوي، وان نسبة (10%) مؤهلهم العلمي فوق الجامعي . ونلاحظ ان افراد عينة الدراسة معظمهم جامعيين .

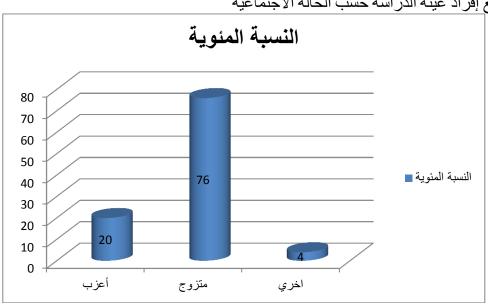
جد ول رقم (4-5)

| الاحتماعية | حسب الحالة | عينة الدر اسة | توزيع إفراد |
|------------|------------|---------------|-------------|
| | • | • | |

| النسبة المئوية | العدد | المهنة |
|-------------------|-------|---------|
| 20 | 10 | أعزب |
| 76 | 38 | متزوج |
| 4 | 2 | اخري |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-5) توزيع إفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-5) ان افراد العينة بنسبة (20 %) حالتهم الاجتماعية اعزب ،وان نسبة (76 %) حالتهم الاجتماعية متزوج، وان نسبة (4%) حالتهم الاجتماعية أخرى ونلاحظ ان الاغلبية من افراد عينة الدراسة متزوجون .

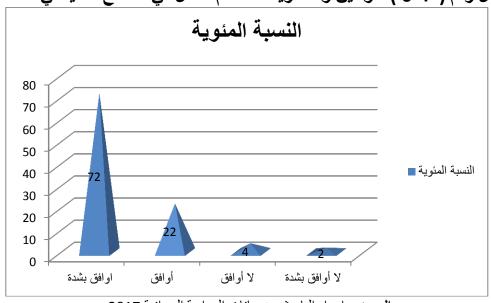
ثانيا: تحليل بيانات الدراسة

الفرضية الأولى: تطبيق القوانين والتشريعات له اهميته علي القطاع السياحي والفندقي في الولاية .

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|--------------------------|----------------------------------|--------------------------------------|
| 72 | 36 | او افق بشدة |
| 22 | 11 | أو افق |
| 0 | 0 | محايد |
| 4 | 2 | لا أو افق |
| دانية 2017م ² | ث من بيانات ا <u>لأر</u> اسة الم | لا أوافق بشدة المصدر: إعداد الباح |
| %100 | 50 | المجموع |
| | | |
| | | |

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-6) القوانين والتشريعات تنظم العمل في القطاع السياحي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

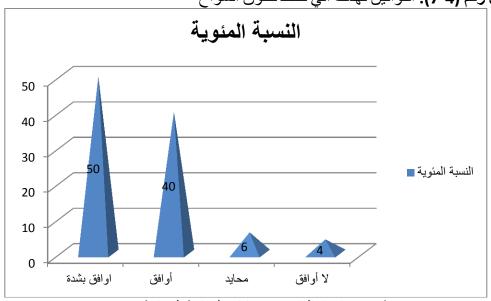
نلاحظ من الجدول والشكل (4-6) أن أفراد الدراسة بنسبة (72%) يوافقون بشدة على ان القوانين والتشريعات تنظم العمل في القطاع السياحي، وأن نسبة (22%) موافقون ، وان نسبة (4%) لا يوافقون، وان نسبة (2%) غير موافقون بشدة .ومن خلال ذلك نجد ان للشريعات والقوانين اهميتها في تنظيم العمل السياحي .

جدول رقم (4-7): القوانين والتشريعات تهدف الى حفظ حقوق السواح

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 50 | 25 | او افق بشدة |
| 40 | 20 | أو افق |
| 6 | 3 | محايد |
| 4 | 2 | لا أو افق |
| 0 | 0 | لا او افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-7): القوانين تهدف الى حفظ حقوق السواح



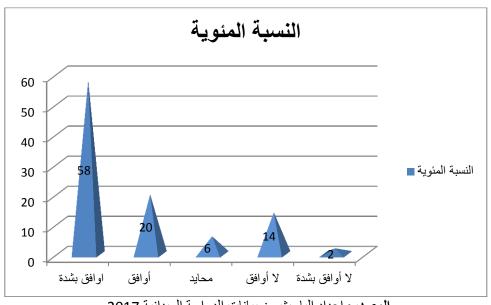
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-7) أن أفراد الدراسة بنسبة (50%) يوافقون بشدة على ان القوانين تهدف الي حفظ حقوق السياح، وأن نسبة (40%) موافقون ، وان نسبة (6 %) محايدون، وان نسبة (4 %) لا يوافقون ,وان نسبة (0 %) لا يوافقون بشدة .ومن خلال ذلك نجد ان القوانين تهدف الي حفظ حقوق السياح.

جدول رقم (4-8): القوانين تعمل على حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات السياحية

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 58 | 29 | او افق بشدة |
| 20 | 10 | أوافق |
| 6 | 3 | محايد |
| 14 | 7 | لا أوافق |
| 2 | 1 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 30 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م شكل رقم (4-8): القو انين تعمل على حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات السياحية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

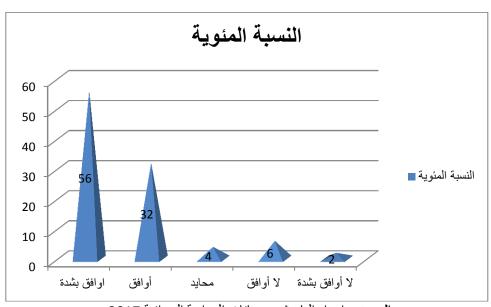
نلاحظ من الجدول والشكل(4-8) أن أفراد عينه الدراسة بنسبة (58 %) يوافقون بشدة على ان القوانين تعمل على حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات السياحية، وأن نسبة (20 %) موافقون ، وان نسبة (6 %) محايدون، وان نسبة (14 %) لا يوافقون، وان نسبة (2 %) غير موافقون بشدة. ومن خلال ذلك نجد ان القوانين تعمل على حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات السباحية

جدول رقم (4-9): القوانين والتشريعات تعمل على تعزيز اداء المنشأة السياحية

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|---------------|
| 56 | 28 | او افق بشدة |
| 32 | 16 | أو افق |
| 4 | 2 | محايد |
| 6 | 3 | لا أو افق |
| 2 | 1 | لا أوافق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-9): القوانين والتشريعات تعمل على تعزيز أداء المنشأة السياحية .



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-9) أن أفراد الدراسة بنسبة (56 %) يوافقون بشدة على ان القوانين والتشريعات تعمل علي تعزيز اداء المنشأة السياحية، وأن نسبة (32 %) موافقون ، وان نسبة (4 %) محايدون، وان نسبة (6 %) لا يوافقون، وان نسبة (2 %) غير موافقون بشدة و هذا مايؤكد ان القوانين والتشريعات تعمل علي تعزيز اداء المؤسسة السياحية وذلك من خلال اللوائح والقوانين.

جدول رقم (4-10) : القو انين و التشريعات تعزز من اداء القطاع السياحي

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 48 | 24 | او افق بشدة |
| 40 | 20 | أو افق |
| 6 | 3 | محايد |
| 4 | 2 | لا أو افق |
| 2 | 1 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 30 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م شكل رقم (4-10): القوانين والتشريعات تعزز من اداء القطاع السياحي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

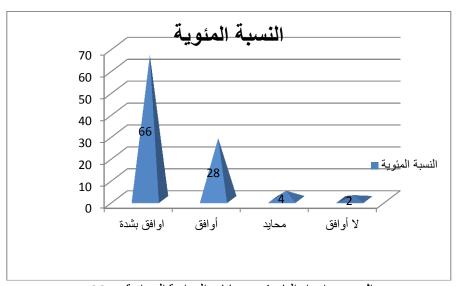
نلاحظ من الجدول والشكل (4-10) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (48 %) يوافقون بشدة على ان القوانين والتشريعات تعزز من اداء القطاع السياحي، وأن نسبة (40 %) موافقون، وان نسبة (6 %) محايدون، وان نسبة (4 %) لا يوافقون، وان نسبة (2 %) غير موافقون بشدة. ومن خلال ذلك نلاحظ ان القوانين والتشريعات تعزز من أداء القطاع السياحي.

جدول رقم (4-11): تطبيق القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تعزز من جودة الخدمة السياحية المقدمة

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 66 | 33 | او افق بشدة |
| 28 | 14 | أو افق |
| 4 | 2 | محايد |
| 2 | 1 | لا أو افق |
| 0 | 0 | لا او افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-11): تطبيق القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تعزز من جودة الخدمة السياحية المقدمة.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

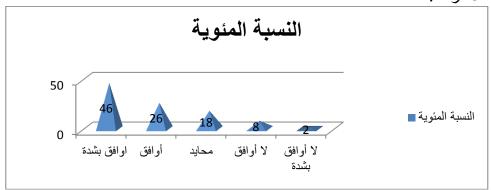
نلاحظ من الجدول والشكل (4-11) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (66 %) يوافقون بشدة على ان تطبيق القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تعزز من جودة الخدمة السياحية المقدمة ، وأن نسبة (2 %) لا يوافقون. و هذا يؤكد ان القوانين و التشريعات السياحية و الفندقية تعزز من جودة الخدمة المقدمة سياحيا .

جدول رقم (4-12): القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الي حماية العاملين من تسلط وتعسف الادارات.

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 46 | 23 | او افق بشدة |
| 26 | 13 | أوافق |
| 18 | 9 | محايد |
| 8 | 4 | لا أوافق |
| 2 | 1 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-12): القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الي حماية العاملين من تسلط و تعسف الادارات.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل(4-12) أن أفرادعينة الدراسة بنسبة (46%) يوافقون بشدة على ان القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الي حماية العاملين من تسلط وتعسف الادارات، وأن نسبة (26%) موافقون ، وان نسبة (18%) محايدون، وان نسبة (8%) لا يوافقون، وان نسبة (2%) غير موافقون بشدة. ومما زكر يؤكد ان القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الي حماية العاملين من تسلط وتعسف الادارات .

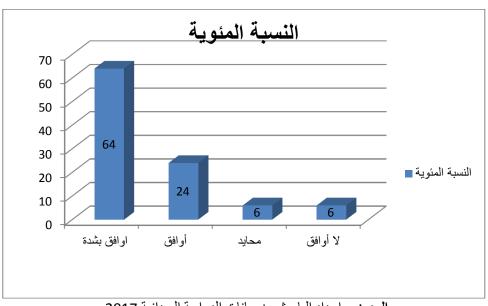
الفرضية الثانية: تؤثر القوانين والتشريعات علي أداء القطاع السياحي والفندقي.

جدول رقم (4-13): تساعد تطبيق القوانين على رفع كفاءة المؤسسة السياحية

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|-------------|
| 64 | 32 | او افق بشدة |
| 24 | 12 | أو افق |
| 6 | 3 | محايد |
| 6 | 3 | لا أو افق |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-13): تساعد تطبيق القوانين على رفع كفاءة المؤسسة السياحية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

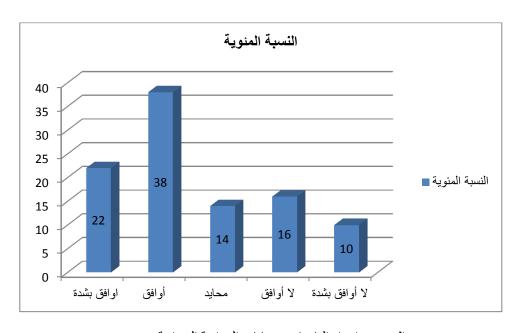
نلاحظ من الجدول والشكل (4-13) أن أفراد الدراسة بنسبة (64 %) يوافقون بشدة على تساعد تطبيق القوانين علي رفع كفاءة المؤسسة السياحية ، وأن نسبة (24 %) موافقون ، وان نسبة (6 %) محايدون، وان نسبة (6 %) لا يوافقون ومن خلال ذلك نجد ان تطبيق القوانين يساعد على رفع كفاءة المؤسسة السياحية .

جدول رقم (4-14): قوانين وتشريعات الضرائب تعزز من كفاءة اداء المؤسسة السياحية

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 22 | 11 | او افق بشدة |
| 38 | 19 | أوافق |
| 14 | 7 | محايد |
| 16 | 8 | لا أو افق |
| 10 | 5 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-14): قوانين وتشريعات الضرائب تعزز من كفاءة اداء المؤسسة السياحية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

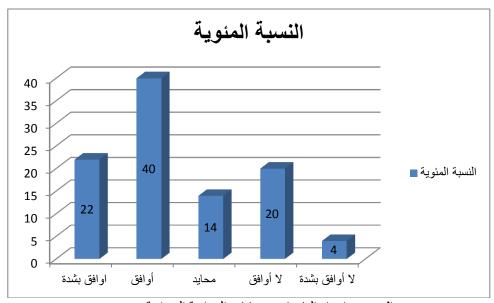
نلاحظ من الجدول والشكل (4-14) أن أفراد الدراسة بنسبة (22 %) يوافقون بشدة على انقوانين وتشريعات الضرائب تعزز من كفاءة اداء المؤسسة السياحية، وأن نسبة (38 %) موافقون ، وان نسبة (14 %) محايدون، وان نسبة (16 %) لا يوافقون، وان نسبة (10 %) غير موافقون بشدة ومن خلال ذلك نجد ان قوانين وتشريعات الضرائب تعزز من من كفاءة اداء المؤسسة السياحية .

جدول رقم (4-15): قوانين وتشريعات العاملين المطبقة الحالية تعزز من كفاءة الاداء في المؤسسات السياحية

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 22 | 11 | او افق بشدة |
| 40 | 20 | أو افق |
| 14 | 7 | محايد |
| 20 | 10 | لا أو افق |
| 4 | 2 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-15): قوانين وتشريعات العاملين المطبقة الحالية تعزز من كفاءة الاداء في المؤسسات السياحية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

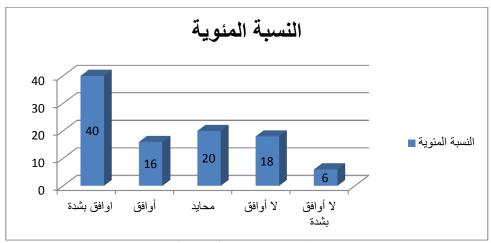
نلاحظ من الجدول والشكل (4-15) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (22 %) يوافقون بشدة على ان قوانين وتشريعات العاملين المطبقة الحالية تعزز من كفاءة الاداء في المؤسسات السياحية، وأن نسبة (40 %) محايدون، وان نسبة (40 %) محايدون، وان نسبة (20 %) لا يوافقون، وان نسبة (4 %) غير موافقون بشدة. نجد ان قوانين وتشريعات العاملين المطبقة حاليا تعزز من كفاءة الاداء في المؤسسات السياحية.

جدول رقم (4-16): قوانين الاستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل علي تطور القطاع السياحي المسياحي

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 40 | 20 | او افق بشدة |
| 16 | 8 | أوافق |
| 20 | 10 | محايد |
| 18 | 9 | لا أوافق |
| 6 | 3 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-16): قوانين الاستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل علي تطور القطاع السياحي المسياحي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

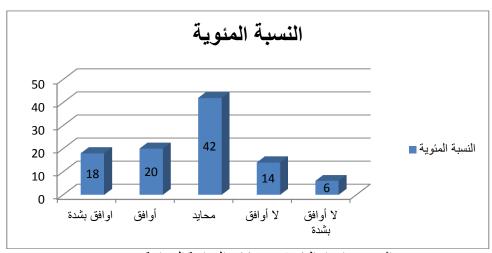
نلاحظ من الجدول والشكل (4-16) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (40 %) يوافقون بشدة على ان قوانين الاستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل علي تطور القطاع السياحي، وأن نسبة (16 %) موافقون ، وان نسبة (20 %) محايدون، وان نسبة (18 %) لا يوافقون، وان نسبة (6 %) غير موافقون بشدة. نجد ان قوانين الاستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل علي تطور القطاع السياحي .

جدول رقم (4-17): تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من حرية السياح الاجانب

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 18 | 9 | او افق بشدة |
| 20 | 10 | أوافق |
| 42 | 21 | محايد |
| 14 | 7 | لا أو افق |
| 6 | 3 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-17): تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من حرية السياح الاجانب



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

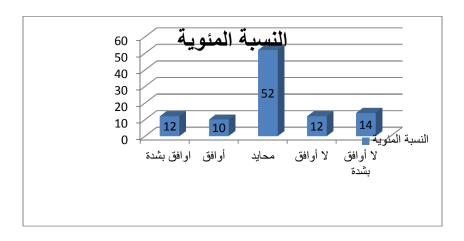
نلاحظ من الجدول والشكل (4-17) أن أفراد الدراسة بنسبة (18 %) يوافقون بشدة على ان تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من حرية السياح الاجانب، وأن نسبة (20 %) موافقون ، وان نسبة (42 %) لا يوافقون، وان نسبة (6 %) غير موافقون بشدة نلاحظ ان القوانين والتشريعات المطبقة حاليا لا تحد من حرية السياح الاجانب .

جدول رقم (4-18): تتناسب القوانين والتشريعات القانونية المطبقة حاليا مع الجزاءآت والعقوبات الصادرة من قبل الجهات القانونية.

| النسبة المئوية | العدد | الإجابة |
|----------------|-------|----------------|
| 12 | 6 | او افق بشدة |
| 10 | 5 | أوافق |
| 52 | 26 | محايد |
| 12 | 6 | لا أو افق |
| 14 | 7 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 30 | المجموع |

المصدر: مإعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-18): تتناسب القوانين والتشريعات القانونية المطبقة حاليا مع الجزاءآت والعقوبات الصادرة من قبل الجهات القانونية.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

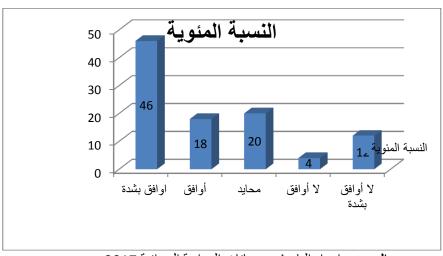
نلاحظ من الجدول والشكل(4-18) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (12%) يوافقون بشدة على ان تتناسب القوانين والتشريعات القانونية المطبقة حاليا مع المخالفات والعقوبات الصادرة من قبل الجهات القانونية، وأن نسبة (10%) موافقون ، وان نسبة (52%) محايدون، وان نسبة (12%) لا يوافقون، وان نسبة (14%) غير موافقون بشدة. نلاحظ ان القوانين والتشريعات المطبقة حاليا لا تتناسب مع الجزاءات والعقوبات الصادرة من قبل الجهات القانونية.

جدول رقم (4-19): القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في القطاع السياحي قديمة وغير مطورة وغير مواكبة

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 46 | 23 | او افق بشدة |
| 18 | 9 | أوافق |
| 20 | 10 | محايد |
| 4 | 2 | لا أوافق |
| 12 | 6 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-19): القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في القطاع السياحي قديمة وغير مطورة وغير مواكبة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

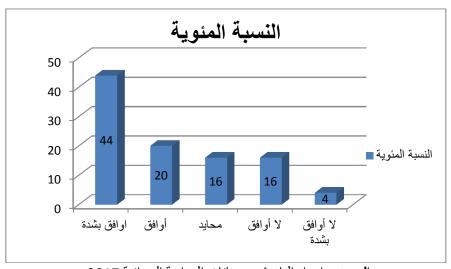
نلاحظ من الجدول والشكل (4-19) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (46 %) يوافقون بشدة على ان القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في القطاع السياحي قديمة وغير متطورة وغير مواكبة، وأن نسبة (18 %) موافقون، وأن نسبة (18 %) موافقون، وأن نسبة (18 %) غير موافقون بشدة. مما زكر يؤكد أن القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في قطاع السياحة قديمة وغير متطورة وغير مواكبة.

جدول رقم (4-20): لاتناسب القوانين الصادرة مع حاجات ورغبات السياح الحاليين

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 44 | 22 | او افق بشدة |
| 20 | 10 | أو افق |
| 16 | 8 | محايد |
| 16 | 8 | لا أو افق |
| 4 | 2 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-20): لاتناسب القوانين الصادرة مع حاجات ورغبات السياح الحاليين



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

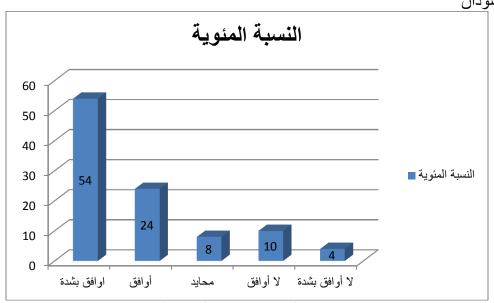
نلاحظ من الجدول والشكل (4-20) أن أفراد الدراسة بنسبة (44 %) يوافقون بشدة على ان لاتناسب القوانين الصادرة حاجات ورغبات السياح الحاليين، وأن نسبة (20 %) موافقون، وان نسبة (16 %) محايدون، وان نسبة (16 %) لا يوافقون، وان نسبة (4 %) غير موافقون بشدة. نلاحظ ان القوانين والتشريعات لا تناسب حاجات ورغبات السياح الحاليين.

جدول رقم (4-21): تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من تطور القطاع السياحي في السودان

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 54 | 27 | او افق بشدة |
| 24 | 12 | أو افق |
| 8 | 4 | محايد |
| 10 | 5 | لا أو افق |
| 4 | 2 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-21): تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من تطور القطاع السياحي في السودان



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-21) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (54 %) يوافقون بشدة على ان تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من تطور القطاع السياحي في السودان، وأن نسبة (24 %) موافقون ، وأن نسبة (8 %) محايدون، وأن نسبة (10 %) لا يوافقون، وأن نسبة (4 %) غير موافقون بشدة. نلاحظ أن القوانين والتشريعات المطبقة حاليا تحد من تطور القطاع السياحي في السودان.

جدول رقم (4-22): تضارب القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية يؤدي الى ارتباك في تطبيق القوانين.

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 64 | 32 | او افق بشدة |
| 20 | 10 | أو افق |
| 10 | 5 | محايد |
| 6 | 3 | لا أو افق |
| 0 | 0 | لا او افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-22): تضارب القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية يؤدي الى ارتباك في تطبيق القوانين.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

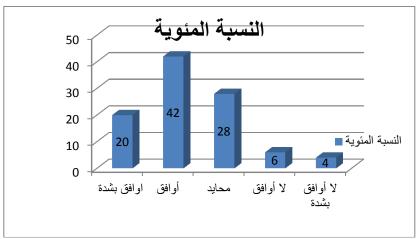
نلاحظ من الجدول والشكل (4-22) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (64 %) يوافقون بشدة على ان تضارب القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية يؤدي الى ارتباك في تطبيق القوانين، وأن نسبة (20 %) محايدون، وأن نسبة (10 %) محايدون، وأن نسبة (10 %) لا يوافقون . نلاحظ ان القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية يؤدي الى ارتباك في تطبيق القوانين .

جدول رقم (4-23): القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من قبل المحليات تعزز من حقوق الملاك.

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 20 | 10 | او افق بشدة |
| 42 | 21 | أوافق |
| 28 | 14 | محايد |
| 6 | 3 | لا أوافق |
| 4 | 2 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-23): القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من قبل المحليات تعزز من حقوق الملاك.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-23) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (20%) يوافقون بشدة على انالقوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من قبل المحليات تعزز من حقوق الملاك، وأن نسبة (42 %) موافقون ، وان نسبة (28 %) محايدون، وان نسبة (6 %) لا يوافقون، وان نسبة (4 %) غير موافقون بشدة. نجد أن القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من المحليات تعزز من حقوق الملاك.

جدول رقم (4-24): القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من اداء النشاط السياحي في المنطقة.

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 44 | 22 | او افق بشدة |
| 24 | 12 | أوافق |
| 14 | 7 | محايد |
| 10 | 5 | لا أو افق |
| 8 | 4 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-24): القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من اداء النشاط السياحي في المنطقة.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-24) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (44 %) يوافقون بشدة على ان القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من اداء النشاط السياحي في المنطقة، وأن نسبة (24 %) موافقون ، وان نسبة (14 %) محايدون، وان نسبة (10 %) لا يوافقون، وان نسبة (8 %) غير موافقون بشدة. نلاحظ ان القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من أداء النشاط السياحي في المنطقة .

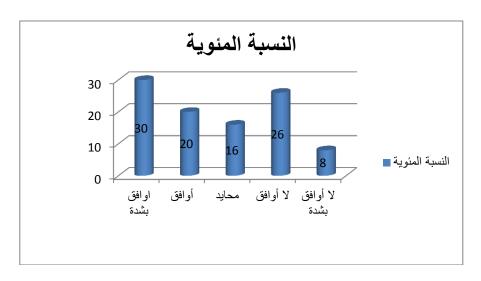
الفرضية الثالثة: توجد تشريعات وقوانين تنظم حقوق العاملين في القطاع السياحي والفندقى:

جدول رقم (4-25): تؤكد القوانين والتشريعات السياحية على توخى العدالة بين العاملين في التوظيف

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 30 | 15 | او افق بشدة |
| 20 | 10 | أوافق |
| 16 | 8 | محايد |
| 26 | 13 | لا أوافق |
| 8 | 4 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 30 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-25): تؤكد القوانين والتشريعات السياحية على توخى العدالة بين العاملين في التوظيف .



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

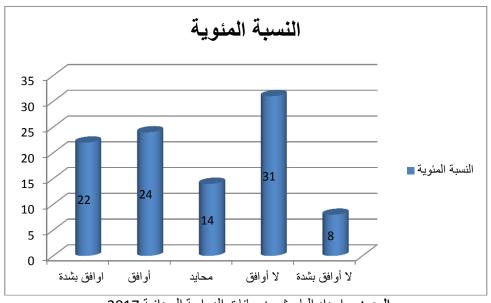
نلاحظ من الجدول والشكل (4-25) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (30 %) يوافقون بشدة على انه يحقق العدالة بين العاملين في التوظيف، وأن نسبة (20 %) موافقون ، وأن نسبة (16 %)

محايدون، وان نسبة (26 %) لا يوافقون، وان نسبة (8 %) غير موافقون بشدة القوانين والتشريعات السياحية تؤكد علي توخي العدالة بين العاملين في التوظيف . جدول رقم (4-26): القوانين والتشريعات الخاصة بقوانين العمل تحقق العدالة بين العاملين في الترقيات.

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 22 | 11 | او افق بشدة |
| 24 | 12 | أو افق |
| 14 | 7 | محايد |
| 31 | 16 | لا أوافق |
| 8 | 4 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 30 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-26): القوانين والتشريعات الخاصة بقوانين العمل تحقق العدالة بين العاملين في الترقيات.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-26) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (22 %) يوافقون بشدة على ان لا يحقق العدالة بين العاملين في الترقية، وأن نسبة (24 %) موافقون ، وان نسبة (14 %)

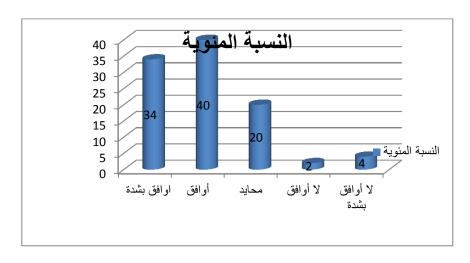
محايدون، وان نسبة (31 %) لا يوافقون، وان نسبة (8 %) غير موافقون بشدة. نلاحظ ان القو انين والتشريعات الخاصة بقو انين العمل لا تحقق العدالة بين العاملين في الترقيات.

جدول رقم (4-27): القوانين والتشريعات تحفظ حقوق السائح الاجنبي بصورة ايجابية

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 34 | 17 | او افق بشدة |
| 40 | 20 | أوافق |
| 20 | 10 | محايد |
| 2 | 1 | لا أوافق |
| 4 | 2 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-27): القوانين والتشريعات تحفظ حقوق السائح الاجنبي بصورة ايجابية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

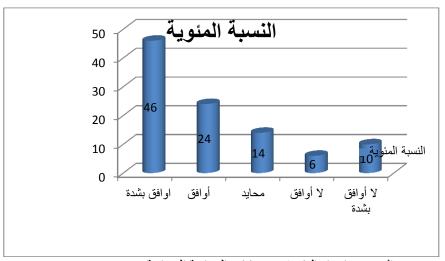
نلاحظ من الجدول والشكل (4-27) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (34 %) يوافقون بشدة على ان يحفظ حقوق السائح الاجنبي بصورة ايجابية، وأن نسبة (40 %) موافقون ، وان نسبة (20 %) محايدون، وان نسبة (2 %) لا يوافقون، وان نسبة (4 %) غير موافقون بشدة .نجدأن القوانين والتشريعات تحفظ حقوق السائح الاجنبي بصورة إيجابية .

جدول رقم (4-28): تؤكد القوانين والتشريعات علي حقوق العاملين في التامين الصحي، التامين الاجتماعي، المكآفات ... الخ

| النسبة المئوية | انعدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 46 | 23 | او افق بشدة |
| 24 | 12 | أو افق |
| 14 | 7 | محايد |
| 6 | 3 | لا أو افق |
| 10 | 5 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-28): تؤكد القوانين والتشريعات علي حقوق العاملين في التامين الصحي، التامين الاجتماعي، المكآفات ... الخ.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

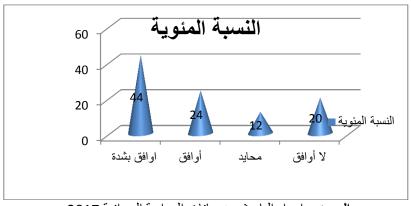
نلاحظ من الجدول والشكل (4-28) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (46 %) يوافقون بشدة على ان يؤكد على حقوق العاملين في التامين الصحي،التامين الاجتماعي،المكآفات ...الخ، وأن نسبة (24 %) موافقون، وأن نسبة (14 %) محايدون، وأن نسبة (6 %) لا يوافقون، وأن نسبة (10 %) غير موافقون بشدة.

الفرضية الرابعة: توجد تشريعات وقوانين تعمل علي تنظيم في القطاع جدول رقم (4-29): تشجع القوانين والتشريعات على الاستثمار في القطاع السياحي في الولاية.

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|-------------|
| 44 | 22 | او افق بشدة |
| 24 | 12 | أوافق |
| 12 | 6 | محايد |
| 20 | 10 | لا أوافق |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-29): تشجع القوانين والتشريعات على الاستثمار في القطاع السياحي في الولاية.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

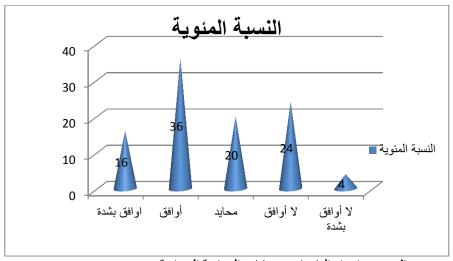
نلاحظ من الجدول والشكل (4-29) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (44%) يوافقون بشدة على ان يشجع الاستثمار في القطاع السياحي، وأن نسبة (24%) موافقون ، وان نسبة (12%) محايدون، وان نسبة (20%) لا يوافقون. نجد ان القوانين والتشريعات تعمل علي تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

جدول رقم (4-30): تساهم القوانين والتشريعات على الرفع من مستوي الرضا للعاملين في القطاع السياحي.

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 16 | 8 | او افق بشدة |
| 36 | 18 | أوافق |
| 20 | 10 | محايد |
| 24 | 12 | لا أو افق |
| 4 | 2 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-30): تساهم القوانين والتشريعات على الرفع من مستوي الرضا للعاملين في القطاع السياحي.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

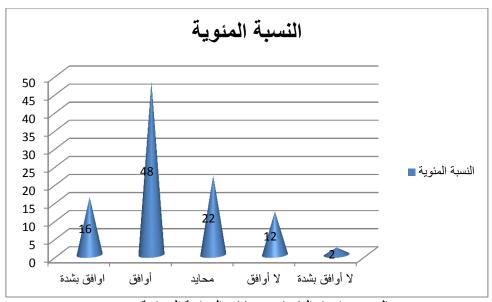
نلاحظ من الجدول والشكل (4-30) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (16 %) يوافقون بشدة على رفع من مستوي الرضا للعاملين في القطاع السياحي ، وأن نسبة (36 %) موافقون ، وان نسبة (20 %) محايدون، وان نسبة (24 %) لا يوافقون، وان نسبة (4 %) غير موافقون بشدة. نلاحظ ان القوانين والتشريعات تساهم علي رفع مستوي الرضا للعاملين في القطاع السياحي .

جدول رقم (4-31): تساهم القوانين والتشريعات على رفع درجة رضا السياح الاجانب

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 16 | 8 | او افق بشدة |
| 48 | 24 | أوافق |
| 22 | 11 | محايد |
| 12 | 6 | لا أو افق |
| 2 | 1 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-31): تساهم القوانين والتشريعات على رفع درجة رضا السياح الاجانب



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-32) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (16 %) يوافقون بشدة على ان يرفع من درجة رضا للسياح الاجانب، وأن نسبة (48 %) موافقون ، وان نسبة (22 %)

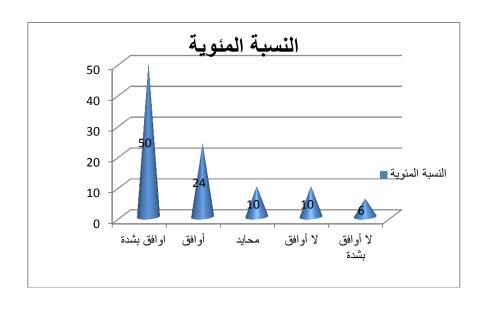
محايدون، وان نسبة (12 %) لا يوافقون، وان نسبة (2 %) غير موافقون بشدة . نلاحظ ان القوانين والتشريعات تساهم على رفع درجة الرضا للسياح الاجانب .

جدول رقم (4-32): تعمل القوانين على تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 50 | 25 | او افق بشدة |
| 24 | 12 | أو افق |
| 10 | 5 | محايد |
| 10 | 5 | لا أو افق |
| 6 | 3 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-32): تعمل القوانين على تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-32) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (50 %) يوافقون بشدة على ان يعمل علي تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة، وأن نسبة (24 %) موافقون ، وان نسبة

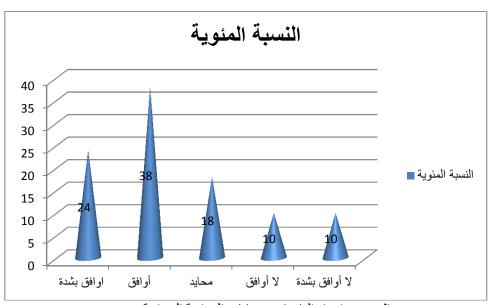
(10 %) محايدون، وان نسبة (10 %) لا يوافقون، وان نسبة (6 %) غير موافقون بشدة. نلاحظ ان القوانين تعمل على تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة.

جدول رقم (4-33): تطبيق القوانين الخاصة بالضرائب ينعكس على اسعار الخدمة بصورة ايجابية

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 24 | 12 | او افق بشدة |
| 38 | 19 | أوافق |
| 18 | 9 | محايد |
| 10 | 5 | لا أوافق |
| 10 | 5 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-33): تطبيق القوانين الخاصة بالضرائب ينعكس علي اسعار الخدمة بصورة ايجابية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدر اسة الميدانية 2017م

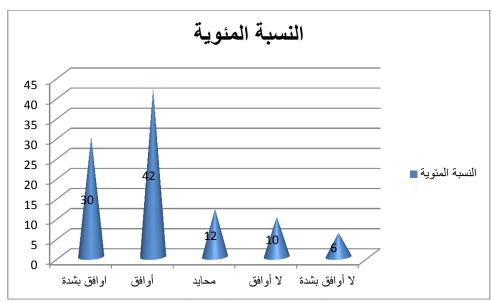
نلاحظ من الجدول والشكل (5-33) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (24 %) يوافقون بشدة على ان ينعكس على اسعار الخدمة بصورة ايجابية، وأن نسبة (38 %) موافقون ، وان نسبة (18 %) محايدون، وان نسبة (10 %) لا يوافقون، وان نسبة (10 %) غير موافقون بشدة. نلاحظ ان تطبيق القوانين الخاصة بالضرائب ينعكس على اسعار الخدمة بصورة ايجابية.

جدول رقم (4-34): تؤكد القوانين والتشريعات على رفع مستوي جودة الخدمات المقدمة

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------|
| 30 | 15 | او افق بشدة |
| 42 | 21 | أوافق |
| 12 | 6 | محايد |
| 10 | 5 | لا أو افق |
| 6 | 3 | لا أو افق بشدة |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4-34): تؤكد القوانين والتشريعات على رفع مستوي جودة الخدمات المقدمة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

نلاحظ من الجدول والشكل (4-34) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة (30 %) يوافقون بشدة على ان يرفع من مستوي جودة الخدمات المقدمة، وأن نسبة (42 %) موافقون ، وان نسبة (12 %)

محايدون، وان نسبة (10 %) لا يوافقون، وان نسبة (6 %) غير موافقون بشدة تؤكد القوانين والتشريعات علي رفع مستوي جودة الخدمات المقدمة .

بعد تحليل اسئلة المحور الثاني نستعرض اجابات المبحوثين على اسئلة المحور الثالث الغرض من تطبيق القوانين والتشريعات

◄ الجدول:

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|----------------------|
| 30 | 15 | تنظيم العمل |
| 38 | 19 | فرض الرسوم |
| 32 | 16 | تشجيع القطاع السياحي |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من هذا الجدول يتضح لنا ان ان معظم افراد العينة أجابوا علي ان الغرض من تطبيق التشريعات والقوانين السياحية المطبقة هو فرض الرسوم بنسبة 38%، وبنسبة 32% اجابوا علي ان الغرض تشجيع القطاع السياحي، وبنسبة 30% اجابوا على ان الغرض تنظيم العمل.

 جدول يوضح: القوانين والتشريعات المطبقة حاليا تلعب دورا إيجابيا في تطور النشاط السياحي

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة |
|-------------------|-------|---------|
| 30 | 15 | نعم |
| 70 | 35 | Å |
| %100 | 50 | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من هذا الجدول يتضح لنا ان ان معظم افراد العينة اجابوا (لا) بنسبة 70% علي انه لاتلعب القوانين والتشريعات المطبقة حاليا دورا ايجابيا في تطور النشاط السياحي في المنطقة المستهدفة لافراد العينة، وان نسبة 30% اجابوا ب (نعم) اي انه تلعب القوانين والتشريعات المطبقة حاليا دورا ايجابيا في تطور النشاط السياحي في المنطقة المستهدفة لافراد العينة وعلية نستوضح الاسباب للذين اجابوا بنعم:

- ✓ تسهم في تنظيم سير العمل السياحي.
 - ✓ تقليل من المخالفات وتاييد القانون.

وفي الختام اقترح أفراد عينة الدراسة عدة مقترحات:

- ✓ تطبيق كافة القوانين السياحية التي ينص عليها القانون السياحي وحفظاً لحقوق العاملين بالسياحة والسائح والمستثمر.
- ✓ تنظيم العمل يؤدي الي تطوير السياحة بقطاعاتها وبالتالي زيادة الايرادات بفرض الرسوم.
 - ✓ ان يراعي في القوانين مصلحة السائح والمواطن واخيرا العائد من السياحة.
 - ✓ يرجى تطوير وتحديث القوانين التي تعمل على تطوير السياحة.
- ✓ نعمل علي رفع الجودة والخدمات في المنطقة ورضاء السائح والعاملين في مجال السياحة.
- ✓ قوانين وتشريعات تتفق مع قانون السياحة دوليا وتكون موحدة علي مستوي القطر (قومي – ولائي).
 - ✓ اصدار قوانين بشأن معاملة السائح بطريقة لائقة وكيفية تقديم الخدمات والسكن بالاضافة الى المحافظة على عادات وتقاليد المنطقة.
 - ✓ الاهتمام بالموروثات السياحية وتطويرها وزيادة عدد الفنادق.
- ✓ اصدار قوانين بشان نظافة الطرق العامة بالاضافة للمؤسسات السياحية وتطوير وسائل النقل.
- ✓ اصدار قوانين صارمة لحماية الاثار والمتلكات السياحية وتسهيل دخول السياح الي الدولة.

4-3 مناقشة الفروض:

في هذه الخطوة سيتم استخدام اختبار مربع 2^{1} ي لجودة المطابقة لمعرفة ما اذا كانت فرضيات الدراسة متحققة أم V وللتأكد من ان الفرضية متحققة يتم مقارنة القيمة الاحتمالية (sig) لاختبار مربع 2^{1} ي مع مستوي المعنوية الاحصائي 0.05 فاذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) لاختبار مربع 2^{1} ي أقل من مستوي المعنوية 0.05 فذلك يعني أن نتيجة الاختبار معنوية أي وجود فروق معنوية بين اجابات المبحوثين علي العبارة ، ولمعرفة لصالح من تميل هذه الفروق نستخدم مقياسالوسيط، فاذا كانت قيمة الوسيطللعبارة تساوي V ذلك يعني أن الفرضية متحققة ولصالح الموافقين بشدة ، واذا كانت تساوي V هذا يعني الموافقين ، اما اذا كانت تساوى V فأننالا نستطيع ان نقول الفرضية متحققة أم V أن ذلك يعني أن المبحوثين محايدين علي العبارة ، واذا كانت قيمة مقياس الوسيط تساوي V فأن ذلك يعني متحققة ولكن بصورة عكسية اي لصالح غير الموافقين ، اما اذا كانت قيمة الوسيط تساوي V فان الفرضية متحققة ولكن بصورة عكسية اي لصالح غير الموافقين ، اما اذا كانت قيمة الوسيط تساوي V فان الفرضية متحققة ولكن بصورة عكسية اي لصالح غير الموافقين ، اما اذا كانت قيمة الوسيط تساوي V فان الفرضية متحققة ولكن بصورة عكسية اي لصالح غير الموافقين المعنوية ولكن بصورة عكسية اي العبارة ، بمعني أن اجابات المبحوثين متقاربة عليه فان الورضية غير متحقة .

ونتائج اختبار مربع كا²ي لهذه الدراسة كانت كما يلي:

الفرضية الاولي الفرضية الاولي القوانين والتشريعات له اهميته على القطاع السياحي والفندقى بالولاية" والتي تنص علي "

| التفسير | قيمة الوسيط للعبارة | التفسير | القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كا ² ي (sig) | درجات الحرية | قيمة اختبار مربع كا ² ي المحسد وبة | العبارة |
|----------------|---------------------------|---|--|-----------------|--|-----------------|
| الموافقة بشدة | 1 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 3 | 63.7 | العبارة الاولى |
| المو افقة بشدة | 1 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 3 | 33 | العبارة الثانية |
| المو افقة بشدة | 1 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 50 | العبارة الثالثة |
| المو افقة بشدة | 1 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 55.4 | العبارة الرابعة |
| المو افقة بشدة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 49 | العبارة الخامسة |
| المو افقة بشدة | 1 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 3 | 53.2 | العبارة السادسة |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 29.6 | العبارة السابعة |

- 1. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى في الفرضية الاولى (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 1وهي تعنى الموافقة بشدة أي ان أفراد العينة يوافقون بشدة على ان القوانين والتشريعات تنظم العمل في القطاع السياحي.
- 2. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية في الفرضية الاولى (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على

- العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة <u>تساوى 1و هي تعنى</u> الموافقة بشدة أي ان أفراد العينة يوافقون بشدة على ان القوانين تهدف الى حفظ حقوق السياح.
- 8. بلغت القيمة الإحتمالية \hat{V} ختبار مربع \hat{V} لد \hat{V} لد \hat{V} الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة في الفرضية الاولي (0.00) و هي اقل من مستوي الد \hat{V} الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات د \hat{V} لا إخصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة، و نلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة \hat{V} تساوى \hat{V} و هي تعنىالمو افقة بشدة أي ان أفراد العينة يو افقون بشدة علي ان القوانين تعمل علي حفظ حقوق العاملين د اخل المؤسسات السياحية.
- 4. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة في الفرضية الاولي(0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ أن قيمة الوسيط للعبارة تساوى 1 وهي تعنى الموافقة بشدة أي أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن القوانين والتشريعات تعمل على تعزيز اداء المؤسسة السياحية.
- 5. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة في الفرضية الاولي (0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، و نلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 2و هي تعنىالموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون على ان القوانين و التشريعات تعزز من اداء القطاع السياحي.
- 6. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة في الفرضية الاولي (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 1وهي تعنىالموافقة بشدة أي ان أفراد العينة يوافقون بشدة علي ان تطبيق القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تعزز من جودة الخدمة السياحية المقدمة.
- 7. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع 2^{1} ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة في الفرضية الاولي (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة $\frac{1}{2}$ تساوى $\frac{1}{2}$ وهي تعنى الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون علي ان القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الى حماية العاملين من تسلط وتعسف الادارات.

من (1) الى (7) نستنتج الاتى:

نلاحظ ان جميع عبارات الفرضية الاولي توجد بها فروق معنوية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارات لأن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كا²ي لها أقل من مستوي المعنوية 0.05 ونلاحظ ان غالبية قيم الوسيط لصالحالموافقين بشدة لان قيمة الوسيط تساوي <u>1</u>أيان الفرضية الاولي متحققة ولصالح الموافقين بشدة بمعنى انه توجد أهمية لقوانين وتشريعات القطاع السياحي وتتمثل هذه الأهمية في:-

- 1. تنظيم العمل في القطاع السياحي.
 - 2. تهدف الي حفظ حقوق السياح.
- عمل علي حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات السياحية.
 - 4. تعزز من أداء المؤسسة السياحية.
 - تعزز من أداء القطاع السياحي.
 - أ. تعزز من جودة الخدمة السياحية المقدمة.
 - 7. تهدف الي حماية العاملين من تسلط وتعسف الإدارات.

جدول لنتائج الفرضية الثانية

تحليل الفرضية الثانية والتي تنص على :تؤثر القوانين والتشريعات على اداء القطاع السياحي

| التفسيـر | قيمة الوسي طللعبار ة | التفسير | القيمة الاحتمال ية لاختبار مربع كا ² ي (sig) | درجا العر ية | قيمة اختبار مربع كا ² ي المحسد وبة | العبارة |
|----------|-------------------------------|---|---|--------------------|--|-----------------|
| الموافقة | 1 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 3 | 44.8 | العبارة الاولي |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارة | 0.01 | 4 | 12 | العبارة الثانية |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 17.4 | العبارة الثالثة |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 15.4 | العبارة الرابعة |
| المحايدة | 3 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 18 | العبارة الخامسة |
| المحايدة | 3 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 32.2 | العبارة السادسة |
| التفسير | قيمة الوسيط للعبارة | التفسير | القيمة الاحتمال ية | درجا الحر | قيمة إختبار مربع | العبارة |

| | | | لإختبار | ية | کأ <i>ي</i> | |
|---------------|---|--------------------------|---------|----|-------------|---------------------|
| | | | مربع | | المحسو | |
| | | | کاي | | بة | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 25 | العبارة السابعة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 21.6 | العبارة الثامنة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة بشدة | | يوجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 1 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 41.8 | العبارة التاسعة |
| | | عينة الدراسة على العبارة | | | | |
| الموافقة بشدة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 1 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 3 | 42.6 | العبارة العاشرة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 25 | العبارة الحادية عشر |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 21.8 | العبارة الثانية عشر |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |

- 1. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى في الفرضية الثانية (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيطللعبارة تساوى 1وهي تعنى الموافقة بشدة أي ان أفراد العينة يوافقون بشدة على ان تطبيق القوانين يساعد على رفع كفاءة المؤسسة السياحية.
- 2. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية في الفرضية الثانية (0.01) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 2وهي تعنى الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون على ان قوانين وتشريعات الضرائب تعزز من كفاءة اداء المؤسسة السياحية.
- يوافقون علي ان قوانين وتشريعات الضرائب تعزز من كفاءة اداء المؤسسة السياحية.

 3. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة في الفرضية الثانية (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوي 2وهي تعنى الموافقة أي ان أفراد

- العينة يوافقون علي ان قو انين وتشريعات العاملين المطبقة الحالية تعزز من كفاءة الاداء في المؤسسات السياحية.
- 4. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع 2^{1} ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة في الفرضية الثانية (0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة $\frac{1}{2}$ وهي تعنى الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون علي انه قوانين الاستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل على تطور القطاع السياحي.
- 5. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع 2^{1} ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة في الفرضية الثانية (0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة $\frac{1}{2}$ تساوى $\frac{1}{2}$ و هي تعنى المحايدة أي ان أفراد العينة اجاباتهم محايده و هذا يعنى لايمكن ان نجزم ان العبارة متحققة ام لابمعنى انه لاندري ان كانت لا تحد القوانين و التشريعات المطبقة حاليا من حرية السياح الاجانب.
- 6. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع 2^{1} ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة في الفرضية الثانية (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة $\frac{1}{2}$ تساوى $\frac{1}{2}$ وهي تعنى المحايدة أي ان أفراد العينة اجاباتهم محايده وهذا يعنى لايمكن ان نجزم ان العبارة متحققة ام لابمعنى انه لاندري ان كانت $\frac{1}{2}$ كانت $\frac{1}{2}$ القوانين والتشريعات القانونية المطبقة حاليا مع المخالفات والعقوبات الصادرة من قبل الجهات القانونية.
- 7. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة في الفرضية الثانية (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة المنوال للعبارة تساوى 2وهي تعنى الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون على ان القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في القطاع السياحي غير مواكبة.
- 8. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة في الفرضية الثانية (0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 2وهى تعنى الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون على ان الاتناسب القوانين الصادرة مع حاجات ورغبات السياح الحاليين.
- 9. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة في الفرضية الثانية (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ أن قيمة الوسيط للعبارة تساوى 1وهي تعنىالموافقة بشدة أي أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أنه تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليا من تطور القطاع السياحي في السودان.

- 10. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع 2^{1} ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة في الفرضية الثانية (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة $\frac{1}{1}$ وهي تعني الموافقة بشدة أي ان أفراد العينة يوافقون بشدة علي ان تضارب القوانين والتشريعات بين الاتحادية والولائية يؤدي الي ارتباك في تطبيق القوانين.
- 11. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر في الفرضية الثانية (0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوي 2و هي تعني الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون علي ان القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من قبل المحليات تعزز من حقو ق الملاك
- 12. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر في الفرضية الثانية (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيطللعبارة تساوي 2وهي تعني الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون علي ان القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من اداء النشاط السياحي في المنطقة.

من (1) الى (12) نستنتج الاتي:

نلاحظ ان جميع عبارات الفرضية الثانية توجد بها فروق معنوية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارات لأن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كا²ي لها أقل من مستوي المعنوية 0.05 ، وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن غالبية قيم الوسيطلها تساوي 2 أي الفرضية الثانية متحققة ولصالح الموافقين بمعني انه تؤثر القوانين والتشريعات على اداء القطاع السياحي والفندقي والمتمثل في: -

- 1. تطبيق القوانين يساعد علي رفع كفاءة المؤسسة السياحية .
- 2. قوانين وتشريعات الضرائب تعزز من كفاءة أداء المؤسسة السياحية.
- 3. قوانين وتشريعات العاملين المطبقة حاليا تعزز من كفاءة الأداء في المؤسسات السياحية
- 4. قوانين الإستثمار في القطاع السياحي المطبقة حاليا تعمل على تطوير القطاع السياحي
 - 5. القوانين والتشريعات حالياً في القطاع السياحي غير مواكبة.
 - 6. لا تناسب القوانين الصادرة مع حاجات ورغبات السياح الحاليين.
 - 7. تحد من تطور القطاع السياحي في السودان.
 - 8. تضارب القوانين بين الاتحادية والولائية تؤدي الي ارتباك في تطبيق القوانين.
 - 9. القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة من قبل المحليات تعزز من حقوق الملاك.
- 10. القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات الولائية تعزز من أداء النشاط السياحي

جدول لنتائج الفرضية الثالثة والتي تنص على: يوجد تطبيق للقوانين المطبقة حاليا في الولاية

•

| التفسيس | قيمة المنوال للعبارة | التقسير | القيمة الاحتمال ية لاختبار مربع كا ² ي (sig) | درجات الحرية | قيمة اختبار مربع كا ² ي المحسو بة | العبارة |
|----------|----------------------------|--|---|-----------------|---|--------------------|
| المحايدة | 3 | لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارة | 0.11 | 4 | 7.4 | العبارة الاولي |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.01 | 4 | 12.8 | العبارة الثانية |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارة | 0.00 | 4 | 29.4 | العبارة الثالثة |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارة | 0.00 | 4 | 25.6 | العبارة الرابعة |

- 1. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع $2l^2$ ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى في الفرضية الثالثة (0.11) وهي اكبر من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة لى العبارة مما يعني ان القانون والتشريعات المطبقة حاليا لا تحقق العدالة بين العاملين في التوظيف
- 2. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية في الفرضية الثالثة (0.01) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ أن قيمة الوسيط للعبارة تساوى 2وهي تعنى الموافقة أي أن أفراد العينة يوافقون علي القوانين والتشريعات أن يحقق العدالة بين العاملين في الترقية.
- 3. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة في الفرضية الثالثة (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على

- العبارةالثالثة، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 2 وهي تعني الموافقة أي ان أفراد
- العينة يوافقون علي ان يحفظ حقوق السائح الاجنبي بصورة ايجابية. 4. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة في الفرضية الثالثة(0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 2 وهي تعني الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون على ان يؤكد على حقوق العاملين في التامين الصحى،التامين الاجتماعي،المكأفات …الخ

من (1) الى (4) نستنتج الاتى:

نلاحظ ان غالبية عبارات الفرضية الثالثة توجد بها فروق معنوية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارات لأن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كا2ي لها أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن غالبية قيم الوسيط لها تساوي 2 أي الفرضية الثانية متحققة ولصالح المو افقين بمعني انه يوجد تطبيق للقوانين والتشريعات المطبقة حاليا في الولاية متمثلة في :

- 1. لا تحقق العدالة بين العاملين في التوظيف.
 - 2. يحقق العدالة بين العاملين في الترقية.
- 3. يحفظ حقوق السائح الأجنبي بصورة إيجابية.
- 4. يؤكد على حقوق العاملين في التأمين الصحى والإجتماعي, والمكافأةالخ.

جدول لنتائج الفرضية الرابعة

التي تنص على: توجد قوانين وتشريعات تعمل على تنظيم العاملين في القطاع السياحي.

| التفسيسر | قيمة الوسي طللعبار ة | التفسير | القيمة الاحتمال ية لاختبار مربع كا ² ي (sig) | درجا ت الحر ية | قيمة اختبار مربع كا ² ي المحسد وبة | العبارة |
|----------|-------------------------------|--|---|-------------------------|--|-----------------|
| الموافقة | 1 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة على العبارة | 0.00 | 3 | 44.8 | العبارة الاولي |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة علي العبارة | 0.01 | 4 | 12 | العبارة الثانية |
| الموافقة | 2 | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدر اسة علي العبارة | 0.00 | 4 | 17.4 | العبارة الثالثة |

| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
|---------------|----------|---|------|---|------|---------------------|
| العوالف | 2 | ا موجد فروى دات دونه احصائية بين اجابات افر اد | 0.00 | 4 | 15.4 | العبارة الرابعة |
| | ∠ | عينة الدراسة على العبارة | 0.00 | 7 | 15.4 | , <u></u> , |
| المحايدة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| · | 3 | احصائية بين اجابات افر اد | 0.00 | 4 | 18 | العبارة الخامسة |
| | J | عينة الدراسة على العبارة | | | | • |
| المحايدة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 3 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 32.2 | العبارة السادسة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 25 | العبارة السابعة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 21.6 | العبارة الثامنة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة بشدة | | يوجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 1 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 41.8 | العبارة التاسعة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة بشدة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 1 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 3 | 42.6 | العبارة العاشرة |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 25 | العبارة الحادية عشر |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |
| الموافقة | | توجد فروق ذات دلالة | | | | |
| | 2 | احصائية بين اجابات افراد | 0.00 | 4 | 21.8 | العبارة الثانية عشر |
| | | عينة الدراسة علي العبارة | | | | |

- 1. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا 2ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى في الفرضية الرابعة (0.01) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيطللعبارة تساوى 2وهي تعني الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون على ان القوانين والتشريعات يشجع الاستثمار في القطاع السياحي.
 2. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا 2ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة
- بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية في الفرضية الرابعة (0.00) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة <u>تساوى 2وهى تعنى</u> الموافقة أي

- ان أفراد العينة يوافقون علي ان القوانين والتشريعات ترفع من مستوى الرضا للعاملين في القطاع السياحي
- 3. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة في الفرضية الرابعة (0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوي 2و هي تعني عدم الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون علي ان القوانين والتشريعات تساهم من درجة رضا للسياح الاجانب.
- 4. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة في الفرضية الرابعة (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة تساوى 1 وهي تعني الموافقة بشدة أي ان أفراد العينة يوافقون بشدة علي ان القوانين والتشريعات تعمل علي تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة.
- 5. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كا²ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة في الفرضية الرابعة (0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، ونلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة <u>تساوى 2و هي تعنى الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون علي ان القوانين والتشريعات ينعكس على اسعار الخدمة بصورة ايجابية.</u>
- 6. بلغت القيمة الإحتمالية لاختبار مربع 2^{1} ي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة في الفرضية الرابعة (0.00) و هي اقل من مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني أن الفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة على العبارة ، و فلاحظ ان قيمة الوسيط للعبارة $\frac{7}{2}$ هي تعنى الموافقة أي ان أفراد العينة يوافقون على ان يرفع من مستوي جودة الخدمات المقدمة.

من (1) الى (6) نستنتج الاتى:

نلاحظ ان جميع عبار ات الفرضية الثالثة توجد بها فروق معنوية بين اجابات افراد عينة الدر اسة على العبار ات لأن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كا 2 ي لها أقل من مستوي المعنوية 0.05 ، وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن غالبية قيم الوسيطلها تساوي 2 أي الفرضية الرابعة متحققة ولصالح الموافقين بمعني ان توجد قوانين وتشريعات تعمل على تنظيم العاملين في القطاع السياحي متمثلة في:

- 1. يشجع الاستثمار في القطاع السياحي.
- 2. يرفع من مستوي الرضا للعاملين في القطاع السياحي.
 - 3. تساهم في رفع درجة رضا السياح الاجانب.
 - 4. يعمل علي تنظيم وتطوير النشاط السياحي بالمنطقة.
 - 5. ينعكس على أسعار الخدمة بصورة إيجابية.
 - 6. يرفع من مستوي جودة الخدمات المقدمة.

الفصل الخامس النتائج و التوصيات والخاتمة والملاحق

الباب الخامس

النتائج و التوصيات والخاتمة

أولاً النتائج:

- القوانين تعزز من جودة الخدمات السياحية.
- القوانين والتشريعات السياحية لا تحد من حرية السياح الاجانب .
- التشريعات والقوانين السياحية تحقق العدالة بين العاملين في التوظيف.
- القوانين والتشريعات السياحية تؤثر علي رفع كفاءة المؤسسة السياحية وتعزيز كفاءة المؤسسة.
- قوانين الاستثمار تعمل على تطور القطاع السياحي بإستثناء حيازة الأراضي
- القوانين والتشريعات المطبقة في القطاع السياحي غير مواكبة ولا تتناسب مع حاجات ورغبات السياح.
 - تضارب القوانين والتشريعات السياحية بين الاتحادية والولائية يؤدي الي خلل في تطبيق القانون .
 - كثرة الرسوم وتعددها (بقانون و لائي)تؤدي الي تأثير الطلب السياحي من خلال التقليل في فترة الاقامة في القطاع الخاص .

ثانياً التوصيات:

- إصدار تشريعات وقوانين سياحية وفندقية تواكب المتغيرات العالمية. واعادة النظر في التشريعات السياحية القائمة.
 - تسهيل إجراءات تأشيرات الدخول.
 - تشجيع الإستثمار في قطاع السياحة .
- التعامل في طرق المرور السريع وخصوصا" في مداخل المدن من جهة اقسام الشرطة مع السياح الاجانب يكون من خلال اختيار فرد من شرطة السياحة حيث يجيد اللغة الانجليزية والتعامل الراقي علي ان يتم التعامل بينه وبين السائح الاجنبي مباشرة بدلا من تعامل السائح مع القوات النظامية الاخري.
- تزويد افراد شرطة السياحة بجرعات تدريبية في هذا المجال وتدريب العاملين بكافة اجهزة السياحة بدورات تدريبية في مجال السياحة .
 - توظيف عائدات الرسوم السياحية لتنمية وتطوير السياحة بالولاية.
- تأهيل الكافتيريات علي طريق المرور السريع بهدف تقديم خدمات المطعم ومرافق صحية بمواصفات عالمية مع وحدة هوتيل للراحة والاستجمام.
 - تأهيل المواقع الطبيعية النيلية علي ضفتي النهر للسياحة وصيد الاسماك .
 - تسيير رحلات نيلية ورحلات الي مواقع الصيد البري.
 - سن تشريعات وقوانين تحمى السائح.

ثالثا الخاتمة:

نحمد الباري سبحانه وتعالى الذي وفقنا لما قدمناه فنضع قطراتنا الأخيرة بعد المشوار الذي خضناه بين تفكر وتعقل في القوانين والتشريعات السياحية لتقديم ما قدمناه, فقد كانت رحلة ممتعة وجاهدة للإرتقاء بدرجات الفكر والعقل ولم يكن هذا بالجهد القليل ولا نستطع أن ندعي فيه الكمال, ولكن لنا عذرنا إننا بذلنا فيه عصرة جهدنا, فإن وفقنا الله في إصابة ماهدفنا اليه فإن ذاك هدفنا, وإن أخطئنا فلقد نلنا شرف المحاولة والتعليم, وأخيرا بعد أن ابحرنا في هذا المجال المتبع نأمل من الله أن ينال قبولكم وان يلقي الإستحسان منكم.

ها قد وصلنا الي الختام, وفي النهاية لا يخطر علي بالي إلا أن اقول أنني وبحمد الله عرضت رأيي المتواضع وادليت بفكرتي البسيطة في موضوعنا هذا لعل الله قد يكون وفق قلمي في تقديم فكري والتعبير عنه, وفي النهاية ما أنا إلا بشر والبشر قد يخطئون وقد يصيبون, فارجوا من الله ان اجد في سعة صدركم مغفرة لأخطائي وذلاتي, وأن ينال البحث اعجابكم, وان يتسع صدركم لدراسة ما قدمت دون ملل.

وصل اللهم وسلم تسليما كثيرا علي سيدنا وحبيبنا أشرف خلق الله محمد بن عبدالله وعلي آله وصحبه اجمعين .

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
 - ثانيا: الكتب
- 1. أدريس, شريف شيخ (1997): الوجيز في القانون الدولي الخاص, الخرطوم الطبعة الاولى.
- 2. الاسلام سؤال وجواب تعلم ادآب واحكام التعامل مع الوالدين, الشيخ محمد صالح المنجد: الموقع, موقع الاسلام 1997م الطبعة الاولى.
- 3. حنان , محمد لطفي الجمل وفردوس , محمد محمد حسين (2007) : الفندقة العلاجية , دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الطبعة الاولى .
 - 4. حمد, بدالدين عبدالله حسن (2007): المدخل لدر اسة القانون, مطبعة رحاب.
- الرفاعي, حسن و صالح, فراس و عطير, حسين والديماسي, محمود (2007):
 اجراءات وادارة الدوائر الامامية والاستقبال, دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة
 الطبعة الاولى.
- 6. زهر ان, محمد محمود وابو عمر و, مصطفي احمد (2012): مبادئ القانون اصول القاعدة القانونية والحق والالتزام, منشورات الحلبي الحقوقية.
 - 7. الزوكة, محمد حسين (1992): صناعة السياحة من المنظور الجغرافي, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية الطبعة الاولى.
- 8. سعد, نبيل ابراهيم (2013): المبادئ العامة للقانون نظرية القانون نطرية الحق , دار الجامعة الجديدة للنشر.
 - 9. السعيدي, عصام حسن (2008): ادارة المنظمات الفندقية, دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الاولي .
 - 10. السكر, مروان محسن (1994): السياحة مضمونها واهدافها, المكتبة المركزية دائرة المطبوعات والنشر.
 - 11. سليمان, عدلي انيس (1999): السياحة العلاجية في مصر والعالم, مكتبة الانجلو المصرية.
 - 12. عبدالحبيب, ياسر احمد (2009): تاريخ السياحة في السودان 1959-1989م, برعاية السياحة والحياة البرية.
 - 13. الصادق, صلاح عمر (2008): در اسات سودانية في السياحة, مكتبة الشريف الاكاديمي للنشر والتوزيع.
 - 14. حياتي, الطيب احمد المصطفي (1996): السياحة في السودان, مطبعة جامعة الخرطوم.
- 15. عبدالوهاب, صلاح الدين (1994): السياحة القومية للتسويق السياحي القاهرة, المركز العربي للبحث والنشر.

- 16. نشوي, فؤاد عطا الله (2008): التنمية السياحية, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, الطبعة الاولى.
- 17. عويس, غسان برهان (2003): الدلالة والارشاد السياحي, دار زهران للطباعة والنشر, عمان.
 - 18. فقيري, إيهاب محمد عثمان و ابو زيد, جعفر محمد مصطفي(2005): الاطار التنظيمي للسياحة في السودان, شركة الاعلان والطباعة المحدودة.
 - 19. كمال , طارق (2009) : السياحة والبئية , مؤسسة شباب الجامعة
 - 20. هدي, سيد لطيف (1994): الشركة العربية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى.
 - 21. منصور, محمد حسين (2009): نظرية القانون, دار الجامعة الجديدة للنشر الطبعة الاولى.
- 22. الفادني, أبو الحسن محمد احمد (2009): البحث العلمي ومناهجه, شركة مطابع العملة المحدودة الطبعة الاولى.
 - 23. عوض , أحمد علي (2001): أسس ومناهج البحث العلمي دار العلم للنشر , الفيوم مصر .
 - 24. أبوسليمان, عبدالوهاب ابراهيم (2010): البحث العلمي صياغة جديدة _ دار الشروق للنشر جدة المملكة العربية السعودية.

ثالثا: الرسائل العلمية:-

- 1. فقيري, ايهاب محمد عثمان (2010): ترويج الخدمات السياحية والفندقية وامكانية تطوير ها في و لاية الخرطوم, رسالة دكتوراة. قسم السياحة والفندقة, كلية الاداب جامعة شندي
- 2. فقيري, إيهاب محمد عثمان (2002): المقومات الجغرافية والسياحية لولاية نهر النيل رسالة ماجستبر.
 - 3. زيدان , احمد محمد (1981) : العلاقات العامة في السياحة , رسالة ماجستير جامعة القاهرة كلية الاداب .
- 4. اسماعيل, بشري احمد (2000): السياحة وقضايا صون التراث الثقافي: ورشة تنمية الاثار والسياحة في الولاية الشمالية في الفترة من 10/31 الى 2000/11/2 مريمة.
- 5. حرم, أبو القاسم مدير أحمد (2008): المحميات الطبيعية ودورها في تنمية السياحة البيئية بالسودان, رسالة دكتوراة.
- 6. فضل السيد, هاشم عوض (2017): اثر العوامل الحكومية على الاداء الفندقى رسالة ماجستير غير منشورة.

رابعا: المجلات والدوريات والنشرات:

- 1. الخارطة الإستثمارية, وزارة المالية والإقتصاد دائرة الإستثمار والصناعة والسياحة والتعدين والمحاجر (2012).
 - 2. جمهورية السودان, وزارة الاستثمار (2013).
- 3. السياحة, وزارة الإستثمار والصناعة والسياحة والتعدين, ولاية نهر النيل (2010).
 - 4. خطة السياحة , إدارة السياحة محلية شندي (2013).
 - 5. قانون السياحة بولاية نهر النيل, وزارة الإستثمار والصناعة والسياحة والتعدين (2010).
 - 6. لائحة تنظيم اعمال الشقق المفروشة, ولاية نهرالنيل (2014).
 - 7. لائحة تنظيم المنشآت السياحية, ولاية نهر النيل (2012).

خامسا: المقابلات الشخصية:

- 1. مقابلة مع كوثر حسن عبدالمجيد الخطيب, مدير مكتب السياحة شندي / مارس 2017م.
 - 2. مقابلة مع اسامة عبدالكريم السيد , مدير فندق الكوثر / ابريل 2017م .
 - 3. مقابلة مع ممدوح الجاك عبدالقادر , مدير شقق مكة / ابريل 2017م .

الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم جامعة شندى كلية الدر اسات العليا و البحث العلمي إستبيان علمي حول در اسة لنيل درجة الماجستير في الدر اسات السياحية

بعنوان القوانين والتشريعات السياحية واثرها على تطور القطاع االسياحي القوانين والتشريعات على ولاية نهر النيل

الأخ الكريم: الأخت الكريمة:

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

نعلم أن ارتباط تطور العلوم في القطاع السياحي مرهون بتطور البحث العلمي, وصدق نتائج هذه الدراسة مرهون بصدق إجاباتك, الاخ الكريم الاخت الكريمة اجاباتك على هذا الإستبيان, يساعد في دعم البحث العلمي، علماً بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط, وسوف يتم التعامل معها بسرية تامة ونشكر لكم تعاونكم معنا.

الباحثة

| المحور الأول: البيانات الشخو | سية: | |
|------------------------------|-------------------|--|
| 1- الجنس: ذكر | | |
| 2- العمر: أقل من 30 | 50 فمر | |
| 3- المستوى التعليمي: ثانوي | المعي ألجامعي ألم | |
| 4- الحالة الإجتماعية: أعزب | روج أرى | |
| بيانات الدر اسة: | | |

تطبيق القوانين والتشريعات له أهميته علي القطاع االسياحي والفندقي

| لا أتفق كلياً | لا أتفق | محايد | اً أتفق | ے میں ہے۔ اتفق کلیاً | اهمية القوانين والتشريعات للقطاع السياحي | الرقم |
|----------------|---------|-------------|---------|-------------------------|---|------------------|
| ء اسی سیا | ٠, ــى | | Ĵ | 'ڪي سي | القوانين والتشريعات تنظم العمل في القطاع السياحي | رح <u>ہ</u> 1 |
| | | | | | القوانين تهدف الى حفظ حقوق السياح. | 2 |
| | | | | | القوانين تعمل على حفظ حقوق العاملين داخل المؤسسات | 3 |
| | | | | | السياحية. | 3 |
| | | | | | القو أنين والتشريعات تعمل على تعزيز اداء المؤسسة | 4 |
| | | | | | السياحية. | |
| | | | | | القوانين والتشريعات تعزز من اداء القطاع السياحي. | 5 |
| | | | | | تطبيق القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تعزز من | 6 |
| | | | | | جودة الخدمة السياحية المقدمة. | |
| | | | | | القوانين والتشريعات السياحية والفندقية تهدف الى حماية | |
| | | | | . | العاملين من تسلط وتعسف الادارات. | |
| لم يؤثر تماماً | لم يؤثر | محايد | مؤثر | مؤثر تماماً | تؤثر القوانين والتشريعات على اداء القطاع السياحي | الرقم |
| | | | | | تساعد تطبيق القوانين على رفع كفاءة المؤسسة | 1 |
| | | | | | السياحية. | |
| | | | | | قوانين وتشريعات الضرائب تعزز في كفاءة اداء | 2 |
| | | | | | المؤسسة السياحية. | |
| | | | | | قوانين وتشريعات العاملين المطبقة الحالية تعزز من | 3 |
| | | | | | كفاءة الاداء في المؤسسات السياحية. | |
| | | | | | قوانين الاستثمار في القطاع السياحي المطبقة | 4 |
| | | | | | حاليا، تعمل علي تطور القطاع السياحي. | |
| | | | | | تحد القوانين والتشريعات المطبقة حاليامن حرية السياح | 5 |
| | | | | | الاجانب. | - |
| | | | | | تتناسب القوانين والنشريعات القانونية المطبقة حاليا،مع | 6 |
| | | | | | المخالفات والعقوبات الصادرة من قبل الجهات القانونية القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في القطاع | 7 |
| | | | | | العواليل والنسريعات المطبقة كاليا في العطاع السياحي، قديمة و غير متطورة ومواكبة. | / |
| | | | | | السيحي، هيف وعير منطوره ومواجب. لاتناسب القوانين الصادرة حاجات ورغبات السياح | 8 |
| | | | | | الحاليين. | 0 |
| | | | | | تحد القوانين و التشريعات المطبقة حاليا من تطور | 9 |
| | | | | | القطاع السياحي في السودان. | 9 |
| | | | | | تضارب القوانين و التشريعات بين الاتحادية و الولائية | 10 |
| | | | | | يؤدى الى ارتباك في تطبيق القوانين. | 10 |
| | | | | | القوانين والشريعات الحكومية الصادرة من قبل | 11 |
| | | | | | المحليات تعزز من حقوق الملاك. | |
| | | | | | . 5, 5, , | |

| | | | | | القوانين والتشريعات الصادرة من قبل الوزارات | 12 |
|---------------|---------|-------|------|------------|--|-------|
| | | | | | الولائية تعزز من اداء النشاط السياحي في المنطقة | |
| لا أتفق كلياً | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق كلياً | تطبيق القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في الولاية | الرقم |
| | | | | | تؤكد القوانين والتشريعات السياحية علي توخي العدالة | 1 |
| | | | | | بين العاملين في التوظيف | |
| | | | | | القوانين والتشريعات الخاصة بقوانين العمل تحقق | 2 |
| | | | | | العدالة بين العاملين في الترقيات | |
| | | | | | القوانين والتشريعات يحفظ حقوق السائح الاجنبي | 3 |
| | | | | | بصورة ايجابية | |
| | | | | | تؤكد القوانين والتشريعات على حقوق العاملين في | 4 |
| | | | | | التأمين الصحى،التأمين الاجتماعي،المكآفاتالخ | |
| لا أتفق كلياً | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق كلياً | أثر تطبيق القوانين والتشريعات المطبقة حاليا | الرقم |
| | | | | | تشجع القوانين والشريعات على الإستثمار في القطاع | 1 |
| | | | | | السياحي. | |
| | | | | | تساهم القوانين و التشريعات على رفع من مستوي | 2 |
| | | | | | الرضاً للعاملين في القطاع السياحي | |
| | | | | | تساهم القوانين و التشريعات على رفع درجة رضا | 3 |
| | | | | | السياح الاجانب | |
| | | | | | تعمل القوانين على تنظيم وتطوير النشاط السياحي | 4 |
| | | | | | بالمنطقة. | |
| | | | | | تطبيق القوانين الخاصة بالضرائب ينعكس على اسعار | 5 |
| | | | | | الخدمة بصورة ايجابية | |
| | | | | | تؤكد القوانين والتشريعات على رفع مستوى جودة | 6 |
| | | | | | الخدمات المقدمة. | |

| :- ما هو الغرض من تطبيق التشريعات والقوانين السياحية المطبقة حاليا حسب وجهة | 1 |
|---|----|
| ظرك في منطقتك؟ | ن |
| نظيم العمل فرض الرسوم جيع القطاع السياحي أسباب أخرى كن كرها | تڌ |
| | أد |
| | • |
| | |
| | |
| | 2 |
| ى منطقتك ؟ | ق |

| م لا ا كانت الإجابة بنعم وضح لمادا : | نع إذ |
|--|--------------------|
| - ما هي مقترحاتك بشأن اصدار قوانين وتشريعات تعمل على تطوير القطاع السياحى منطقتك؟ | 3 فو |
| | ••• |

نقدر لك تعاونكم معنا الباحث